

## ハシャラ

## مشتهلة على الاتى لبيلنه

﴿ الأول \_ البدر العلاة في كشف غوامض المقولات ﴾ وهو شرح العلامة المحقق \* والفاضل المدقق \* فريد دهره ووحيد عصره « الشيخ عمر » المشهور بان القره داغي \* مد ظله العالى على رسالة المقولات للعلامة ذي الفضل الجلى ملا على القزلجي

﴿ وتليه منهواته مفصولة بجدول والمنن في صدر الصحيفة ﴾

والعد أعام ماذ كرتلها رسالة العلامة اسماعيل الكلنبوى في آداب المحت مع حاشية بها ـ احداهما للعلامة الشيخ عمر المذكور والثانية للعلامة ملاعبد الرحمن البنجويني مفصولة البضا بجدول

﴿ الطبعة الأولى في « سنة ١٣٥٣ ه » ٤ وقال



العلامة الشيخ محود الامام المنصورى من كبار علماء الازهر ﴾ (حقوق اعادة الطبع محفوظة لناشرها المذكور) وحقوق اعادة الطبع محفوظة لناشرها المذكور) بطبع البيعاده بحوارتها فيطقه مسر

# تر جمة المؤلف

وهو مولانا وسيدنا الشهير بابن القره داغي شارح هذا الشرح المسمى (ببدرالعلات في كشف غوامض المقولات) \* هو شيخنا العلامة المحقق، والفهامة المدقق، مولانا وسندنا النبيل الشيخ عمر ابن العالم ذى المفاخر والما أنر جامع علمي الباطن والظاهر ، الشيخ محمد أمين القره داغي الغفاري المردوخي قدس الله اسراره \* ولد لازال محط رحال الإفاضل \*وفائح معضلات المسائل \*سنة الف وثلاثمائة واثنين من الهجرة النبوية \*على صاحبها آلاف صلاة وتحية \*تمرين في حجر والده الشريف في البلدة السليمانية \* فلما بلغ سن التمييزة وأ القرآن المجيد \* ثم الا كراد \* المشتهرين بجلالة القدر بين العباد \* ودام على ذلك الى سنة الف وثلاتمائة وستةوعشرين ﴿ وفاق على جل أهل زمانه وسما على أقرانه فاجازه والده المرحوم وسارمشا يخه بتدريس العاوم \* فانتشرت صيته في الا فاق\*ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق\*فرومته الافاضل سباق الجد من كل فج عميق \* وأفادهم العماوم العقلية والنقلية بكال التدقيق \* وصعدوا علازمته في مدة يسيرة سماء التحقيق \* فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد \* واخرى يزين الطروس بسطور الفرائد وبالجملة له في كل علم تأليف أو تأليفات لم ينسج على منو الها \* ولم يسمح بنوالها . . . منها هذا الشرح اللطيف و (٢) شرحه على صحيفة الاسطرلاب المسمى بمنيحة الالباب و (٣) كتاب الدرة المنجية في

في شرح الفرائض القزلجية و(٤) الفتح الغوامض على المنح الفائض في علم الفرائض و(٥) شرح منظومة التجويد و (٦) متن جلاء القلوب في عمل ربع المقنطرات والجيوب و (٧) المنهل النضاخ في المسائل الفقهية المختلف فيها بين ابن حجر والخطيب الشربيني والشمس الرملي و (٨) وسيلة النجاة في أحزاب من الصاوات و ( ٩ - ١٠ - ١١ ) حواشيه على برهان الكانبوي وعلى حاشية اليزدي وشرح الكانبوي على ايساغوجي في علم المنطق و(١٢) حاشيته على أقصى الأماني في علم المعانى والبديع والبيان و(١٣) حاشيته على الفية السيوطي في النجو و(١٤) حاشيته على تصريف الملاعلي في الصرف و(١٥) حاشيته على الرسالة اللزومية و(١٦) حاشيته على منظومة العروض و (١٧) حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام لاشيخ عبد القادر المهاجرقدس سره و(١٨) حاشيته على شرح المحلى وعلى جمع الجوامع و(١٩) حاشيته النفيسة البهية على رسالة الآداب للكانبوي و(٢٠) حاشيته المدونة على تشريح الافلاك و ٢١) حاشيته الملخصة على خلاصة الحساب و(٢٢) حاشيته المنقاة المدونة على رسالة الاسطرلاب لبهاء الدين العماملي و ( ٢٣ ) حاشيته عملي تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس \* وهذه تأليفاته المدونة وله لازالت عتبته ملتزم الكلة وسدته مستلم شفاه الطلبة كحريرات وحواشي أخر على كتب عديدة لكنها لم تدون الى الان اللهم بالطيفا بالعباد ويارؤفا يوم التناد \* ارزقه الاستقامة والسداد \* ومتم بطول حياته الاكراد بل العباد \* بجاه أفضل الكائنات \* وآله وصحبه ذوى البركات \* صلى الله عليه وعليهم اجمعين الى يوم الدين ﴿ وآخر دعوانًا أن الحمد لله دب العالمين حرره في احدى وعشرين من ذي الحجة الحرام « سنة ١٣٥٢ ه » ﴿ افقر الورى الى عفو ربه الصمداني محد رسول الشهير بالتلابي ﴾

### مان المقو لات

اعلم أن المفهوم ثلاثة \* الواجب \* والمتنع \* والمكن

# التالاخلان

نحمدك ياجاعل جواهر العقول مكيفة بالعلوم \* ونصلى على هيولى صور المنطوق والمفهوم \* وعلى آله الصائرين بالاضافة الى كمية أوضاعه كالنجوم \* وأصحابه المنفعلين بتزكية النفوس عرب الفعل المذموم \* وبعد \* فيقول المحتاج الى اللطيف المتين \* عرب بن الشيخ محمد أمين \* القره داغى \* عنى عهما الهادى \* لما كانت رسالة المقولات للمولى القزلجي دحمه الله مع صغر حجمها مشتملة على فوائد منيفة \* أددت أن أكتب عليها فرائد شريفه \* وزوائد لطيفه \* بجتنباً عن الايجاز الممل \* والاطناب المخل \* وسميته ببدر العلاة \* في كشف المقولات \* نفع الله به كل عارف آمين \* بحرمة سيد المرسلين \*

(اعلم أن المفهوم) والمعلوم وهو الصورة الحاصلة من الشي عنسد المدرك مع قطع النظر عرف إنصافه بها أقسامه (ثلاثة) لأنه إما أن لا تصلح ذاته من حيث هي للعدم أو الموجود أو تصلح لهما بعدم ابائه عن الفردية للموجود والمعدوم على وجه البدل فالأول (الواجب) وهو البادي تعالى (و) والثالث (الممكن

(قوله فى كشف المقولات) جمع مقولة بمعمنى محمولة سمى كل من الاجناس العالية بها لحملها على ما تحتها والتاء للنقل أو المبالغة (قوله مع قطع الخ) احتراز عن الصور العلمية (قوله من حيث هي) احتراز عن

الخاص \* وبعبارة أخرى المفهوم إما موجود أو معدوم \* والمعدوم إما ممتنع كاللاشئ أو ممكن

الخاص) كالحيوان وقيده بالخاص لاطلاقه على ماسلبت الضرورة عن عدمه فيعم الأول والثالث أو وجوده فيعم الثانى والثالث أو أحدها غيرممين فيعم الثلاثة وعلى الثلاثة يلزم جعل القسم قسيا أثم كل منها بديهى لبداهة مأخذه ولا ينافيه تعريفاتها عا يقتضى ذاته الوجود أو العدم أولا ولا لأنها لفظية ( وبعبارة أخرى ) متحدة مع الأولى ما لا المفهوم) قسمان لأنه (إماموجود أومعدوم) وهابديهيان لأن خفاء المشتق وجلاءه باعتبار مأخذه \* ولا ينتقض الحصر بالوجود بناء على أنه لو وجد لكان له وجود و ننقل الكلام اليه فيتسلسل ولو عدم اتصف عينه بمعنى لاماهية له وراء الوجود . أو الثانى و نقول الاتصاف به إنما عينه بمعنى لاماهية له وراء الوجود . أو الثانى و نقول الاتصاف به إنما يمتنع إذا كان بالمواطاة بأن يقال الوجود عدم لابالاشتقاق أو ذى هو يمتنع إذا كان بالمواطاة بأن يقال الوجود عدم لابالاشتقاق أو ذى هو كما يقال الحيوان ذولا حيوان هو السواد ( و ) كل منهما قسمان لأن غير ضرورى الوجود والعدم \*والمراد معدوم بمكن فهوقيد القسم فلا غير ضرورى الوجود والعدم \*والمراد معدوم بمكن فهوقيد القسم فلا

المحكن الموجود حال وجوذه (قوله يلزم جعل الح) أى على تقدير عدم تقييد المحكن بالخاص (قوله بما يصدق الح) أى صدق أحد المتساويين على الاخر أو الاعم على الاخص وما ذكرنا أولى من قول بعضهم اتصف بالنقيض أو بما يصدق عليه النقيض لاحتياجه إلى تعميم النقيض من الحقيقي والحكمي (قوله الحيوان ذولا حيوان) لم يقل الحيوان ذو سواد مع أنه أنسب بالتنظير لان الكلام في الاتصاف بما صدق عليه

كالعنقاء \* والموجود إما واجب وإما ممكن \* ثم الممكن الموجود إما جوه إما جوه الموجود إما عرض \* ثم الجوهر وهو الموجود لافي موضوع

يازم جعل القسم أعم من وجهمن المقسم (كالعنقاء والموجود إماواجب) لذاته لا بمعنى علية ذاته لوجو ده إلبطلانه ضرورة إستازامه التقدم بوجوده عليه بل بمعنى أمتناع إنفكاك الوجودعنه نظراً إلى ذاته (وإما) موجود (مكن) لا ضرورى الوجود والعدم لذاته (ثم) بعد التقسيم بالنحوين المادين إعلم أن (الممكن الموجود) بالوجود المحمولي وإلا لبطل الحصر بالاعدام مطلقة أومضافة هذا والانسب بالنقسيم الثاني تقديم الموجود على قسمين لا أنه (إما جوهر) إن إستغنى عن محل يقومه (وإما عرض) إن لم يستغن عنه (ثم الجوهر) قدمه لشرفه بالاستغناء وكونه ذاتيا لما محته و(هو) فيه إستخدام والجملة أعتراضية الممكن (الموجود ذاتيا لما محته و(هو) فيه إستخدام والجملة أعتراضية الممكن (الموجود الحالة في الهيولي لا أن محلها غيرمقوم لها بلهي مقومة له ونقض جما الحالة في الهيولي لا أن محلها غيرمقوم لها بلهي مقومة له ونقض جما بالصور العقلية لاجواهر لكونهاموجودة في موضوع مع أنهاجواهر بالصور العقلية لاجواهر لكونهاموجودة في موضوع مع أنهاجواهر بالصور العقلية لاجواهر لكونهاموجودة في موضوع مع أنهاجواهر بالصور العقلية الجواهر لكونهاموجودة في موضوع مع أنهاجواهر بالصور العقلية عاجواهر لكونهاموجودة في موضوع مع أنهاجواهر بالصور العقلية عليه المورة المحرورة والمحرورة والمحرورة والمعلية المحرورة والمحرورة والمحرورة

النقيض تنبيها على ان الاتصاف به يستلزم الاتصاف بالنقيض (قوله غير ضرورى الوجود والعدم) أى لذاته فنى الكلام اكتفاء فلا ينتقض التعريف الضمنى للمعدوم الممكن جماً بالمعدوم حال عدمه كما لا ينتقض تعريف الممتنع منعا به (قوله بالاعدام) اللام مبطل الجعية أو يراد صيغة الجمع بالنظر الى المعطوف والربط مؤخر عن العطف (قوله بالتقسيم الثانى) أى من التقسيم الثانى وهو تقسيم الاقسام وأما بالنظر إلى مطلق التقسيم فيكون تقسيم الموجود الى الواجب والممكن تقسيما ثالثا أو رابعا (قوله ذاتيا الخ) أى ولو على بعض المذاهب بخلاف العرض فانه رابعا (قوله ذاتيا الخ) أى ولو على بعض المذاهب بخلاف العرض فانه

بناء على مذهب القائل بان الحاصل في الذهن ماهيات الاشياء والاختلاف في الوجود والآحوال التابعة له \* وأماعند من قال إنه أشباح الاشياء المخالفة لها في الماهية المناسبة إياها مناسبة مخصوصة بها فلا تقض لانها أعراض خارجية قاعمة بالنفس على مافى شرح الهداية \*وأجيب بأن المراد ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وإن لم توجد فيه ثم ان فسر العرض عاهية كانت في موضوع فهي أعراض أيضا ولا منافاة لاختلاف الجبة أو عاهية إذا وجدت في الخارج كانت فيه فلا \* واعترض عليه عبد الحكيم بأنه مخالف لجعل المقسم الممكن الموجود إذ لا يمكن أن يراد به ما من شأنه أن يوجد في الخارج لأن كل ممكن كذلك فلا فالدة في التقييد بالموجود ويستلزم بطلان انحصاره في القسمين لصيرورة القسمة هكذا الموجود الممكن إما أن يكون بحيث إذا وجد في الخارج كان لا في موضوع أو يكون موجوداً في الخارج في موضوع فيخرج مالا يكون بالفعل فى موضوع ويكون فيه إذا وجد كالسواد المعدوم وألحق أن الوجود بالفعل معتبر فيه \* وتفسيرهم بماهية اذا وجدت في الخارج للاشارة إلى زيادة الوجود لاخراج الواجب تعالى وآن المعتبر في الجوهرية كونه بهذه الصفة في الوجود الخارجي لا العةل عرض عام على جميم المذاهب (قوله والاختلاف في الوجود الخ) يتجه على المذهب الاول أنه يلزم أن يكون صبورة النار الحاصلة في الذهن محرقة له لان النار الخارجية كذلك وأن يخرق صورة الجبل المعقولة الذهن لعظمه وان بجتمع الضدان عنسد تصور الحرارة والبرودة وعلى الثاني انهاذا خالفت الاشباح الاشياء لزم عدم امتياز الذهن بين الاشياء حال غيبتها وهو باطل ضرورة امتياز الذهن بين زيد وعمرو المرئيين بعد غيبتهما وكذا بينهما وبين هـذا الفرس فاشرنا إلى دفع الاخير بقولنا المناسبة إياها الخ) ودفع ماعداه بقولنا والاختلاف الخ منه

وأقول فيه نظر \*أما أولا فلجواز كون التقييدلدفع توهم إرادة الممكن بالامكان العام المستلزمة لابطال الحصر بالممتنعات على أن الصفة قد تأتى مؤكدة \* وأما ثانيا فلان بطلان الحصر فيهما ممنوع لجواز كونها هكذا إما أن يكون بحيث إذا وجد في الخارج كان لافي موضوع و إذا وجد فيه كان فيه \* وأما ثالثا فلاً ن إخراج الواجب بقولهم إذا وجدحينتذ تحصيل الحاصل بتحصيل سابق لخروجه بالممكن وهو ممتنع وأما رابعاً فلانه لا تزاحم بين النكات كما تقرر في محله فتأمل \* و بمكن دفع النقض بأنها باعتبار الوجود الذهني لا تحتاج إلى محل مقوم بل تحتاج الى فاعل مدرك لها ضرورة أن معقوليتها حاصلة لنا من غير تعقل شيءً مقوم لها ومن هذا يلوح أن التحقيق ما قاله المحقق الدواني أن العلم بالجوهر جوهر وبالكمكم وهكذا وأن الماهيات عندالحصول في الذهن لا تنقلب لاماذهب اليه الصدر الشيرازي من أنها عنده تنقلب كيفالان الذهن مكيفة كالمملحة كيف والقول به باطل لآن الوجـود زاندعلى الماهية الممكنة ومن عوارضها فلا تختلف بالوجودين إلا أن يبني على مذهب الأشراقيين القائلين بآن الوجود عين الماهية وإلا لم تكن (قوله بالممتنعات) أو انتقاض تعريف الجوهر منعابها (قوله فتأمل) وجهه أن ماقاله الكلنبوي من أن المخرجين له تعالى عن الجوهر قيدوا الماهية بالممكنة أو أخرجوه باذا وجدت يؤيد الاعتراض الثالث لمكن له أن يقول إن تقييد الممكن بالموجو دلدفع ارادة الممكن بالامكان العام المقيد بجانب العدم لا مطلقا فلا يخرج به الواجب ولذا عقبناه بالابرادالرابع المبنى على تسليم سابقه (قوله من غير تعقل شيء مقوم لها )كيف ولو كان الذهن محلامقوما لها لكان مقوما للاعراض فيلزم عدم احتياجها في التقوم الذهني إلى تصور مقومها الخارجي وليس كذلك ( قوله بان الوجود عين الماهية) اشارة الى الاختلاف الواقع في وجود الممكن أنه

إما عقلوهو جوهرمجردغيرمتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف

مجعولة بل المجعول وجودها كما عند المشائيين فعلى ماذكرنا لا حاجـة إلى اعتبارالوجود الخارجي في الجوهر ولايلزم أن يكون شي جوهراً وعرضاً باعتبارين فليحفظ \* ثم الجوهر (اما عقل وهو جوهر مجرد) أى متجرد عن المادة والمحل ذاتاً وفعلا بمعنى أنه (غير متعلق بالبدن تعلق الندبير والتصرف) فلاينافي التعلق به بالتأثير والمراد بالبدن الجسم مجازا بقرينة حصرهم العقول في العشرة فلا ينتقض التعريف منعاً بالنقوس الفلكية لعدم إطلاق البدن على الأفلاك وقد يدفع بحمل الكلام على الاحتباك بحذف الجسم هنا بقرنيته في تمريف النفس وحذف البدن فيه بقرنية ماهنا وفيه أنه إن كان العاطف الواو فان لم يجعل العطف تفسيريالم يندفع لعدم تعلقها بمجموع الجسم والبدن والالزم التجوز في محلين. على أنه لو كان في المعطوف فيهما لم يندفع أيضا أو في المعطوف عليه إنتقض تعريف النفس جمعا بها أو فيه في الآول وفي المعطوف في الثاني لم يكونا على وتيرة والالزم الثلاثة وإن كان أو فم أنه يتجه أن عطف العام على الخاص وعكسه من خصائص الواو إنما يتم لوسمع حذف عين الموجود أو زايد عليه فذهب الى الاول الاشراقيون وعليه الشيخ الاشعرى \* والى الثاني المشائيون وعليه جمهور المتكلمين وقد يعترض على الاول بأن الممكن مايتساوى له الوجودوالعدم نظراً الى ماهيته من حيث هي وهو ممتنع مع العينية \* والجواب أن المراد من العينية أن ما في الخارج هوية واحدة هي هوية الموجود لا هويتان متمايزتان يقوم حداهما بالآخرى \* نعم لكن يزيفه أنه لو اتحد مع الماهية الممكنة ذاتا فى الخارج لكان محمولاً عليها مواطأة ولم يكن وجوده فى الخارج محل الخلاف وليس كذلك (قوله لعدم اطلاق الح )علة المننى ـ وأما علة الننى

وإما نفس وهي جوهر مجرد متعلق تعلق التدبير والتصرف وإما جسم

المعطوف بأو وهو بمنوع تأمل \* ثم ان أريد بالمجرد عن المادة عدم كونها جزأ منه ينتقض التعريف بالهيولى والصورة أوعدم المقارنة للمادة فمع إنتقاضه بالهيولي لاستحالة اقتران الشيء بنفسه يخرج النفوس فيلغى التقييد بقوله غير متعلق إلا أن يراد بالمجرد إنتفاء المقارنة الواجبة بآن لا يكون المجرد مادة ولاملزومة لها فيخرج أجزاء الجسم والنفوس الفلكية لا الانسانية فهي تخرج بقوله غير متعلق (واما نفس) وقسمت إلى فلكية وانسانية وقد تطلق على مبدء آثار النبات والحيوان ( وهي جوهر مجرد ) في ذاته لا في فعله لا نها( متعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف ) ولهما قوة عاقلة تسمى عقلا عمليا وهي قوة الاستنباط والتصرف لانتظام أمرالمعاش والمعاديها وأخرى عاقلة تدرك بها الامور التصورية والتصديقية تسمى عقلا نظريا ولها أربع مراتب لأن النفس اما ذات قوة إستعداد للادرا كات وهو إما ضعيف فالعقل الهيولاني أو متوسط فالعقل بالملكة أو قوى فالعقل بالفعل أو ذات قوة كمال فالعقل المستفاد والآكثر أطلاق هذه الاسامى الآربع على النفس في هذه المراتب وقد تطلق على أنفسها وعلى قوى (هي مباديها) والعقل بالملكة إذا كان في الغاية بأن يحصل له كل نظرى بالحدس يسمى قوة قدسية ( وإما جسم ) قدمه على الاخيرين مع تقدم الجزء

فهى المفرع عليه (قوله تامل) وجهه جواز أن يقال بان العاطف المحذوف الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة فيندفع الاشكالات بحذافيرها لحكن انجها يتم لو كان فى حكم الواو التى لمطلق الجمع فى جواز حدف

وهو جوهر مركب من الهيولى والصورة \* وإما هيولى وهو الجوهر الحل لجوهر الحال في الجوهر الحل الحوهر الحال في جوهر آخر فاقسام الجوهر خمسة

على الكل بالطبع لشرفه بالاتفاق عليه دونهما (وهو) من حيث هو جسم (جوهر مركب) بحسب الخارج (من الهيولي والصورة) الجسمية وإلا فالافراد الشخصية لها آجزاء غميرها كالصورة النوعية والعرضية كما في السرير والمزاج كما في المعجون (وإما هيولي) لفظ ونانى عمنى المادة أوعربى مخفف الهيولى بتشديد الياء وهو القطن والمناسبة ظاهرة (وهي الجوهرالمحل لجوهر آخر) هي الصورة المقومة لها ( وإما صورة وهي الجوهر الحال في جوهر آخر ) وفسر الحلول بالاختصاص الناعت أى التعلق الخاص الذى يصير به آحد المتعلقين نعتا للا خركابين البياض والجسم ويتجه عليه أنه إن أربد بهذا الاختصاص صحة حمله مواطاة فلا يصدق على حلول البياض في الجسم وحلول الاطراف ومثل الأبوة في محالها والصورة في الهيولي والجسم التعليمي في الجسم الطبيعي أوحمله ولو بواسطة ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة إلى الصورة والمال بالنسبة الى صاحبه والمعروض بالنسبة الى عارضه والجواب أنا النعت الثانى ونقول المعتبر في ذلك الاختصاص عدم محقق النعت المخصوص بدون المنعوت المخصوص وقد يجاب بآن المراد بالناعت السبب القريب لانعت لكن عدم تحققه في الهيولى والمعروض محتاج الى البيان ( ف) علم بما ذكرنا أن (أقسام الجوهر خمسة ) وهو مذهب المشائيين المعطوف به معه (قوله من حيث هو جسم) اشارة الى دفع النقض بالجنس والفصل لكن آنما يلزم اذا قيل بآن التفاير بينهما وبين الهيولى

وهم قالوا في وجه الحصر الجوهر إن كان في محل فصورة أو محلا فمادة أو مركبا منهما فجسم وإلا فان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فنفس و إلا فعقل \* ولما اعترض عليه بآنه لا إستبعاد في وجود جوهر غير جسماني مركب من جوهرين يحل أحدهما في الا خر وليس هنا ما ينفيه غير وجه الحصر تارة وقيد الجسم في قولهم أو مركب منهما فجسم بقوله بالاستقراء أخرى ومايقال من أنهم لايقولون بالاستقراء هنا ففيه آنه لا بدمن القول به في انحصار الشق الاخير في العقل لجواز كون الجوهر الغير المدبر جزء العقل أو النفس أو جوهراً آخر فليقل به فيه أيضاً ولا يبعد القول بأن المقسم الجوهر الذي تحقق وجوده بالبداهة أوالبرهان فلا يقدح فيه هذه الاحتمالات \* بتى أنهم قالوا بوجود الجن وأنها أرواح مجردة لها تصرف في الابدان مع خروجه عن الحمسة إلا أن يقال بدخوله تحت العقل مع أن حصره في العشرة يآباه \* وآما الاشراقيون فذهبوا إلى أن أقسام الجوهرأ ربعة العقل والنفس والمكان وهو عندهم بعد مجرد موجود في الخارج يسمونه بعداً مفطوراً ويجب كونه جوهرآ لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه ولو بالقوة متوسط بين عالمي الجواهر المجردة والاجسام .والجسم وهوجوهر وحداني متحيز بذاته وأن الجسم ليس مركبا من الهيولى والصورة بل الأولى نفس

والصورة ذاتى كما يشعر به كلام اللارى \* وأما على النحقيق الا " تى منا فلا (قوله غير وجه الحصر تارة ) حيث قبل الممكن إما أن يكون حالا أولا والاول إما سبب لوجود محله فصورة أولا فعرض \* والثانى إما متحيز فجسم أو جزء منه فهيولى أولا ولا وهو إما أن يكون مدبراً للجسم فنفس أو جزأ منه أولا مدبراً ولا جزأ منه فعقل أو جزء له وقوله وانها أدواح الح ) الضمير عائد الى الجن باعتبار افراده ولذا

لجسم من حيث قبوله للصورة النوعيــة التي هي أعراض بمتاز بها أنواع الجسم \*والثانية تلك الاعراض \* وأما المتكلمون فقالوا الجوهر ان انقسم فجسم والالجوهر فرد ومبنى نني الهيولى والصورة على نني الكلى الطبيعي في الخارج بل النفيان متحدان لأن التغاير بينهما وبين الجنس والفصل اعتباري اذما به يتقوم الشي ً ال آخذ بشرط لا شي كان جزأ خارجيا غير محمول وهو الأوليان أولا بشرط شي كان جزأ ذهنياً محمولا وهو الاخيران ولو تفايرن بالذات لكان لشي واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على إحداها مجرد اصطلاح فذهب المتكامون والاشراقيون إلى نفيه حتى قال المتآخرون إن الاشخاص بسيطة خارجا ينتزع عنها الكليات بحسب التنبه للمشاركات والمباينات إلا انه يسمى المنتزع منها بلا ملاحظة أور خارج ذاتيا وبها عرضيا واستدلوا عليه بأنه لوكان موجودآ فاما بوجود الفرد فيقوم عرض واعد بمحلين أو بوجو دمغاير له فلا يصح الحمل وبان كل موجود في الخارج متشخص بداهة ويتجه على الأول أن الوجود أمر اعتباري أنث الضمير وفيها يأتى عائد الى نوعه (قوله كان جزأ خارجيا الخ) يعني أن الجنس كالحيوان يعتبر تارة بشرط لا شيٌّ من انضام فصــل اليه داخل فيه يحصله ويعينه فيكون جزأ غير محمول وأخرى لا بشرط شيء من الانضام وعدمه فيكون صالحاً لهما مجمولاً على الانواع المندرجة تحتـه وله اعتبار ثالث هو أخـذه بشرط شي كأنضام الناطق جزأ اليه فيكون عين الانسان وكمذا حال الفصل ومنه يظهر أنه ليس المراد من الآخذ بشرط لا شي تجريده عن كل شي كما في الماهية المجردة والاخذلا بشرط شي عدم مقارنة العوارض وغيرها في المطلقة وبشرط شي مقارنة العوارض كما في المخاوطة (قوله وبان كل موجود الخ) اشارة إلى السكيري وصغرى الشكل الثاني وهي السكلي الطبيعي ليس

#### \* ثم العرض تسعة

فلا قدح في قيامه بمحلين \* وعلى الثاني أنه من الاحكام الكاذبة للوهم كما أشار اليه الشيخ في الأشارات \*وذهب المشائيون الى وجوده مستدلين بانه جزءالموجود في الخارج ويتجه بعد تسليمه أنه يجوز كونه جزأ عقليا فلا يلزم من وجود السكل وجوده (ثم) بعمد بيان الجوهر واقسامه وتعاريفها اعلم أن (العرض) وهو الممكن الموجود في موضوع بالمعنى السابق واكتنى عن تعريف بتعريف الجوهر \* والمراد بوجوده فيــه الحلول بالمعنى المارلا التبعية في التحيز لعدم شموله لاعراض المجردات ومن عمة جوزوا قيام العرض بالعرض كقيام السرعة بالحركة والنقطة بالخط \* ورد بأنهما من الامورالاعتبارية اقسامه (تسعة) استقراء كل منها جنس عال والعرض عرض عام لها \* واستدل عليه تارة بانه لو كان جنسا لها لا متنع تصورها بدونه وأخرى بان معنى العرض ما يعرض للموضوع وعروض الشئ للشئ انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا \*وقيل الاقرب أن يقال لم يجمل جنسا لعدم العثورعلي كو نه ذاتيا اقول يتجه على الاول منع الملازمة مستندآ بجواز التعريف بالخاصة وحدها وعلى الثانى أنه أما يستلزم خروج العرض عن محله لاخروجه عن

بمتشخص فى الخدارج مطوية والجواب الآتى منع الكبرى (قوله والمراد بوجوده الخ) أى فى المحل جوهراً أو عرضا ففيه استخدام لأن المراد بلقظ الموضوع المحل المقوم يعنى أن معنى وجود العرض فى المحل الاختصاص الناعت (قوله جوزوا قيام الخ) ايماء الى أنه لو قيدل بان معنى الحدول التبعية فى التحيز كما هو مذهب المتكامين لم يجوز وهو كذلك لانه لو جوز قيام عرض با خر لزم الترجيح بلا مرجح لانه ليس أولى من العكس وترجيح المرجوح لان قيامه بالجوهر

#### \* إماكم وهو قسماني \* منفصل وهو العدد \* ومتصل

اقسامه \* وعلى الثالث أنه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتيته الاطلاع على المرضية تامل لانه (إما كم) و وسم ناقصا بعرض يقبل القسمة الوهمية الذاته وقيد يفسر عايقبل المساواة واللامساواة وفيه أنه دورى لأن المساواة هي الاتفاق في السكم الا أن يقال إن المراد بالمساواة معناها اللغوى أو أنها لا تحتاج الى التعريف لا دراكه بالحس (وهو قسمان) لانه ان لم يكن لا جزائه حد مشترك وهو ما يكون نسبته الى الجزأين بالسوية بلا اختصاص باحدها كالنقطة بالنسبة إلى جزئي الخط لامكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما أو نهاية لاحدها وبداية للا خرف (منفصل اعتبارها نهاية أو بداية لما أو نهاية لاحدها وبداية للا خرف (منفصل وهو العدد) فقط لان حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سواه لانه مؤلف منها لا من مراتب الأعداد لأن كل مرتبة منها نوع حقيقي ممتاز عن سائرها بمادتها والنوع الحقيق كل مرتبة منها نوع حقيقي ممتاز عن سائرها بمادتها والنوع الحقيق لا يكون جزأ لا خرعلى أنه يلزم الترجيح بلا مرجح أو الاستغناء عن الذاتي وكون الشئ ذا حقائق في العشرة مثلا لكن انحصار العدد فيه المايتم لولم يعد الواحد عدداً (و) الاف (متصل) والحد المشترك يجب كونه أغايتم لولم يعد الواحد عدداً (و) الاف (متصل) والحد المشترك يجب كونه

المعروض للآخر أولى ورد بجوازكون أحدها قائما بالآخر والآخر بجوهر فعل الا خر غير قائم به لعدم حلوله فيه فهو أولى من العكس وأقول فيه أن ذلك الجواز محل النزاع لا نا نقول لوجاز قيام عرض با خر والا خر بالجوهر لزم الترجيح الخ فكيف يكون رداً لدليلنا (قوله من عدم الاطلاع الخ) حتى يلزم من عدم جعله جنسا جعله عرضا عاما كما هو مدعاهم (قوله تامل) وجهه أنا لم نحكم بعدم كونه عرضيا لاقسامه بل سكتنا عنه لان فساد الدليل غير مستلزم لفساد الدعوى لكونها لازما أعم (قوله لان حقيقة الخ) يؤخذ منه مقدمتان أحداها

#### قاروهو الخط والسطح والثخن أوغيرقار

بحيث اذا ضم إلى أحد القسمين لم يزد به أصلا واذا فصل عنه لم ينقص منه شيئاً فيلزم مخالفته بالنوع لذى الحد والالكان التقسيم إلى قسمين تقسيما إلى ثلاثة وثلاثة الى خسة وهكذا فني ما اشتهر من آن النقطة جزء الخط وهو جزء السطح وهو جزء الجسم التعليمي مسامحة لانها اعراض لها والكم المتصل أيضا قسمان (قار) مجتمع الاجزاء في الوجود (وهو) المقدار واقسامه ثلاثة الاول ( الخط) مقدار انقسم في جهة فقط (و) الثاني (السطح) (و) الثالث (الثخن) أي العمق والجسم التعليمي وهو المنقسم في الجهات الثلاث (أو غـير قار) بخلافه وهو الزمان فقط عند القائلين بانه مقدار حركة محدب المحدد وقيل هو الفلك الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كذلك وقيل حركتها لأنها غير قارة كالزمان \* ويتجه على الاول أن الاحاطتين مختلفتان \* وعلى الثاني أن الحركة توصف بالسرعة والبطء بخلافه وعليهما أن الاستدلال عوجبتين من الشكل الثاني \* وقيل جوهر مجرد لايقبل العدم لذاته لانه لو وقع لكان في زمان فيلزم وجوده حال عدمه \* ويمنع بانه ان آراد بالظرف الزمان الموجود فمنوع او الموهوم فغير مفيد ويعارض بانه لو وجد

لا شي من غير العدد عا يجتمع من الوحدات بالذات والثانية كل ما يجتمع منها عدد فبالضام الثانية إلى قولنا حقيقة المنفصل الخ ينتج الجزء الأيجابي من الدعوى من الشكل الأول وبالضام الاولى اليه ينتج السلبي منها المدلول عليه بقيد فقط من الشكل الثاني (قوله فيلزم وجوده حال عدمه) ان كان الثاني عين الاول والا نزم التسلسل فيلزم وجوده حال عدمه) ان كان الثاني عين الاول والا نزم التسلسل قوله ويعارض) معارضة تحقيقية في المدعى \* منه مد ظله العالى

وهوالزمان \* وإماكيف وهو إماهيئة محسوسة راسخة كعلاوة ا العسل أو غير راسخة كحمرة الخجل أو نفسانية

لكان في زمان فان كان عين الأول يلزم ظرفيته لنفسه والا يتسلسل وعلى المذاهب الثلاث ليسمن الكم فضلا عن المتصل هذا والمتكامون أنكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجتمعة أو امور عدمية والعدذ أمر اعتبارى والزمان وهمي \* وفي ذكر دلائلهم طول ولا يبعد جعل العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار فقط ويؤيده صحة حمله على المعدود مواطاة \* وبعد الفراغ من الكم الذي هو أصح وجوداً من المقولات النسبية واعم وجوداً من الكيف لشموله المجردات بخلاف الكيف شرع فيه وقال ( وإما كيف) ورسم ناقصا بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة وقد يقال المراد بالنسبة توقف تصوره على تصور غديره فينتقض جمعا بالكيفية المركبة لتوقف تصورهاعلى تصور اجزامها وبالكيفية المكتسبة بالحد أوالرسم لتوقفها عليه \*والجواب أن المواد بالغير الامر الخارج لتبادره وبالتوقف عدم امكان التصور بدونه والكيفية المكتسبة عكن حصولها بالبداهة \* واعترض بآن العرض المتوقف تصوره على تصور الموضوع مأخوذفي تعريفه فكيف لايقبل نسبة ودفع بأن المتوقف مفهوم العرض والكيف ما صدقه ولا يلزم من توقف الأول توقف الثاني (وهو) بالاستقراء على أربعة أقسام لأنه ( إما هيئة محسوسة ) فان كانت(راسخة) فانفعاليات (كحلاوة العسل) والا فانفعالات (كحمرة الخيجل) والاحساس إما بالذائقة أو الباصرة كما مر أواللامسة كبرودة الماء أو السامعة كالصوت أو الشامة كالرائحة أو) هيئة (نفسانية) مختصة بذوات الانفس الحيوانية \* ولا ينتقض

حالة كاول الكتابة وملكة كالكتابة أوهيئة إستعدادية لعدم التأثير كالصلابة وهي القوة أوالتأثر كاللين وهو الضعف

تابت للواجب لعالى إما لان الاختصاص اضافي بالنسبة الى الجماد أولاً ن الثابت له تعالى قديم لا يندرج بحت احدى المقولات وهي إن لم تكن راسخة ف (حالة كاول الكتابة و) الا ف (ملكة كالكتابة ) اذا استخمّت في موضوعها بحيث يمتنع زوالها عنــه أو يعسر فالاختلاف بينهما قــد يكون بالمارض (أو هيئة استعدادية) من جنس الاستعداد فالنسبة للمبالغة أو للجزئي الى كليه كما في احمري فهي استعداد شديد (لعدم التأثير) الظاهر لعدم التأثر (كالصلابة) (وهي) أي الكيفية الاستعدادية لعدم النأثر تسمى (القوة) واللاضعف (أو) استعداد شديد للانفعال و(التأثر) كاللين (وهو) يسمى (الضعف) واللاقوة ولا يبعد رجع الضميرين الى الصلابة واللين وحينت ذ ينبغي أن لا يزاد التسمية أو يحمل على معنى الاطلاق \* وفي التمثيل اشارة إلى أن الحق ماذهب اليه الامام من أنهما من الكيفيات الاستعدادية لا الكيفيات الملموسة كما قال به غيره لان في الجسم اللين ثلاثة أمور الحركة الحاصلة في سطحه وشكل التقمير المقارن لحدوثها واستعداد لقبولهما والاولان ليسا بلين لادرا كهما بالبصر بخلاف اللين فتعين الثالث \* وفي الصلب أربعة عدم الأنفاذ ، وهو عدمي والشكل

<sup>(</sup>قوله مرف أنها الخ) إشارة إلى صغرى الشكل الأول وكبراه وهي وكل ما هو من الكيفيات المحسوسة ليست من الكيفيات المختصة بالكيات مطوية فقولنا ففيه أنه منع للصغرى وقولنا على أنه منع

الباقي على حاله وهومن الكيفيات المختصة بالكميات والمقاومة المحسوسة باللمس وهي ليست صلابة لوجو دالمقاومة بدونها في الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه فتعين له الرابع وهو الاستعداد الشديد نحو الانفعال ولهذه النكتة كان التمثيل بهما أولى من التمثيل بالمصحاحية والممراضية أوهبئة مختصة بالكميات منصلة كالاستقامة للخط والتقعير للسطح أو منفصلة كالفردية للثلاثة \* والأولى أن يذكرها المصنف ومايقال من أنها راجعة الى الكيفيات المحسوسة بالبصر ففيه أنه ان اريد أنها مبصرة للا واسطة في العروض سواء وجهدت الواسطة في الثبوت كما في الاون أم لا كما في الضوء فمنوع كيف والرؤية المتعلقة بالاون أولا وبالذات متعلقة بها- ثانيا وبالعرض. أومبصرة بها ففيه أنه يستلزم اندراج الابن ا كحت الكيف فلا يكون جنسا عاليا . على أنه لا تنافى بين كونها مختصة بالكم وكونها محسوسة \* وما قاله عبد الحكيم من أنه يرد على القول بعدم التنافي لزوم جنسين في مرتبـة لحقيقة واحدة إلا أن يقال إن الاقسام الاربعة ليست اجناسا متوسطة والكيف ليس جنسا عاليا مندفع بأن التغاير الاعتباري كاف. على أن دعواه الثانية غير لازمة لجوازأن يراد بالعالى في كلامهم مالا جنس فوقه سواء كان تحته جنس و لاخلافا للمناطقة فتدبر \* وبعد الفراغ من الكيف شرع في الأعراض للكبرى ( قوله يسمئلزم اندراج الابن تحت الكيف) لأن اقسامه من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق مرئية بالواسطة (قوله فندر) وجهه أن تلك الارادة ضعيفة لما سياتى من انهم كثيراً مايقا بلون العالى بالمفرد وأنه يؤخذمن الدعوى الاولى أن تلك الاقسام لوكانت اجناسا سافلة اندفع الايراد وليس كذلك \* والثانية أن الكيف لوكان جنسا سافلا والاقسام أنواعا اندفع وهو كذلك لكن يلزم اشكال آخر وهو

\* وأما أن وهوهيئة تحصل للشي بحصوله في المكان \* وإمامتي وهو هيئة تحصل للشي بحصوله في الزمان

النسبية والمتكامون أنكروها إلا الاين ولذا قدمه قال (وإما أين) وفسروه بأنه الحصول في الحيز وقالوا إن اعتبر حصول جوهر باعتبار آخر فان أمكن تخلل ثالث بينهما فافتراق والا فاجماع وإن لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فسكون أو في آخر فركه ولا يخني أن تسمية الحصول المقيد عامر افتراقا اصطلاحية فمايقال إنه من مقولة الاضافة كالاخوة والمتضايفان افتراق زيد عن عمرو مثلا وعكسه ففيه أنه اذا كان اسماله كيف يكون منها \* نعم تلك الاضافة معناه اللغوى ولازم الاصطلاحي فهذا من اشتباه الملزوم باللازم وقس عليه الاجتماع ولازم الاصطلاحي فهذا من اشتباه الملزوم باللازم وقس عليه الاجتماع ولازم الاصطلاحي فهذا من اشتباه الملزوم باللازم وقس عليه الاجتماع بأن لا يزيد عليه وغيره ككون زيد في الاقليم \* ورده الامام بأنه لادليل على غير الحصول لانها ان لم تكن نسبة لزم كون الاين كا أو كيفا والا فتاك النسبة إعاهي الى المكان بالحصول فيه (وإمامتي وهو) الحصول أو (هيئة تحصل الشي بحصوله في الزمان) حقيقيا كاليوم وهو) الحصول أو (هيئة تحصل الشي بحصوله في الزمان) حقيقيا كاليوم

ازوم حقيقتين في مرتبة الشي واحد \* نعم لوجعل نوعا حقيقيا والاقسام أصنافا وأنواعا اعتبارية لم يردشي . و يمكن حمل كلامه عليه بجعل النفي فيها متوجها الى القيد و المقيد (قوله ولذا قدمه) التقديم للحصر بالنظر إلى مافى الكتاب وللاهتمام بالنظر إلى غيره فلا ينتقض الحصر بجواز كونه لكثرة مباحث الاين (قوله بأنه الحصول الخ) أى بهذا الطريق لابهذا التفسير فلا يردان هذا التعريف دورى لاخذ المفسر بالفتح فى النفسير (قوله وغيره على طريقة التفسير (قوله وغيره على طريقة

\* وإما أضافة وهي النسبة المتكررة كالوالدية والولدية \* وإما ملك وجدة وهي حالة بحصل للشي بسبب ما يحيط به

للصوم اولا كالشهر للخسوف فهو كالاين قسمان لانه ان لم يفضل الزمان عليه فقيتي والا فغيره \* والفرق بين الحقيقيين أن الزمان الحقيتي الواحد يقبل الشركة بين كثيرين بخلاف المبكان ولم يقل أو الآن لاستلزامه وجود الان لامتناع وقوع الشي في غير الموجود وهو معدوم لأن طرف الشي لا يتحقق إلا بعد انقطاعه وانقسامه \* والزمان ينقسم بالوهم فقط ولا ينقطع عندهم \* ومن هنا يظهر أنه لا وجود لمتى عند المتكامين لعدم قولهم بوجود الزمان ( وإما اضافة وهي النسبة المتكررة ) في التعقل أي المعقولة بالقياس الى الاخرى معقولة بالقياس الى الأولى (كالوالدية والولدية) وتسمى هذه النسبة مضافا حقيقياً أيضا والمركب منه ومن معروضه كالوالدمع الوالدية وكذا المعروض وحده مضافا مشهوريا والنسبتان المتكررتان قد يتاثلان فيتجدان في الاسم كتمام الماهية كالاخوة والتساوى والتباين وقد يتجانسان فيختلفان فيهما كالابوة والبنوة والعموم والخصوص وتعرض الأضافة للمعدوم يحو الجهل اقبيح من العمى والموجود واجبا كالاولية له أولاكالانوة والاقلية للجوهر والبكم (وإماملك) ويقالله (جدة) أيضا (وهي حالة كحصل لاشي بسبب ما يحيط به ) احاطة تامة كالاهاب أو ناقصة كافي الاحتباك (قوله لاستلزامه) أي لا للا كتفاء وإلا لا تجه عليه مع هذا ماساف في حذف العاطف والمعطوف باو ( قوله ويقال له جـدة ) لم يقل يقال له الجـدة لئلا يحتاج الى القول بأن اللام مر للحكاية لامن المحكى لما يرد عليه من مخالفة اسم هذه المقولة لساتر المقولات

طبيعيا كالاهاب أولا كالثياب وهو ينتقل بانتقاله كالهيئة الحاصلة للأنسان بسبب كونه متعما أو متقمصا \* وإما فعل

العامة ولذا لم يقل أو بيعضه وتفسيره بنسبة الشي إلى ما يحيظ به مساعة \* ثم إن المحيط أعم من أن يكون أمراً (طبيعياً) ذاتيا (كالاهاب) للنهرة مثلا (أولا) طبيعيا وعرضيا (كالثياب) للانسان (وهو) اى والحال أن المحيط (ينتقل بانتقاله) أى الشي المحاط وصيغة المضارع للاستمرار فيخرج به الاين المتعلق بالمكان فانه وان كانت حالة يحصل للشي بسبب مايحيط به الاأن المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن \* أما اذا كان بعدا فظاهر وأما اذا كان سطحا فلانه وان انتقل بانتقاله في الزق المنفوخ اذا سكن تحت الماء ثم خلى إلا أنه لا يصح أنه ينتقل دائما فاندفع ما يقال إن هذا لا يتمشى عند أصحاب السطح إلا أن يراد الانتقال بالذات. وتلك الحالة (كالهيئة الحاصلة للانسان بسبب كونه متعمماً أومنقمصاً \* وإما فعل) الاولى وإماأن يفعل الدال على التجدد متعمماً أومنقمصاً \* وإما فعل) الاولى وإماأن يفعل الدال على التجدد

(قوله وأما اذا كان سطحا الح) قد يقال السطح خارج بقوله ما يحيط به لان المراد بما الجسم كما يشعر به قوله كالاهاب (قوله فاندفع ما يقال الح) على أنه يتجه على جوابه ان الفرق بين الانسان والهواء وبين اللباس والزق بمنوع كيف والانتقال في كل من الاولين ذاتى والاخيرين عرضى وحمل الذاتى على الارادى دون الطبيعي يخرج وضع ماعدا الحيوان ويجاب بان المكان هو سطح الزق وهو متحرك بتبعية الزق والزق متحرك ومنتقل بتبعية المواء الحاصل فيه لكن جوابه ابما يتم لو حمل الباء في قوله بانتقاله على السببية القربية \* وأما اذا حملت على السببية البعيدة أوالمصاحبة فلا (قوله كالهيئة الحاصلة الح) في ايثار

وهو التأثير كالتسخين \* وإما إنفعال وهو التأثر كالتسخن \* وإما وضع وهو هيئة تعرض للشي

لاطلاق الفعل على اللار الحاصل من التأثير كالشيخونة الحاصلة في المتسخن وقس عليه الانفعال (وهو التأثير) أي تأثير الشي في الشي مادام سالتكا وألانسب بالتعريفات المارة هيئة غمير قارة تعرض للمؤثر حال التّأثير (كالتسخين) أي كحال المسخن مادام يسخن فان له فيها حالة غير قارة هي التأثير التسخيني (وإما انفعال وهو التأثر) عن العُير مادام سالكا والأولى هيئة غيرقارة تعرض للمتأثر حال التأثر (كالتسخن) أي كحال المتساخين ما دام يتسخن فان له حينت د حالة غيز قارة هي التأثر التسخني \*وقد يقال إن هذا ينافي القول بان التسيخن حُركة في النكيف والتسخين تحريك فيه ﴿ والجواب أن كومهما فعلاوا نفعالا قبل استقرار التأثير والتأثر وكوسما كيفا بعده ولذا قالوا إن الحاصل بعد الاستقرار لا يكون من هذا القبيل بل يكون كيفا أو وضما أو اضافة أو غير ذلك من الأعراض (وإما وضم وهو هيئة تعرض للشي ) جسما أولا وليس المراديه الجسم والأفان أريديه الجنم الطبيعي خرج الوضع الثابت للمقادير أو الجسم مطلقا ولو تعلينيا خرج وضع ماعدا الجسم التعليمي من المقادير \* ومايقال من أنه لولم يرد به الجسم انتقض التعريف الهيئــة تارة والحالة اخرى تفنن ( قوله حالة غــير قارة الخ ) اشارة الى آنحاد الحالة والتأثير هنا ولذاعبر عنها بالتأثير (قوله والجواب ان كونهما الخ ) كذا قالوا \* وقد يقال انها بعد الاستقرار غير موجودين فكيف يكونان من الـكيف فالحق الجواب بان الحركة عمني التحرك فهو من مقولة الانفعال والتحريك من الفعل ولا يلزم من كون ما فيه الحركة

بسبب نسبته الى الأمور الخارجة عنه أو بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض كالقيام والقعود

منعا بالشكل الذي هومن مقولة الكيف ففيه أنه لاملاحظة في الشكا للاجزاء ولإلنسبتها الى الامور الخارجة فيخرج بقوله (بسبب نسبته) كما في البسائط أو نسبة اجزائه كما في المركبات ( الى الامور الخارجة عنه ) كوقوع بعض بحو السماء وآخر بحو الارض ، وتفسير قوله بنسبته بالشق الثاني يخرج وضع مالاجزء له (أو) لمنبع الخلو وليس بمعنى الواو الواصلة والالانتقض التعريف جمعا بوضع مركز العالم الحاصل بنسبته الى الامور الخارجة فقط وبوضع الفلك الاطلس الحاصل بنسبته إلى الامور الداخلة فقط ولا ينافى هذا جعلهم الوضع هيئة معلولة لانسبتين لأنه بخصوص بما اذا وجدنًا \* ولا يبعد القول بأن اطلاق الوضع على حالتهما بالاشتراك اللفظى فيكون المعنى و( بسبب نسبة بعبض اجزائه إلى بعض) بالقرب والبعد والمحاذاة (كالقيام والقعود) فالهما وضعان متغايران لاختلاف نسبة الإجزاء فيهما الى الداخل والخارج \* وأعا أعتبر في ماهية الوضع نسبته الى الخارج أيضا لئلا يكون القيام بعينه انتكاسا لان القائم اذا قلب بحيث لا يتغير النسبة فيما بين اجزائه كانت الهيئة المعاولة لتلك النسبة باقية بشخصها \* والقول بان الاجزاء التحتانية

والتحريك كيفاً كونهما كيفاً فافهم (قوله في الشكل للاجزاء) اى بنسبة بعضها الى بعض (قوله بوضع مركزالخ) هذا النقض مبنى على ان المراد بالخارجة ماليست بداخلة دخول الجزء في السكل و المظروف في الظرف كما ان الحصر في قولنا الداخلة فقط مبنى عليه وبه يشعر كلامهم فعلى هدذا المراد بالاجزاء في قوله الاستى بسبب نسبة بعض الخ اعم من

في القيام فوق الاجزاء الفوقانية فيه في الانتكاس مندفع بآنها راجعة إلى النسبة الى الخارج لأن التحتية عبارة عن القرب إلى المركز والبعد من المحيط والفوقية بالمكس واعترض على دليل اعتبار النسبة إلى الخارج باب اللازم منه اشترا كهما في معنى الوضع الذي هو جنسهما لجاز افتراقهما بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية وأجيب بأن الجنس والفصل متحدان وجوداً وجعلا فلا يتصور مقارنة خصة من الجنس لفصل ثم مفارقتها الى فصل آخر فيلزم اعتبار النسبتين في الوضع \* تمالا وضاع قد يتخالف بالنوع كوضع القيام والانتكاس وقد لا يتخالف به كاوضاع المتمكن حين انقبلاب سطوحه وتنكون بالطبع كالقيام وبخبلافه كالانتكاس ويكون فيبه تضادكما فيهما وشدة وضعف اذ الشيُّ قيد يكون أشد أنتصابا أو أنحناءًا \* وأعلم أن المنكامين قالوا لا وجود لما عدا الابن من الاعراض النسبية \* واستدلوا عليه بان متى لو وجلد فى الخارج لكان كائنا فى زمان فله متى وتنقل الكلام اليه وهلم جرا فيتسلسل والإضافة لو وجهدت لحلت في محل والحلول اضافة بين الحال والمحل ولها حــاولَ آخِرَ فيتسلسل \* والوضع والملك والفعل والأنفعال لو وجهدت فيبة لبكانت ذات وضع وملك وفعل وانفعال فننقل الكلام اليها فيتسلل \* وأجيب في الأضافة بان اللازع من الدليل امتناع وجودكل فردمن أفرادها وهذا سلب الكل وهو الحقيقيــة والحـكمية ولو قال ىدله أوالداخلة فيــه لـكان اخصر واشمل ( قوله متحدان وجوداً النح) اى فاذا تحققا مماً فى ضمن فرد مخصوص في الخارج كالقيام المخصوص امتنع مفارقة الحصة المخصوصة من الجنس عن الفصل الذي حصل به القيام وانضامه الى الفصل الذي حصل به الانتكاس المخصوص للزوم انقلاب الماهية كانقلاب زيد فرساً بخــلاف

\* تم المقولات العشرة \* هي الجوهر \* والكم \* والكيف \* والان \* والمتى \* والإضافة

لايقتضى السلب السكلي الذي هو مدعاكم فلا تقريب له \* والذي يظهر لي آن هذا الجواب جار في السكل وانه يمكن الجواب فيه بان الدليل جار في الابن مع قولكم بوجوده وفي الفعل والانفعال بأنه أنما يلزم ذلك لولم ينتهيا الى فاعل ومنفعل لأيحتاج الى فعل وانفعال تدريجيين وهوممنو ع لوجوب انتهاء ما بالعرض الى ما بالذات \* وأنت خبير بان فساد الدليل لكونه ملزوما للدعوى وجازأن يكون أخص لايستلزم فسادها (ثم) بعد تفصيل الجوهر والعرض باقسامهما اعلم أن (المقولات) اللائي كل منها جنس عال هي ( العشرة ) المذكورة فالكلام من قبيل والدك العبد \* ولا يبعد جعل العشرة صفتها على معنى أن الأمور التي عكن أن تطلق عليها هذا المركب التوصيني مع قطع النظر عن ملاحظة المعنى اللغوى لأعلى معنى أن الأمورالتي تسمى به اذلم يعلم التسمية (هي) جموع يطلق على أمور آخر غيرها مم أن المطلق عليها المقولات الاربعة عشر تأمل الاول ( الجوهر ) (و) الثاني ( الكم ) (و) الثالث ( الكيف ) (و) الرابع (الاين) (و) الخامس (المتى) (و) السادس (الاضافة)

ما اذا اعتبر النسبة الى الامور الخارجية فان القيام والانتكاس الخصوصين يكونان مختلفين بالجنس (قوله من قبيل الخ) فى ان تعريف المسند للاشارة الى ان اتصاف الموضوع بالمحمول أمر محقق لا شك فيه (قوله تأمل) وجهه انه يمكن بناؤه على مذهب السبكي من انكار

والجدة \* والفعل\* والانفعال \* والوضع إذا لم يكن الجوهر عرضا عامًا كالعرض

و) السابع (الملك) (و) الثامن (القمل) (و) التاسع (الانفعال) (و)العاشر ( الوضع) وإنما تكون منحصرة فيها ( اذا لم يكن الجوهر عرضاً عاماً ) للاقسام الخسسة (كالدرض) أي كما اذ العرض عرض عام لاقسامها التسعة اذلوكان الجوهر عرضا عاما لها لكان كل منها مقولة على حدة فتصعد المقولات إلى أربعة عشر \* وقد يستدل على عرضيته بأنه لوكان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والقصل والتالى باطل لان النفس منها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلا تكون مركبة للانقسام الحال بانقسام المحل \* وقد عنع بأنه إنما يتم لو كان التركيب الذهني من الجنس والفصل مستلزما للتركيب الخارجي من الهيولي والصورة وهو ممنوع \* ويمارض بانها تعقل الماهية المركبة فلا تمكون بسيطة والالما انقسم عالها \* ويتجه على الثانى أن تصور المركب تدريجي فيجوز أن لا يجتمع اجزاؤه في التصور \* وعلى الأول أن التغاير بين الأربعة اعتبارى فكليف لا يستلزم التركيب الخارجي\* نعم لو قيل بنني الكلي الطبيعي في الخارج لأنجه لكن لايقول به المانع وإلا لماعد الهيولى والصورة من أقسام الجوهر الله يرد أنه أغايصح لو كان الحلول سريانيا وهو ممنوع لم لا يجوزكونه جواريا فلا يكون

المفاهيم المخالفة فى غدير الشرع لـكلام المصنفين لغلبة الذهول عليهم بخلافها فى الشرع لانه تعالى لايدزب عنه مثقال ذرة (قوله فلا يكون الجوهر النخ ) أى فلا يثبت بالدليك كون الجوهر النخ ولم نعبر بهدا الكلام مع أنه المناسب للتفريع ليحصل الارتباط التام بقوله بل يكون

بل جنسا

الجوهر عرضا عاما ( بل ) يكون (جنسا ) عاليا فيكون حينئذ مقولة واحدة جنسا لاقسامه الخسة كاقسام العرض التسعة \* تم إنه ينبغي أن يزيد ولم يكن الموجود جنسا الجوهر والعرض فتكون مقولة واحدة ولا العرض جنسا كالجوهر فيكونان مقولتين ولا العرض جنسا والجوهن عرضا عاما فيكون المقولات ستة ولا النسبة جنسا للمقولات النسبية فتكون المقولات أربعة ولم يكن ما محتها انواعا حقيقية فيكون كل جنسا مفردا لاعاليا ولم تكن المقولات ثنتي عشرة بجعل النقطة والوحــدة منها لتوقف الدعوى على كل من المذكورات وهو بمنوع \* وقد يستدل عليهـا بان الموجود مقول بالتشكيك عـلى الجواهروالاعراض ويتعقل كل منهما مع الشك في وجوده. فليس بجنس لهما وبان المعنى من الجوهر ذات الشي وحقيقته فيكون داخـــــلا فيها محتبه \* ومعنى العرض ما يعرض للموضوع وعروض الشي الشي اعا يكون بعد مجقق حقيقته ومرمنا مافيه وبان النسبة للاعراض النسبية كالعرض لها فانهم لإيقصدون بها ما تدخل النسبة في ذواتها سوى الاضافة وبأن المراد بالعالى هنا مالإ جنس فوقها كامر فجاز أن يكون بعضها أوكلها أجناسا مفردة وفيه ضعف لأنهم كثيرا مايقا بلون العالى

النح (قوله فتكون النخ) تفريع عن المنفى لا النفى و تكون تامة لاناقصة اى تتحقق مقولة واحدة هى الموجود (قوله ولم يكن ما تحتها النخ) بالذات والا لا تجه ان كون ما تحتها كذلك لا يستلزم كونها اجناساً مفردة كيف والجوهر تحته الانسان والفرس مثلا مع أنه جنس عال مه مد ظله (تم)

#### فافهم. (قرلجي رحمه الملك المنجي)

بالمفرد وبان المقصود حصر الاجناس العالية لما لايحيط به عقولنا من الماهيات المندرجة تحت الجنس في هذه العشرة فلا يقدح وجود النقطة والوحدة مالم يثبت قول كل منهما على ما تحته قول الجنس وكون ما يحته أجناسا ولم يثبت شي منهما لجواز قول كل منهما قولا عرضيا وكون ماتحتهما أشخاصا متفقة الحقيقة أوأنواعا حقيقية \* وقد يجاب عنهما تارة بانهما عدميان وأخرى بانهما مندرجان تحت الكيف ويتجه عملي الاول أنهم قالوا بوجود الوحدة والمشهور وجود النقطة عندهم وعلى الثاني أنه يستلزم بطلان حصر الكيف في الاقسام الاربعة لعدم اندراجهما تحتشي منها \* ولما كانت دعوى انحصار المقولات العرضية. التي هي اجناس عالية في التسعة خفية غير مبينة أشار بقوله ( فافهم ) إلى أنها بعد اثبات الدعاوى المارة انما تتم لو ثبت أن هـذه اجناس عالية وهو ممنوع لجواز ان يكون ما يحت كل أمورا مختلفة الحقيقة وهو عارض لها\* ولو سلم كونه ذاتيا فيجوزأن يكون واحد منها أوأ كثر داخلا تحت جنس آخر فيكون الداخل جنسا متوسطا إن كان ما تحته أجناسا وسا فلا ان كان أنواعا حقيقية \* وثبت أن ليس للعرض جنس عال سواها وهو ممنوع لجواز مقولة أخرى هي جنس عال مغاير لهما \* ألا ترى أن بعضهم عد الحركة مقولة برأسها \* هذا آخر ما أردنا ايراده والحمد لله العليم والصلاة والسلام على الرسول الكريم \* وعلى آله وصحبه مادامت جنة النعيم \* قد وافق اختتامه لعشر خلت من رمضان جعلنا الله من عتقائه بحرمة سيد المرسلين سنة الفوثلا عائة وتسعة وعشرين.

آداب العلامة امماعيل الكانبوى مع حاشيتها \* احداها للعلامة ملا عبد الرحمن الپينجويني \* والثانية للعلامة الشيخ عمر المعروف بابن القره داغي

# الله الحالية

يقول الفقير إلى رب العباد القدير لما كانت متون علم الآداب

( قوله القدير ) بالقطع أو الاتباع قوله ( متون علم ) اضافة الدال

الحمد لمن لا معارض لخطابه \* ولا ناقض لحسابه \* وصلاة على مانع الضلال بسند كتابه \* وعلى آله المتأدبين با دابه \* وأصحابه المناظرين لا ببات مقدمة عجابه \* وبعد فيقول المفتقر الى الله الهادى \* عمر بن الشيخ محمد أمين القره داغى \* رزقهما الله خير الكرامة \* واسكنهما دار المقامة \* هده فرائد مما أبداه فكرى الفاتر \* ونظرى القاصر \* على رسالة الاداب للفاضل الكانبوى نور الله ضريحه دافعة لشبه أولى االالباب \* شافية لمن تأمل فى الكتاب حيث لا يرتاب فيها الا جاهل الحرف عن سبل الصواب \* (قوله يقول) فيده التفات على رأى السكاكي مطلقا وعلى رأى الجهوران قدر متعلق الباء فى البسملة كو أبتدئ (قوله الفقير) حذف المفتقر فيه لافادة التعميم (قوله لحما كانت) مقدمة شرطية لقياس استثنائي مستقيم اشير الى واضعته بكلمة لما ومقول القول إما هذه الشرطية أو عام مافى الرسالة (قوله متون علم) اضافة الدال الى جزء المدلول لااليه والايلزم عد المقدمة مثلا جزأ مست العلم أو دال المتعلق بالفتح الى المتعلق او السبب الى المسبب مستقيم المنب الى المسبب الى المسبب

لم تشتمل على تفصيل أمثلة البحث لجميع الابواب اذبهذا التفصيل تنتقش صور كيفية المناظرة في صفائح اذهان الطلاب جعلت

الى بعض المداول (قوله لم تشتمل) النبي المستفاد من كلة لم سلب كلي بالنسبة الى استغراق المتون ورفع للايجاب السكلي بالنسبة الى استغراق الامثلة والأبواب والالزم الكذب أوعدم امتياز رسالته عن بعض المتون فلا يصم كون مدخول لما سببالجوابه فافهم (قوله تفصيل أمثلة) الاضافة كحصول صورة الشيء اذا كان العلم كيفا (قوله لجميع) أي البحث المتعلق عاجميع الأبواب. فقوله لجميع صلة البحث (قوله الأبواب) أى النقض والمعارضة وغيرهما (قوله الأبواب) أي الفصول أعنى فصل الدعوى وفصل التعريف وفصل التقسيم (قوله اذبهذا) علة لعلية مدخول لما لجوابه تأمل (قوله تنتقش) ترشيح (قوله كيفية)أى صور نسبة الصفات والاحوال إلى المناظرة (قوله المناظرة) اقامة المظهر مقام المضمر (قوله صفائح) كلجين الماء (قوله صفائح) أي الواح على الاختلاف فيما يطلق عليه العلم فالقصر على الاول غير حرى ( قوله الاداب) بالمعنى الاخص (قوله لم تشتمل) اضافة المتون الى العلم للاستغراق الافرادى واضافة الامثلة للاستغراق المجموعى وكلة لم مع الاول سور السلب الكلي والثاني اداة رفع الايجاب السكلي فلا يتجه انه اذا كانت سوراً للاول بالنسبة الى الاستغراقين لزم السكذب أو الثاني كذلك انجه منع ملازمة المقدمة الشرطية للقياس الاستثنائي المطوبة مقدمته الواضعة بقرينة لما والالزم الكذب أوجعلاداة واحدة سورا لشيئين بجهة وأحدة على سبيل منع الخلو (قوله أذ بهذا) دليل الملازمة فالأولى تأخيره عن تاليها (قوله كيفية ) نسبة المسؤل عنه الى آلة السؤال (قوله اذهان) فيه استعارة بالكناية والصفائح تخييل أوالاضافة كلجين الماء

هذه الرسالة المشتملة على هذا هدية شافية لصدور الاخوان أولى الالباب \* فاعلم أن البحث والمناظرة مدافعة الكلام

(قوله لصدور) من ذكر المحل وارادة الحال أى قلوبهم (قوله الالباب) أى العقول (قوله فاعلم) أى قلت تفسير جعلت أى فقلت اعلم (قوله إن البحث الميقل إن المباحثة لان المشاركة في المناظرة والمدافعة غير مقصودة فيشمل التعريف كلا من وظائف السائل فيا إذا لم يأت المعلل بوظائفه \* إما لعجز أو لغيره \* ثم المراد بمدافعة الكلام أعم من دفع نفسه أو دفع العلم به فيشمل المنع كالا بطال (قوله ان البحث )كانه ابما قدم تعريف موضوع الفن مع أنه من المبادئ التصورية لتوقف كل من مقدمة العلم عليه (قوله والمناظرة) تفسير (قوله مدافعة الكلام) النفسي بالنفسي سواء كان معهما لفظ أوكتابة أولا كالمناظرة الواقعة بين الاشراقيين البالغين في التصفية إلى حيث يعلم كل مافي ضمير صاحبه (قوله الكلام) الجزئي

(قوله المشتملة) اشتمال الدال على متعلق بعض المدلول (قوله لصدور) أى الارواح الحالة فى قلوبهم التى محالها الصدور ففيه مجاز مرسل بحر تبتين بعلاقة الحلول (قوله فاعلم) أى فقلت اعلم الخ فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر ولا جعل تالى الشرطية انشاء (قوله والمناظرة) أى التى هى صفة المناظر ولذا جعلت تفسير البحث \* وقد تطلق على علم الاداب (قوله مدافعة الكلام) تعريف موضوع علم الاداب \* والمراد بالمدافعة أعم بما يكون بتراخ أولا \* والتعبير بها ناظر الى الغالب أو هى عجردة عن معنى المشاركة فلا يرد أن التعريف غير شامل لوظيفة السائل اذا عجز المدعى فى أول الامر عن جوابها وبالكلام هو المركب القام الجزئى حقيقة أو تاويلا فلا يتجه أنه ان أريد به ذلك انتقض التعريف جما

## ليظهر الحق \* وعلم الأداب موضوع لتمييز

(قوله الحق) أى النسبة التى طابقها الواقع حملية أو اتصالية أو انفصالية (قوله الحق) أى في يد الخصم عند السلف دفعا لحظ النفس أوفي يد أحد المتخاصمين عندا لخلف \* ثم إن هذا القيد احتراز عن المجادلة \_ وهى المنازعة لا لزام الخصم لا ليظهر الحق والمكابرة لا لشي من ذلك (قوله موضوع) لا يبعد كل البعد أن يكون هذا تعريفا لهذا العلم باعتبار أجهة الوحدة العرضية كما أن (قوله علم يبحث) المحتريف له باعتبار جهة الوحدة الذاتية (قوله موضوع) أى علم مؤلف أو مدون لاجل تمييز الح فليس المراد بالوضع تخصيص اللفظ مؤلف أو مدون لاجل تمييز الح فليس المراد بالوضع تخصيص اللفظ

بالوظيفة المتوجهة إلى التعريف أو النقسيم أو اللغوى انتقض منعا بالمدافعة في المحكوم به وعليه (قوله ليظهر) من الظهور أو الاظهار وعلى الثانى قهو فعل مجهول أو معلوم وفاعله ضمير المدافع به والمراد بالظهور أعم بما كان في يده أو يد خصمه وبما كان وحده أو مع شئ آخر فلايرد أن التعريف غيرشامل لمناظرة قصد به ظهور الحق مع غلط الخصم وعبر بالحق أى الحكم المطابق للواقع دون الصدق مع أن التغاير بينهما اعتبارى لقوته ولاطلاقه على الاقوال والعقائد وغيرها بخلاف الصدق فانه شاع في خصوص الاقوال \* بتى أن هذا التعريف مشتمل على العلل الاربع بمضها صريحا وبعضها التزاما وانه نقض جامعية التعريف بمناظرة الاشراقيين البالغين في التصفية درجة يعمل حلمية التعريف بالكلام من النفسى واللفظى \* والثانى بتعميم الدفع من الاول بتعميم الكلام من النفسى واللفظى \* والثانى بتعميم الدفع من دفع نفسه ودفع العلم به (قوله موضوع) اى أمر موضوع اى مدون فلايلزم اخذ المعرف في التعريف على تقدير جعله تعريف علم الاكار داب

صحيح البحث عن سقيمة فهو علم يبحث فيه عن أحوال الابحاث الكالحات الكلية المن حيث

بالمعني حتى يتوهم كون اللام ألجرد الصلة ويحتاج الى دفعه (قوله البحث) أى الجزئى (قوله سقيمة) الاضافة كجرد قطيفة (قوله فهو علم) أى أصول (قوله الابحاث الكلية) أى عن أحوال موضوعات ذكرية للمسائل هي الأنواع الكلية للبحث المطلوب \* ولم يقل أحوال البحث المكلي اشارة إلى أن موضوع الفن همنا لا يكون موضوعا لشي من المسائل (قوله من حيث) أى مستعدة لكونها موجهة مقبولة تأمل المسائل (قوله من حيث) أى مستعدة لكونها موجهة مقبولة تأمل

باعتبار جهة الوحدة العرضية ولا جعل اللام للغرض لدفع ما يقال انه يوجب انحاد المفيا والغاية لان التمييز يكون موضوعا له للا داب تأمل بق انه قدمه على قوله علم يبحث الخ الذي هو تعريفه باعتبار جهة الواحدة الذاتية لان معرفة الشيء بالعو ارض أسهل بالنسبة إلى فهم المبتدى به ولم يكتف باحدها ليعلم كل من الغاية والموضوع به ولو قال علم الا داب علم يعرف به صحيح الفكر وفاسده أوعلم الخ لكان أولى من وجوه (قوله من الحيمة والسقم علم يعرف به صحيح الفكر وفاسده أوعلم الخلكان أولى من وجوه (قوله من الكيفيات المختصة بذوات الانفس الحيوانية اذا ذكرا متقابلين من الكيفيات المختصة بذوات الانفس الحيوانية اذا ذكرا متقابلين فما قيل إنهما كجرد قطيفة ليس بوجيه (قوله فهو علم) أى مسائل أو تصديقات او ملكة والضمير في قوله فيه راجع اليه بطريق الاستخدام أو حذف المضاف على الاخيرين دون الأول (قوله يبحث) يفهم من اختصاص حهة الوحدة بالعلم ان كل مسألة لها مدخل في معرفة الاحوال العارضة للامحاث الكلية فهي من الا هاب فيضم لاثبات ان المسألة الفلانية منه الى صغرى سهلة الحصول (قوله عن أحوال) أئ

أنها موجهة مقبولة أوغير موجهة مقبولة بان يقال كل ماهو منع

(قوله أو غير موجهة ) يؤخذ منه أن الغصب وابطال السند الأخص والأعم ونحوها من أنواع موضوع هذا العلم وان اللا موجهية كالموجهية من محمولات مسائله فيكون قولنا الغصب غير موجه مثلا مسألة من مسائله \* ولا يخنى أن هذا يقتضى أن يكون اللا موصلية أيضا من محمولات مسائله المنطق حتى يكون قولنا التعريف بالاخنى غير موصل والفرب الفلانى عقيم من مسائله مع أن المناطقة باسرهم حتى المصنف قيدوا موضوع المنطق بالايصال لا بعدمه أيضا كما قال التفتازانى فى قيدوا موضوعه المعلوم النصورى والتصديق من حيث أنه موصل الختم قوله بان بيان يبحث (قوله كلما) من وظيفة السائل

عن الاعراض الذاتية لتلك الإبحاث من حيث القبول والرد (قوله موجهة) اى يصح الله تكون موجهة فظهر مغايرة قيد الموضوع للمحمول فلا يلزم اثبات الشيء بمدلسليم ثبوته \* ويدفع أيضاً بارادة المطلق من القيد والمخصوص من المحمول (قوله أوغير موجهة) نبه بهذا على أن تقييد الموضوع هنا بالموجهة فقط غير لائق فان النظار كما يبحثون عن أحوال المنع والنقض مثلا يبحثون عن أحوال الغصب وابطال السند الأخص مثلا بانه غير موجه \* وارجاع البحث عن الثانية إلى الاولى تكلف كما أن تقييد موضوع المنطق بقوطم من حيث إنه يوصل إلى مجهول تصورى أو تصديق \* وادجاع البحث عن الثانية على المولى تمكنة عقم الى أو تصديق \* ولذا قال في البرهان إن المنطق قانون يبحث فيه عن الموصل تمكنة عقم الى أحوال المعلومات من حيث الايصال أو اللا إيضال الخ أى "محققا أو انتفاء فيكون المعنى من حيث الايصال أو اللا إيضال الخ أى "محققا أو انتفاء فيكون المعنى من حيث الايصال أو اللا إيضال \* ولم يقل من حيث إنه موصل لعدم

مقدمة معينة فهوموجهة وكلما هو نقض أو معارضة فهوموجهة وكل ماهواثبات المقدمة المنوعة أو ابطال السند المساوى فهو موجهة \_ وعليته موجهة \_ وهكذا فوضوع هذا العلم هو الابحاث الكلية \* وغايته

(قوله فهوموجهة) الظاهر ترك التاء هنا وفيا يأنى (قوله فموضوع) في التفريع نشر على غير ترتيب اللف لنكتة لا يخنى (قوله فموضوع) مسائل هذا العلم أو المراد هو جنس الابحاث وإلا فموضوع هذا الفن هو البحث المطلق دون أنواعه التي هي موضوعات المسائل (قوله الابحاث المكاية) اللام للعهد فلا حاجة إلى ذكر القيد هنا

امكان حمله على هذا المعنى بسهولة فالقول بأنه قيد موضوع المنطق فيه بالايصال لابعده وهو مناف لمقتضى كلامههنا غير جدير \* نعم كلامه فيه ظاهر في الاول الا أنه لايثبت المنافاة (قوله مقدمة معينة) الاولى تركه لئلا يفيد بمفهومه أن المنع المجازى غير موجه ولئلا يحتاج الى ارادة المعنى الغوى أو التجريد الا أنه لم يتركه لئلا يستلزم كون منع المنع وما يؤيده مقبولا (قوله فهو) كأن تذكيرهو باعتبار لفظ ما وتأنيث الموجهة باعتبار معناه الذى هو الوظيفة وكذا مايأتى (قوله وكل الخ) وظيفة المعلل وما قبله وظيفة السائل فني كلامه مطابقة الوضع الطبع وظيفة المعلل وما قبله وظيفة السائل فني كلامه مطابقة الوضع الطبع الموضوع مقدم على التصديق بغائية الغاية (قوله الابحاث الكلية) أشار الموضوع مقدم على التصديق بغائية الغاية (قوله الابحاث الكلية) أشار بالتوصيف الى أن الجمية باعتبار الانواع \* ولم يكتف بما سبق للتقابل بالتوصيف الى أن الجمية باعتبار الانواع \* ولم يكتف بما سبق للتقابل لان شأن الموضوع كونه موضوعا في العلم ولوفي بعض المسائل \* والبحث الكلى ليس موضوعا أصلافيج بعمل الابحاث موضوعا باعتبار الحادها المكلى ليس موضوعا أصلافيج بعمل الابحاث موضوعا باعتبار المحادها

العصمة عن الخطأ في الابحاث الجزئية فان عالم هذا العلم يعرف صعة البحث الجزئي أوفساده بان يضم إلى قاعدة من قو اعده صغرى سهلة الحصول بان يقول هذه معارضة وكل معارضة موجهة فهذه

(قوله عالم هذا العلم) أى مصدق هذه الاصول (قوله يعرف) أى يصدق تصديقا جزئيا (قوله بان يضم) الباء السببية متعلق بيعرف (قوله سهلة الحصول عدم احتياجها إلى الدليل فانه قد يكون العلم باندراج موضوعها تحت موضوع القاعدة نظريا صرفا بل المراد أنه بعد العلم بالقاعدة لا يحتاج النفس فى تحصيل الصغرى إلى الحركة التدريجية فى المفهومات المحذونة لوجدان محمول مناسب للمطلوب

فى الغاية حتى لا يلزم تعدد العلم بتعدد الموضوع (قوله العصمة) أى عصمة نفس المناظر أو خصمه عن بقائه على الخطأ الخ فلا يرد أنه مناف لكون البحث لاظهار الصواب لانه ليس المراد عصمة نفسه فقط هذا \* ولو قال وغايته العصمة عرب البهت قبل ظهور الحق لكان أحسن (قوله سهلة الحصول) اعترض بجواز أن يكون اندراج موضوعها تحت موضوع الكبرى نظر ياعريقا \* وأجاب عبد الحكيم بان المراد سهلة الحصول بعد العلم بالكبرى انتهى \* وقضيته أن سهولته لعدم الحاجة الى النظر لوجدان محمول مناسب للمطلوب كما في سائر الصغريات لبداهتها فول بان أى كان وليس تفسيرا لقوله بأن يضم \* والالكان التفسير (قوله بان) أى كان وليس تفسيرا لقوله بأن يضم \* والالكان التفسير (قوله موجهة) البحث ان كان مقابلا لكلام الخصم ودافعاله فهوموجه والا فغير موجه قنى دعوى كون معارضته مثلاموجهة تأمل لصدقها على نحو معارضة المقدمة البديهية الا أن يراد بها معارضة مو افقة لقانون

موجهة وقس على هذا \* ومما يجب أن يقدم أن الدليل عند الاضوليين ما يمكن

(قوله بما يجب) استحسانا (قوله ان يقدم) أى لكون ماذكر من مقدمة الكتاب (قوله ما يمكن) أى مالا ضرورة فى وجود التوصل وعدمه فالمراد بالامكان الامكان الخاص فلا ينطبق التعريف إلا على دأى الاشعرى القائل بان لزوم العلم بالمطلوب من الدليل عادى أومالا ضرورة فى عدم التوصل فالمراد به الامكان العام فكما ينطبق التعريف على وأى من قال بانه توليدى أو وأى من قال بانه توليدى أو اعدادى أو عقلى \* قال بعض المحققين أعتبر الامكان فى التعريف لان الشي دليل وإن انتنى عنه النظر \* وأقول هذا إنما يناسب لو قيل فى الشي دليل وإن انتنى عنه النظر \* وأقول هذا إنما يناسب لو قيل فى

المناظرة (قوله ما يمكن) ان كان من الامكان العام المطلق أو المقيد بجانب الوجود ينطبق التعريف على الاقوال الاربعة الآتية في إزوم العلم بالمطلوب من الدليل من أنه عادى أو عقلى أو اعدادى أو توليدى أومن الامكان الخاصأو العام المقيد بجانب العدم انطبق على الاولين فقط لا الامكان الخاصأو العام المقيد بجانب العدم انطبق على الاولين فقط لا الاول فقط كانوهم أنه اعتبر الامكان في التعريف لان الشيء دليل وان انتنى فيه النظر يعنى ان الامكان موجه الى كل من التوصل والنظر المونه في حيزه فيصدق النعريف حينئذ على دليل انتنى فيه أحدها أو كلاها بالفعل ولو لم يعتبر التوصل لطنعور توجه الامكان اليه فلابرد عليه أن هذا انما يناسب لو قال التوصل لظهور توجه الامكان اليه فلابرد عليه أن هذا انما يناسب لو قال ما يمكن أن ينظر فيه نظراً متوصلا ( قوله فيه أوفي أحواله ) صرح بالشقين للدلا يحتاج الى أن يراد من الظرفية أعم من ظرفية الدليل بنفسه أو مظروفه للنظر أو يقال بحدف العاطف والمعطوف \* ثم كلة الى بمعنى عظروفه للنظر أو يقال بحدف العاطف والمعطوف \* ثم كلة الى بمعنى

التوصل بصحيح النظرفيه أو في أحواله الى مطلوب خبرى توصلا يقينيا أو ظنيا

التعريف ما يمكن أن ينظر فيه نظراً متوصلا فالاشارة الى هذه الفائدة مهملة (قوله التوصل) إن أريد بالتوصل إلى المطلوب التوصل إلى نفسه فالمراد به ما يشمل العلم والظن أو التوصل إلى الحسكم والاذعان به . فالمراد به الاتصاف (قوله بصحيح النظر) كجرد قطيفة (قوله النظر) النظر بالنظر إلى الشق الاول عمنى الحركة الثانية أو الترتيب وبالنظر إلى الشق الثاني بمعنى جمموع الحركتين فليس في الأول تعرض لصحة المبادئ بل لصحة الضورة فقط بخلاف الثاني فان فيسه تعرضا لصحمما والمراد اصحة المباديء مناسبتها للمطلوب وبصحة الصورة استجماع الشرائط (قوله النظر) أي الفعلى أو الامكاني (قوله خبري) والتقييد بالخبري الباء سواء كان التوصيل بمعنى يشمل العلم والظن أو بمعنى الاتصاف (قوله يقيديا) أى اذعانا فالنسبة للعام إلى الخاص أو اتضافا فالنسبة للمتعلق بالكسر إلى المتعلق ( قوله أو ظنيا ) كلة أو للتقسيم لا للترديد حتى ينافى التحديد وكذا قوله المار أو في أحواله \* والتقسيم هـذا للمحدود لا الحد وفرق بينهما تارة بانه ان كان الانفصال جميا فهو للحد أو خلويا فللمحدود واخرى بانه كان فى الحد قبل ذكر الاقسام لفظ يتناولها فللمعرف والافللتعريف \* وكل منهما أغلبي فتأمل (قوله في أحواله(١) ) المراد بها الاوسط والاكبر فانه حال الاصغر بواسطة الاوسط فالدليل في القياس الاقتراني الجلى الاصغر وأحواله الاوسط والأكبر \* وأما في الاقتراني الشرطي فالظاهر عندي أن الدليل هو الاصغرسواء كان مقدما أوموضوعا كما في المؤلف من الحملية والشرطية (١) هذه القولة على (في أحواله) الآتية في صفحة ١٠ اقتضى وضعها هذا نظام الطبع

فهو عندهم قد يكون مفرداً كالعالم الذي يمكن التوصل بصحبيح النظر والتأمل في أحواله الى وجود الصانع \*وقد يكون مركبا كقولنا

للاحتراز عن القول الشارح (قوله فهو) في التفريع نشر معكوس (قوله في أحواله) أى المالم \* والمراد بها مافوق الواحد أعنى الاوسط والاكبر فان الاكبر حال للاصغر أيضا ولو بالواسطة فالدليل المفرد ماهو الاصغر في القياس الاقترائي الحملي والاحوال هو الاوسط والاكبر وما هو موضوع مقدم الصغرى في الاقترائي الشرطي والاحوال محوله واستلزام المجموع لشي واستلزام ذلك لشي الاخر فان الاستئزام الثاني حال للمجموع بالواسطة \* وعلى هذا فقس القياس فان الاستثنائي (قوله كقولنا) أى كالمقدمات المذكورة في قولنا الخ مع قطع النظر عن الترتيب والهيئة بل كمجموع الاصغر والاوسط والاكبر وأما المقدمات المأخوذة مع الترتيب فلا يصدق عليها التعريف أصلا

المنتج التحملية وغيرها \* وأما الاحوال فان كانت مركبة من متصلين فهى استلزام الاصغر للا وسط والاوسط للا كبر أوأنفسهما تجوزاً وان كان من منفصلتين فعاندته للاوسط ومعاندة الاوسط للا كبر وقس عليه اقسامه الانخر والقياس الاستثنائي \* وجعل الدليل موضوع مقدم الصغرى في القياس الافتراني الشرطي وأحواله ومحموله واستلزام المجموع لشي واستلزام ذلك الشي لا خر مع أنه يستلزم أن لا يكون الدليل على وتيرة في السكل مندفع بانه لا يتمشى في غير المركب من المتصلتين على هيئة الشكل الاول (قوله الى وجود الصانع) أى الى القضية الحاصلة من حل الوجود اشتقاقا على الصانع فلا يرد ان هذا مناف السبق من ان المعتبر في الدليل امكان التوصل إلى مطلوب خبرى لانه السبق من ان المعتبر في الدليل امكان التوصل إلى مطلوب خبرى لانه

العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر فانه يمكن التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في نفسه الى مطلوب خبرى أعنى احتياج العالم في وجوده الى المؤثر والخالق \*وعند المنطقيين هو المركب

اذ لا معنى النظر فيه صرح به السيد قدس الله سره (قوله النامل) تفسير (قوله هو المركب من) إن جعل تعريفا الدليل بمعنى القياس كما هو الظاهر فالاستلزام على معناه المشهور أو الدليل المرادف المحجة فالاستلزام بمعنى المناسبة المصححة للانتقال ويؤيد الثانى جريان المناظرة في الاستقراء والتمثيل أيضا ويضعفه عدم صدق التعريف على الاستقراء المؤلف من قضايا كثيرة فانه قلما يكون من اثنين (قوله المركب) المعقول أو الملفوظ

هنا الى مركب ناقص وكذا قوله الا تى أعنى احتياج الخ (قوله وكل مكن الخ ) الاوفق عذهب المتكلمين القائلين بان المحوج الى العلة هو الحدوث لا الامكان جعل الحدوث اوسط (قوله بالنظر ) فيه مع قوله المار بصحيح النظر والتامل تفنن (قوله في وجوده) كأن المراد بالوجود هنا أعم من المحمولي والرابطي لان الامور الاعتبارية الموجودة بالوجود الرابطي وإن لم يحتج الى العلة لكن الاتصاف بها يحتاج اليها بخلافه في قوله وجود الصائع فانه مخصوص بالمحمولي (قوله هو المركب الخ ) الظاهر أنه تعريف المدليل بالمعنى الاعم لانه المتبادر عند اطلاقه فذكر القضيتين اكتفاء باقلما يكتني به كتعريف المجوزلكون عند اطلاقه فذكر القضيتين اكتفاء باقلما يكتني به كتعريف المجوزلكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة لها عاحكم فيها بالتنافي بين جزئين فلاينتقض التعريف جمعا بالاستقراء المؤلف من أكثر من قضيتين \* ثم مقتضى التعريف جمعا بالاستقراء المؤلف من أكثر من قضيتين \* ثم مقتضى

## من قضيتين يستازم

(قوله قضيتين) صادقتين أوكاذبتين أو مختلفتين (قوله قضيتين) معقولتين أو ملفوظتين (قوله من قضيتين) لم يقل من قضايا اشارة إلى أن القياس المؤلف بما فوق الاثنين دليلان في الحقيقة أو دلائل لادليل واحبد والوحدة معتبرة في المعرف فلا يصدق التعريف إلا على واحد واحد (قوله يستلزم) حال من عائد الموصول أي بعد تفطن كيفية الاندراج فلا يتجه أنه ينتقض جمعا بما عدا الشكل الاول اذ لا يستلزم العلم بها العلم بالنتيجة لا بينا وهو ظاهر ولاغير بين فانه فرع تحقق الاستلزام وهو منتف بين العلمين للانفكاك بينها أو أن تحقق بين

كلام السيد قدس سره فى بعض كتبه وهو أن حقيقة الدليل وسط مستلزم للمطلوب حاصل المحكوم عليه ووجه الدلالة أن موضوع الصغرى بعض موضوع الكبرى فيندرج فى حكمه أن اطلاق الدليل على ماعدا الشكل الاول مجاز باعتبار الاشتمال عليه فهو ليس من أفراد الدليل الحقيقي فيجب اخراجه عن تعريفه فلا حاجة إلى ماقاله عبد الحكيم من اعتبار بعد تفطن كيفية الاندراج لعدم الانتقاض جما بما عداه \* من اعتبار بعد تفطن كيفية الاندراج لعدم الانتقاض جما بما عداه وحمل الاستلزام على العلاقة المصححة للانتقال مع عدم ملائمته لقوله أعنى يلزم الخضوص بما اذا حمل الدليل على ما يعم الاستقراء والتمثيل أمل (قوله يستلزم) قد يقال ينتقض التعريف منعا بالقضيتين المستلزمتين للعلم بالنتيجة بطريق الحدس والجواب عنه بال المراد الاستلزام بطريق النظر بقرينة المعرف يأبي عنه قوطم بعدم قبول تخصيص التعريف بقرينته \* نعم يصلح قرينة على تعيين المراد من المشترك لكن الاستلزام ليس منه بل من العام فاو قال يكتسب من العلم المتعلق بهما الاستلزام ليس منه بل من العام فاو قال يكتسب من العلم المتعلق بهما

لذات هيئته العلم المتعلق بهما علما بقضية أخرى أعنى يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاديا عند الاشعرى بمعنى أن عادة الله جرت على خلق العلم بالنتيجة

المجاومين فتأمل ( قوله لذات ) كأنه لم يقل لذاته وهيئته حتى يكون اشارة إلى آن للمادة دخلا للاستغناء عنه باسناد الاستلزام الى العلم المتعلق بالقضيتين فاللام في قوله لذات هيئته داخلة على العلة الناقصة ( قو أه لذات ) كلامه مشعر بان الهيئة مستقلة في الاستلزام وليس كذلك فالأولى أن يقول لذاته وهيئته ( قوله العسلم ) اقول اذا كان الاستلزام استلزام العلم للعلم كاهنا لا يحتاج الى قيد متى سلمتا كما لا يحتاج اليه اذا كان استلزام المعلوم للععلوم وان قال عبد الحكيم إن اللزوم بين العامين انما يكون بشرط تسليم المقدمات وذلك لانهما اذا لم تسلما لم يتحقق العلم بالملزوم حتى يستلزم العلم باللازم بل لافائدة فيه لأن التسليم الذي جعله شرطا عين العلم بالملزوم فلا معنى لاشتراطه \* نعم لوكان الاســتلزام استلزام المعلوم للعــلم لاحتاج الى ذلك القيد هــذا وأن التعريف كما يصـدق مع تحقق العامين كذلك يصـدق مع انتفائهما كما اذا علم كذب المقدمين أو احداهما (قوله علما) استلزاما استعقابيا لامعياكا في استلزام المعلوم للمعلوم فافهم ( قوله لزوما )

علم الخلكان أولى (قوله العلم) الخ أفاد بنسبة الاستلزام الى العلم المتعلق بالقضيتين الى أن للمادة دخلا فى الاستلزام قاللام فى قوله لذات داخل على العلة الناقصة فلا يرد أن الاولى أن يقول لذاته وهيئته لأن كلامه مشعر باستقلال الهيئة فى الاستلزام وليس كذلك (قوله من العلمين) افاد بكامة من ان الازوم هنا استعقابى لامعى (قوله لزوما) لم يقل

عقيب العلمين السابقين وإن لم يجب خلقه عليه تعالى. ولزوما اعداديا عند الحكماء بمعنى أنه يجب عليه تعالى خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين لأنهما يعدان الذهن اعداداً تاما \*

مفعول مطلق نوعى والظاهر استازاما ونسبته إلى السبب \* شرحه \* فيه أنه مفعول مطلق لقوله يلزم وهو لكونه موصولا بمن يفيد مايفيده قوله يستلزم الح (قوله عند الحكاء) بناء على تحقيق مذهبهم والافالخلق أنما يجب على العقل الفعال (قوله يجب عليه) المناسب هنا وفيا يأتى أن يقول عنه بدل عليه لان الوجوب الموصول بعن يستعمل في الصدور الانجابي والموصول بعلى يستعمل في الصدور الانجياري الايرى أبن الممتزلة قانوا بوجوب الاصلح على الله تعالى مع قولهم باختياره

استلزاماوان كان موافقا للسابق لانه خلاف التعبير المشهور (قوله عقيب العامين) اى عقب صحيح النظر فيهما (قوله لم يجبخلقه عليه) اشارة الى مخالفة مذهب المعتزلة والاولى ان يزيد ولا عنه ليكون ايماء الى مخالفة مذهب الحسكاء \* ولا يبعد جعل كلامه من قبيل بيده الخير وكذا ما يأتى في مذهب الامام (قوله اعداديا) من نسبة احد وصنى الشي الى وصفه الا خران كان اللزوم مصدر مجهول والاعداد مصدر معلوم ووصف الشي الى وصف ظرفه إن كان بالعكس أوكانا مصدرى المجهول كا يشعر به قوله يعدان الذهن ووصف اللازم الى وصف الملزوم ان كانا مصدرى المعلوم . هذا وظاهر قوله اعنى يلزم الخ ما فعمن كون اللزوم مصدر مجهول (قوله لانهما) دليل الملازمة الا تية وقوله وهو الخ اشارة الى المقدمة الرافعة \* ابن القره داغى مد ظله

فلولم يخلق النتيجة يلزم البخل وهو من المبدأ الفياض محال \*ولزوما توليديا عند المعتزلة بمعنى أن العامين السابقين يولدان العلم بالنتيجة

(قوله لم يخلق النتيجة) أى العلم بها (قوله من المبدأ الفياض) وهو الله تعالى على تحقيق مذهبهم والعقل الفعال على ظاهره (قوله توليديا) اعترض بان التوليد هو ان يوجب فعل لفاعله فعلا آخر والعلم ليس من مقولة الفعل \* ودفع بان الفعلين في التعريف بمعنى الاثر لاالتأثير فلا اشكال أو بأن المولد حقيقة هو النظر بمعنى الترتيب والمتولد هوافادته للعلم تأمل (قوله العلمين) المخلوقين بالمباشرة بلا واسطة \* شرحه \* إن لم يكونا مكتسبين بالنظر تأمل

(قوله النتيجه) من اقامه المنعلق بالفتيح مقام المتعلق وفى (قوله يلزم البيخل) إقامة جهدة النسية الاتصاليدة أو نوعها مقام المحمول فى التالى (قوله المبدأ الفياض) وهو الله تعالى كما هو تحقيق مذهبهم ففيه اقامة المظهر مقام المضمر لنبكتة افادة أن تحقيق مذهبهم هو المختار \* وحمله على العقل الفعال بناءاً على ظاهره يوجب عدم ارتباط الدليل بالمدعى (قوله توليديا) من نسبة أحد وصنى الشي إلى وصفه الآخر إن كان أحدها مصدر معلوم والآخر مصدر مجهول ووصف الشي الى وصف ملزومه أولازمه ان كان مصدرى المعلوم أوالجهول \* والحاصل أن المتفقين مختلفان فى الموصوف والمختلفين متفقان فيه (قوله يولدان) كان المولد هنا النظر بمعنى الملاحظة والمتولد تحصيل العلم فلايرد أن التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر والعلم ليس من مقولة الفعل التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر والعلم ليس من مقولة الفعل ودفعه بأن الفعلين فى التعريف عمنى الاثر فاسد لان المولد قد يكون تأثيراً \* فعم لو أديد بهما الاعم منهما لصح ابن القره داغى

.

فهو مخلوق بالواسطة لاابتداء عندهم ولزوماعقلياعند الامام الرازي

(قوله عنسد الامام الراذئ) مدهب الامام عند صاحب المواقف والسنيد قدس بسره كمذهب المعتزلة في ان العملم بالمطلوب متولد من العامين السابقين ومتوقف عليهما إلآأن التوليد على المذهب الأول في فعله تمالي وعلى الثاني في فعل العبد \* الا أنه قال صاحب المواقف فالف الأمام الشيخ الاشعرى في أصلين كون الممكنات مستندة اليه تمالى بلا واسطة وكوته تمالى قادراً مختاراً \* وقال السيد لم يخالفه في الاصل الثاني حيث لا يجب عنه تعالى خلق المولد عنه \* وعند المحقق الدواني لا توليد ولا توقف في مذهب الامام بل العملم الاخير لأزم للعامين السابقين بدومهما بناء عملي أن الشيخ لايسعه انكار الازوم بين بعض أفعاله تعالى كلزوم المحل للعرض والجزء للكل والعلم باحد المتضايقين للعلم بالآخر فلم يخالف الامام شيئا من الاصلين المذكورين ٥ وكلام المصنف ظاهر في رأى الدواتي فعليه المراد بقوله فهو مخـلوق بالواسطة أن العـلم بالنتيجة مخلوق للعبد بواسطة العامين السابقين وبقوله الا تى من غيير واسطة من غير كون العامين السابقين واسطة فى صدور العلم الآخير وبالازوم في قوله بناء على تحقق الازوم الخ اللزوم من غير توليد \* ولا يبعد الحمل على وأى السيد بان يكون المراد بالقول الاول أن العلم بالنتيجة كالعلمين السابقين مخلوق له تعالى بواسطة العبد وبالقول الثانى من غير واسطة العبد و إن كان خلق العلم الاخير بواسطة العامين السابقين وبالازوم المذكور اللزوم التوليدى ( قوله مخلوق ) أي للعبد بواسطة العلمين السابقين وجعل المعني أنه مخلوق لله تعالى بواسطة العبد لايناسب المفرع عنه \* ابن القره داغي عمنى أن انفكاك العلم بالنتيجة عن العامين السابقين محال فى نفس الامر وان كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق اللزوم بين بعض أفعاله و بعض آخر

(قوله أن انفكاك) الخ معناه على القلب لان انفكاك الشي عن الشي وجود الاول بدون الثاني والمقصود أن العامين السابقين لا يوجدان بدون العلم بالنتيجة لاالعكس تأمل (قوله محال) كما أن انفكاك الجوهر عن العرض محال (قوله مخلوقا لله ) عند الامام (قوله على تحقق الازوم) اشارة إلى أن الامام لم يخالف أصل أمامه الاشعرى أعنى كونه تعالى فاعلا مختاراً كما ذعمه صاحب المواقف (قوله بين بعض الح) كازوم المحل العرض والجواهر الفردة للجسم

(قوله بمعنى انفكاك الح ) أى يمتنع أن يفارقهما وان وجد بدونهما فالانفكاك بمعنى المفارقة كما قاله عبد الحكيم فلا حاجة الى جعل المعنى على القلب لدفع ما يقال إن المقصود أن العامين لا يوجدان بدون العلم بالنتيجه لا العكس المستفاد من العبارة (قوله وان كان كل) اشارة الى ان الامام لم يخالف الشيخ الاشعرى فى كون المكنات مستندة اليه تعالى ابتداء كما زهمه السيد قدس سره وصاحب المواقف \* اذ لم يقل بازوم بعض عن بعض حتى يستازم ذلك بل بازومه له وذلك صادق بان يكونا معلولى علة واحدة هى تعلق الارادة بهما معا فلا يكون أحدها متقدما بالذات على الا خرحتى يثبت التوقف فقوله من غير واسطة أى مطلقا لا العبد ولا العامين السابقين بقرينة أن النكرة في سياق النفى للعموم (قوله بناء) أى استحالة الانفكاك بناء (قوله و بعض آخر) أى كما بين العرض والحيل ابن القره داغى بناء (قوله و بعض آخر) أى كما بين العرض والحيل ابن القره داغى

ولا يلزم أن يجب على الله شي لعدم وجوب خلق العامين السابقين عليه تعالى وان المقدمة قضية حقيقية أوحكما تتوقف عليها صحة الدليل

(قوله ولا يلزم) أى من مذهب الامام (قوله السابقين) أى ان لم يكونا مكتسبين بالنظر تأمل (قوله قضية) لم يقل ما يتوقف الخ لثلا يرد الموضوعات والمحمولات ويحتاح الى دفعه بأن المراد بالتوقف ما هو بلا واسطة تامل

(قوله ولايازم) اشارة الى أن الامام لم يخالف الشيئ الاشعرى في كونه تمالى قادراً مختاراً كما زعمه صاحب المواقف (قوله لمدم) قد يقال قضيته أن معنى اختياره تعالى أنه يصح منه ايجاد العلم بالنتيجة بايجاد مايستلزمه وتركه بتركه لا أنه يصبح منه ايجاد الملزوم دون اللازم وهذا انمايتم اذا لم يعتبر في اختياره تمالى صحة الفعل والترك بالنسبة الى كل مقدور في ذاته \* ثم إنه أشار بقوله لعدم الخ الى المقدمة الراهمة و بقوله ولايلزم الخ الى النتيجه. والشرطية وهي لو وجب على الله تعالى شي لوجب خلق العلمين السابقين مطوية (قوله وجوب) أي سواء كانا مكتسبين أولاً لأن الامام لايقول بوجوب شي عليه ولاعنه (قوله قضية ) عدل عن قولهم مايشوقف الخ الاخصر من هذا لثلا يتجه أنه ان أريد التوقف بالذات انتقض التعريف جمعا بالمقدمات البعيدة للدليل أو أعم ممانه و. بالواسطة انتقض منعا بالموضوعات والمحمولات ويحتاج الى اختيار الشق الاول وجعل تلك المقدمات مقدمات لدليل مقدمات الدليل (قوله تتوقف عليها الخ) أي لايوجد الدليل الصعصيح الابعد وجودها وليس المراد بالتوقف المعنى الاعم وهوكون الشي بحالة لايوجد الامع آخر أو بعده لئلا ينتقض تعريف المقدمة بالنتيجة تدبر ( قوله صحة الدليل) كان الاضافة هنا وفياسبق لمبدء الصفة الى الموصوف أو مبدء

فهذا التعريف صادق على مثل الصغرى لانها جزء الدليل وصحته تتوقف على جزئه. وعلى مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وغيرهما من الشرائط التي بينها أهل المعقول فان كلا منهما قضية

(قوله مثل الصغرى) من الكبرى والمقدمة الشرطية والاستثنائية (قوله جزء الدليل) كونها جزء دليل المنطقين ظاهر بخلاف كونها جزء دليل الاصوليين ولو باعتبار قسم المركب تأمل (قوله على جزئه) قد يقال إن الجزء يتوقف عليه نفس الدليل لاصحته \* ويدفع بأن المراد بالصيحة هو الاستلزام المعتبر في مفهوم الدليل (قوله من الشرائط) من اختلاف المقدمتين في الشكل الثاني وكون الشرطية لزومية وعنادية حقيقية وآخويها وفعليةالصغرى(قوله ومنه(١)) قيل ان الضميرراجع الى الموصول المار في قوله ومما يجب أن يقدم \* وأقول أنه عائد الى قوله وغيرها أو قوله ومثل انجاب الصغرى فيكون التقريب أيضامن المقدمة وقضية حكمية \* وما ذكره القائل من أن التقريب ليس شطرا للدليل ولا شرطا فلا يتوقف عليه صحة الدليل فلا يكون مقدمة بل هو آمريترتب على الدليل بعد استكال الشرائط والاركان ولذا غيير المشبه به إلى المشبه فلا يرد أن الجزء يتوقف عليه نفس الدليل لا صحته \* ثم إن قوله وصحته الخ اشارة إلى الكبرى الأولى والكبرى الثانية وهي الموقوف عليه لصحة الدليل مقدمة مطوية (قوله مثل الصغرى) كأن المراديها ما عكن أن يكون صغرى فيشمل المقدمات قبل الترتيب وفيما ياتى الصغرى بالفعل لانها المشروطة بالايجاب ولذا أتى فيــه بالظاهر موضع المضمر (قوله جزء الدليل) كونهاجزء دليل الاصوليين باعتبار

<sup>(</sup>١) يأتى المكتوب عليه بعد اقتضى وضعه هنا نظام الطبع

حكما بان يقال صغرى دليلي هذا موجبة وكبراه كلية \* ومنه التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

الاساوب فدفوع بان من شرائط الدليل أن يكون الاوسط مؤلفامن طرفي المطاوب وما يستازمهما وبدل على ماذكرنا عثيل المصنف فيما يأتى لايقال أن الشي انما يكون دليلا أذا استلزم المطلوب لانا نقول المآخوذ في مفهوم الدليلهواسنلزامه للقضية ولا يلزم أن تكون تلك القضية عين مطاوب المستدل بل قد تكون مباينة له أومساوية أوأعم أوأخص أصلا فحيننذ يقال لادليل أولا يتم الدليل ( قوله يستلزم ) أي العلم به قسم المركب ظاهرلانه عبارة عرب مجموع الصغرى والكبرى بدون ملاحظه الهيئة بخلاف المفرد (قوله بان يقال) الاولى أن يقول في قوة صغرى الخ (قولهومنه) أي ممايجب أن يقدم ولاينا في هذا عثيل المصنف للمنع الحقيتي بقوله أو تقريبه ممنوع لجوازكونه قضية حكمية وكونه مما يجب الخ الا انه لما لم يكن من الشرائط التي بينها أهل المعقول صراحة عده مقدمة مستقلة ولم يكتف باندراجها تحت المقدمة وللاعاء الى ذلك غـير الاسلوب ولم يقل وانب التقريب ( قوله سوق الدليــل ) اى مسوقيته فلا يتجه ان التقريب صفة الدليل والسوق صهة المعلل فلا يُصح الحمل مواطاة فليس التأويل لتصحيح نسبة الاستلزام الذي هو صفة الدليل الى السوق لانه لا يخرجه عن المسامحة اذكون الدليل مسوقا لايستلزم (قوله يستلزم) أي بالذات أوبو اسطة الملزوم المساوى للدعوى أوالاخص \* وكأن الاخيرغير معتبرعند عبد الحكيم ولذا قال بعدم عامية التقريب فيما كان مايستلزمه الدليل أخص من الدعوى الا أنه تحكم

والتقريب انما يتم اذا كان مايستلزمه الدليل عين الدعوى أوما يساويها أوأخص منها \* وأما إذا كان اللازم من الدليل اعم من الدعوى مطلقا او من وجه

العلم بالمطاوب (قوله عين الدعوى اكقولناكل انسان حيوان لانه حساس وكل حساس حيوان (قوله أو مساويها) كقولنا كل انسان حيوان لأنه حساس وكل حساس متحرك بالارادة (قوله أو أخص منها ) كقولناهذا حيوان لابه ضاحك وكل ضاحك متعجب بتقال عبدالحكيم بعدم عام التقريب في هذا القسم كالا تين الا ان تعريف التقريب يؤيد ماهنا (قوله كان اللازم) فيه تفنن ( قوله أو من وجه) كأن ترك التعرض قوله والتقريب ) من اقامة الظاهر مقام المضمر ( قوله الدعوى ) عبر بالدعوى تنبيها على الن المطلوب والدعوى متحدان بالذات (قوله أومايساويهه) تركماينعكس الى الدعوى أو الى ماهو أخص منها لدخو لهما في المساوى والاخص (قوله واما اذا كان الح ) بيان الجزء السلبي من الحصر وترك فيه المنتج للمباين لبعده ( قوله اللازم ) فيه مع قوله ما يستلزمه تفنن والاخصر ان يقول وأما اذا كاناً عم (قوله من الدليل) يتجه عليه ان تسميته دليلا ينافي عدم عامية الثقريب \* وردبأن المعتبر فى الدليل استلزام العلم بالمقدمتين للعلم بقضية أخرى كما سبق سواء كان مطلوبا أولا \* نعم لو جعل الدليل عمني القياس وعرف عا يسئتلزم النتيجة بالذات لاتجه لان النتيجة والمطلوب متحدان بالذات متغايران بالاعتبار \* ولكن يمكن دفعه بان المراد الدليل بزعم المستدل لابحسب نفس الامر (قوله أعم من الخ) فساد الاعم المطلق أقل مما في الاعم من ومرس الاعم المطلق ما اذا كانت الدعوى ذات شقين والدليل مشبتا

فلا تقريب له كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ماهو كذلك حبوان او لانه مفرق للبصر وكل ماهو مفرق للبصر البصر البيض فهذا ابيض \*ثم اعلم انكاذا قلت بكلام تام فاما ان تكون

المباين اما لبعد صدوره من المستدل أولظهور حكمه (قوله فلاتقريب) أى فلا يتم التقريب بقرينة قوله والتقريب انما يتم \* قال عبد الحكيم الشائع أن يقال فلايتم التقريب لكون منصب السائل الدخل والاعتراض لا النني والاول لا يستلزم الثاني (قوله بكلام) أى خبرى اما بحسب الظاهر فقط كما اذا كنت أحد الاخيرين فان التعريف والاقسام محمول بحسب الظاهر على المعرف والمقسم وان كان التعريف والنقسيم تصويرين حقيقة أو بحسب الحقيقة أيضا كما اذا كنت أحد الاولين كقواك قال فلان كذا وقواك العالم حادث فعلا ينتقض الحصر بما اذا قلت اضرب فلان كذا وقواك ألمالم حادث فعلا ينتقض الحصر بما اذا قلت اضرب زيدا مثلا (قوله أن تكون) ذكر ان هنا و في قوله الا تي فأما أن يشتغل

لاحدها \* وتوهم بعض ان الدليل حينئذ يكون أخص من الدعوى وهو فاسد (قوله فلاتقريب) قال عبد الحكيم لماكان منصب السائل الدخل اشتهر في عباراتهم فلايتم التقريب دونه فلاتقريب إذ ورود الاعتراض لايستازم النني \* وفيه انه إن أراد انه لا يستازمه هنا فمنوع لان الاعتراض المايصح إذا لم يكن مما صدقات النعريف فينتني التقريب \* أو في موضع آخر فسلم وعير مفيد فالتحقيق ماقاله عصام من ان نني تمام التقريب عبارة عن نفيه هذا \* ولم يقل فلا يتم التقريب ردآ على من زعم اختصاص نني التقريب ممنتج المباين ونني تمامه مما ينتج الاعم مطلقا أو اختصاص نني التقريب ممنتج المباين ونني تمامه مما ينتج الاعم مطلقا أو من وجه (قوله بكلام) أى خبرى حقيقة بأن تكون أحد الاولين أو طاهراً فقط بأن تكون أحد الاخيرين (قوله فاما أن الخ) أى من طلقا أن الخ)

## ناقلا \* فيطلب منك

مبنى على الفرق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح فلا يلزم من عدم حواز الثانى عدم حواز الاول والا فالمناسب ترك ان (قوله ناقلا) \* أقول النقل دعوى مخصوصة وان كان المنقول حكاية فالناقل مدع فى النقل وان مم يكن مدعيا فى المنقول فما يذكره فى الفصل من وظائف السائل والمدعى ذكر لها بالنسبة الى النقل أيضا الا انه لماكان للناقل بالنسبة اليه وظيفة مخصوصة اعنى احضار المنقول عنه تعرض هنا لوظيفة السائل تبعا وان لم تكن مخصوصة بالنقل فى لا يتجه مافى ضمن بعض الشروح من أن المصنف لم ينعرض لنقض النقل ومعارضته (قوله ناقلا) سواء كان النقل بصيغة القول كقال فلان كذا أولا كالامر كذا عند فيلان وسواء كان المنقول مفردا كقال الرمخشرى فى تعريف الكاحة مفرد أومركبا كقال ابن الحاجب فى تعريفه لفظ وضع لمنى الح تاماخبريا كقال صلى الله عليه وسلم \* (في الغنم السائمة ذكاة) \* أو انشائية كقال كقال صلى الله عليه وسلم \* (في الغنم السائمة ذكاة) \* أو انشائية كقال

صفتك أن تكون ناقلا فلا يلزم حمل الحدث على الذات \* وأماتصحيح الحمل بالفرق بين المصدر المؤول وغيره بأنه لاشتماله على النسبة النامة الى فاعل يصح إسمناده عليها فمندفع بأنه بعسد دخول ان تصح صيرورته مسنداً اليه فنسبته تقييدية لا تامة (قوله ناقلا) أى فيه لاله بقرينة المقابلة فظهر ان الكلام عبارة عن النقل لا المنقول واندفع مايقال من الله المراد بالكلام هو الخبرى ، مع أن المنقول لا ينحصر فيمه لانه يقال قال صلى الله عليه وسلم (موتوا قبل أن تموتوا) فلا وجه للتخصيص لان الكلام هنا في النقل وهو خاص بالخبرى (قوله منك) ايراده مبنى على ان المراد بالمدافعة في تعريف المناظرة هو الدفع بطريق الخطاب لا المدافعة الذهنية أو على التغليب فلا يرد انه غير محتاج اليه لان طلب

الصحة فتحضر المنقول عنه او تثبتها \* او مدعيافيه دعوى صريحة او ضمنية مستفادة من قيود الكلام \* او معرفا \* او مقسما فصل ان كنت مدعيا فاما ان تشتغل بالاستدلال عليها أولم تشتغل \* فان لم تشتغل بالاستدلال فهناك للسائل ثلاثة مناصب في الاول في طلب الدليل عليها بان يقول هذه غير مسلمة

عليه السلام أدوا زكاة اموالكم (قوله الصحة) أى صحة النقل لا المنقول أى بيان صدق النقل ان لم تكن مشتغلا بالاستدلال عليه مثلا بأن يقال هذا النقل مطلوب البيان أو غير مسلم أو بمنوع (قوله من قيود الكلام) أو مر السكوت في معرض البيان أومن قرينة كدعوى التقريب (قوله أو معرفا) لا يخني انك اذا كنت أحد هذين مدع فيه دعوى ضمنية فقابلتها مع الشق الثاني اعتباري تأمل (قوله عليها) أى على الدعوى (قوله عجردا أو مستنداً ) كل منهما إما اسم فاعل فهو حال من فاعل يقول أواسم مفعول فهو صفة المفعول

الصحة يحصل بمراجعته بنفسه الى المنقول عنه (قوله الصحة) أى بيانها أو التصحيح فلا يتجه ان الصحة صفة النقل لا الناقل فكيف يطلب منه (قوله فيه) لم يقل له لئلا محتاج الى حمل الكلام على المعنوى أو ضمير عليه بطريق الاستخدام أو حمله على حذف المضاف لان المدعى يكون معنى الكلام لا اللفظ (قوله من قيود) حقيقة أوحكما فيشمل دعوى نحو التقريب (قوله أو معرفا) المقابلة بين هذين وبين المدعى اعتبادية لانهما مدعيان لدعاوى ضمنية وكذا بين الناقل والمدعى فالتقسيم اعتبارى (قوله أولم) الاولى أولا (قوله فالن الخ) نشر معكوس والاخصر به بدل بالاستدلال (قوله طلب الدليل) من إقامة

او مطلوبة البيان او ممنوعة مجردا او مستندا واستعمال لفظ المنع فيه مجازى ولذا اشترر بينهم انه منع مجازى

المطلق لقوله يتول بل لقوله طاب الدليسل الالقوله ممنوعة اذيازم أن يكون من المتول (قوله مجازى) من قبيل اطلاق اسم المقيد على المطلق أو من قبيل الاستعارة بتشبيه طلب الدليل على الدعوى بطلبه على المقدمة واستمال للفظ الموضوع الثاني في الاول \* وقيل من اطلاق اسم الكل أعنى طلب الدليل على المقدمة على الجزء أعنى طلب الدليل وهو مبنى على المائي المقدمة على الجزء أعنى طلب الدليل وهو مبنى على المقدمة على المقدمة على المقدمة على المقدمة على المهيد مع الهسم

الحد مقام المحدود أى الاول المنع المجازى وهوطلب الخ (قوله أو) كلة أو للتخيير في التعبير لا المعبر لعدم تمدده (قوله مجردا الخ) انكان كل منهما اسم فاعل فان كان الاول من جرد بمعنى تجرد كقدم بمعنى تقدم والثانى للمطاوعة فحالان من قوله هذه ممنوعة لكونه، قولا بهذا السكلام مفعولا ليقول والا فمن فاعل يقول وانكان اسم مفعول فمن مفعوله و وجعله حينئذ صفة المفعول المطلق ليقول أو لقوله طلب الدليل يتجه عليه مع كونهما أبعد مما ذكرنا ان الاول يستلزم الحذف بلاحاجة والثانى بستلزم الفصل بين أجزاء التعريف وان الاولى حينئذ أن يقدمهما على قوله بأن يقول (قوله لفظ المنع) قد يطلق مجازا على طلب آلييان فيعم منع النقل والدعوى وغيرها ويشمل البيان تصحيح النقل بنحو احضار الكتاب وكذا على مطلق الدخل في مقابلة الدليل فيشمل النقض والمعارضة (قوله مجازى) من قبيل اطلاق اسم المقيد على المقيد حيث أطلق المنع الذي هو طلب الدليل على المقدمة على طلبه على الدعوى لاعلى أطلق المنع الذي هو طلب الدليل على المقدمة على طلبه على المقدمة على المؤدء من قبيل استعمال الخبر في معنى الانشاء \* وقيل من قبيل اطلاق الديل على المقدمة على المقدمة على المقدمة على المؤدء على المؤدء على المؤدء على المقدمة على المؤدء على المؤدة على المؤدء على المؤدء على المؤدء على المؤدء على المؤدء على المؤدد على المؤدد على المؤدء على المؤدد على

لغوى \* واما استعال عدم التسليم وطلب البيان فلا تجوز فيهما في الثاني النقض الشبيهي وهو ان يبطل هذه الدعوى

صرحوا بأن البصر مدلول التزامى للعمى لاتضمنى (قوله لغوى) أى لاعقلى ولا حذف حتى يكون قوله هذه ممنوعة فى قوة ان مقدمة دليله ممنوعة حيث لادليل بحسب الظاهر بخلاف المدعى المدلل فان منعه اما مجاز عقلى أو حذفى كما سننبه عليه (قوله فلا تجوز) لا لغويا ولا عقليا ولاحذفيا (قوله النقض) الاجمالي (قوله النقض الشبيهى) توصيف النقض بالشبيهى يقتضى أن يكون استعمال النقض من قبيل الاستعادة مع انه يجوز أن يكون مجازا مرسلا (قوله أن يبطل) أى السائل (قوله أن يبطل هذه الدعوى) أى يكون المقصود بالذات إبطال نفسها لادليلها حتى يكون استعمال النقض فيها مجازاً عقلياً أو

أعنى طلب الدليل \* أقول وذلك لان التقييد داخل فى الاول بخلاف الثانى والا لم يكن بين العمى والعدم المطلق فرق فلا يرد عليه ان هذا مبنى على ان القيد مدلول تضمنى للدال على المقيد مع تصريحهم بأنه مدلول التزامى له \* نعم يتجه عليه ماذكرنا فى رد القيل الاول \* و عكن دفعه عنهما بأن مرادها انه كذلك اذا لوحظ المنع المجازى من حيث انه قرد طلب الدليل لامن حيث التقييد بكونه على الدعوى (قوله لغوى) كأن التعليل السابق بالنظر الى القيد الاول فقط أعنى مجازى فلا يتجه من المدعى \* و يمكن الجواب بان الدليل أعم من المدعى \* و يمكن الجواب بان المتبادر من قوله استعال الخهو المجاز اللغوى فالحصر بالنظر الى القيدين (قوله فلا تجوزفيهما) الاحسن الاخصر فلا تجوز فيه (قوله هذه الدعوى) ولو حكية فلا ينتقض جامعية التعريف بنقض المقدمة الغير المدللة على تقدير حكية فلا ينتقض جامعية التعريف بنقض المقدمة الغير المدللة على تقدير

يبيان استازامها شيئا من الفسادات كالدور والتسلسل من غير تقدير دليل من جانبك عليها ﴿ الثالث ﴾ المعارضة

حذفياً ويحتاج الى تقدير الدليل البتة (قوله الشبيهى) الياء كاحمرى المبالغة أى النقض الشبيه بالنقض الحقيق \* وقيل من نسبة الخاص الى العام الذى هو الشبيه فالياء للنسبة (قوله ببيان استلزامها) لم يتعرض لبيان التخلف لعدم امكانه (قوله من غير تقدير) قد يقال تقدير الدليل لا يمنع كون ذلك الابطال نقضا شبيهيا كما ال ذكره لا يمنع كون ابطاله نقضا حقيقيا بأن يقول السائل أى دليل يفوض منك غير صحيح بجميع متدماته لاستلزام دعواك فسادا واستلزامها استلزام الدليل تأمل (قوله من غير تقدير) اذلو كان بالتقدير يكون معادضة تقديرية فظهر من هذا ان الفرق بينهما انما هو بتقدير الدليل \* شرحه \* هذا يقتضى أن يصدق التعريف المذكور بدون الدليل \* شرحه \* هذا يقتضى أن يصدق التعريف المذكور بدون الملاحظة قوله من غير دليل على المعادضة كما يقتضى أن يصدق التعريف المذكور بدون

دخوله فى المعرف بالفتح (قوله الشبيهى) مشعر بان استعبال النقض فيما هذا استعارة ولا ينافيه جوازكونه مجازا مرسلا بعلاقة الاطلاق والتقييد لما قاله البيانيون من أن تقسيم المجاز اليهما اعتبارى (قوله بنيان) أى مثلا أو المراد هوالبيان بالدليل أوالتنبيه فلا ينقض جامعية تعريف النقض بالنقض ببداهة استلزام الفساد (قوله استلزامها) أى أوجريان موضوعها فى مادة مع تخلف مجموطاعنه فى نحو كل انسان كانب بالفعل المنقوض بزيد الامى لكنه راجع الى منع كلية الدعوى (قوله من غير تقدير دليل) احتراز عن المعارضة التقديرية جوقد يقال هذا القيد مستدرك لان ابطال الدعوى بالبيان المذكور غير اقامة الدليل

التقديرية \* وهي اقامة الدليل على خلاف تلك الدعوى بأن يفرض ويقدر دليلا من جانبك عليها \* ولفظ النقض والمعارضة مجاز فيهما \* مثال هذه الابحاث ان تقول هذا التصنيف بجب تصديره

الاتى للمعارضة على النقض الشبيهى بدون ملاحظة قوله بأن يفرض ويقدر الخ) وفيه تأمل (قوله بأن يفرض) الباء لاسببية فيظهر جواز أن تكون النسبة في التقديرية نسبة الى السبب (قوله يفرض) أى السائل (قوله ويقدر) والذي أراه ان تقدير الدليل في معارضة الدعوى الغير المدللة غير لازم كا ان عدم تقديره في نقضها غير لازم \* ويكنى للفرق بينهما كون النقض الشبيهى إبطال الدعوى بايان استلزام الفساد وكون المعارضة اقامة الدليل على دعوى مخالفة لدعوى المعلل (قوله مجاز فيهما) اما مرسل أو استعارة (قوله مثال هذه الخ) في كلامه مسامحة والعبارة الخالية عنها مثال هذه الإنجاث منع السائل

على خلافها \* وفيه ان هذا فرق بالعموم والخصوص المطلق لصدق ابطالها على تلك الاقامة بدون العكس وهو يقتضى أن لا تعد للعارضة منصبا مستقلا فلا بد من اشتراط التقدير في الثاني وعدمه في الاول ليتباينا (قوله التقديرية) منسوب الى تقدير الدليل نسبة المشروط الى الشرط او المعلول الى العلة الناقصة (قوله على خلاف تلك الدعوى) سواء كان نقيضا أو أخص مون النقيض \* والمراد من الدعوى أعم من الحكية فيشمل التعريف معارضة المقدمة الغير المدللة (قوله بان يفرض) قال عبد الحكيم اذا كانت الدعوى بديهية تقام مداهة الدعوى مقام الاستدلال ويعارض فظهر ان المعارضة تتوقف على الاستدلال حقيقة أوفرضا خلافا لماتوهم (قوله أن تقول) مرتب قولك . أو إضافة المثال أوفرضا خلافا لماتوهم (قوله أن تقول) مرتب قولك . أو إضافة المثال

بالحمد ولاتشتغل بالاستدلال عليها فيتوجه عليك منع الدعوى اونقضها او معارضها \* وان اشتغلت بالدليل عليها فهناك ايضا للسائل ثلاثة مناصب (الاول) المنع الحقيق وهو طلب الدليل على مقدمة معينة بان يقال صغرى دليلك هذا او كبراه او شرطيته

دعواك هـذا التصنيف يجب تصديره بالحد أو نقضها أو معادضتها (قوله فيتوجه عليك) منع مجرداً أو مستندا بانه غير مأمور به من جانب الشرع (قوله أو نقضها) قد يقال نقض هذه الدعوى بدون تقدير الدليل الاستى متعذر (قوله أو كبراه) ان كان الدليل قياساً

الى هذه إضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق (قوله ولا تشتغل الخ) جملة المئية أو عطف على تقول فلا يلزم كونها مقول القول (قوله أو نقضها) بأن يقالي هذه الدعوى مستلزمة لبطلان ماحكم الشرع بصحته \* وهو وجوب التصدير بالبسملة فلا حاجة الى تقدير الدليل فضلا عن الدليل الآتى كا قيل (قوله بالدليل) أى بايراد الدليل عليها أوبالدليل الكائن عليها الخ \* والمراد به مايعم التنبيه أوالكلام من باب الاكتفاء اومبنى على الغالب والا فالمقرون بالنبيه كالمقرون بالدليل فى المناصب الا تية على الفالب والا فالمقرون بالنبيه كالمقرون بالدليل فى المناصب الا تية على النقض لتعلقه بحزء الدليل و النقض متعلق بتمامه والجزء مقدم على الدكل فكذا متعلقه بحزء الدليل و النقض متعلق بتمامه والجزء مقدم على الدكل فكذا متعلقه على متعلق الكل (قوله مقدمة) قيدها بالمعينة الديل فكذا منع غيرها من الوظائف الغير الموجهة لاستلزامه إقامة الدليل على كل من مقدمات الدليل وهى تطويل بلا فائدة (قوله صغرى دليلك) كل من مقدمات الدليل وهى تطويل بلا فائدة (قوله صغرى دليلك) وقد عنعان معافيقال لانسلم الصغرى ولوسلم فالكبرى ممنوعة وفائدة وقد عنعان معافيقال لانسلم الصغرى ولوسلم فالكبرى ممنوعة وفائدة لوسلم هى الاشارة الى مكان الجواب عن المنع الاول أو الحائ الوائن اثبات

او مقدمته الواضعة او الرافعة او تقريبه ممنوعة وذلك اما مجرد أو مع السند وهو في المشهور على ثلاثة انحاء (الاول) لم لا بجوز ان يكون كذلك (الثاني)

اقترانياً (قوله أو الرافعة) ان كان استثنائيا (قوله ممنوعة) أو ايجاب صغراه أو كاية كبراه أو لزومية الشرطية أو غير ذلك

أحداهما لاينفع للعلل لكون الاخرى ممنوعة (قوله الواضعة) قال الصبان المقدمة الواضعة والرافعة صغرى والشرطية كبرى فالصغرى والكبري يعم القياس الاقترانى والاستثنائي خلافا لما توهم ينويد قوله انه لو قدمت الواضعة في المستقيم كما هو حقها يصير اقترانيا من الشكل الاول كما انه لو قدمت الرافعة في غير المستقيم يصير اقترانيا من الشكل الناني كذا قيل \* وفيه ان القياس المؤلف من حملية ومتصلة مشروط بكون الاوسط جزءا ناماً من الحملية ناقصا منها فيمتنع عند التقديم المذكوركونه اقترانياً فندير ( قوله أو تقريبه الخ ) أو حسنه إممنوع مستندا باشتاله على الاستدراك فقول السائل هذا مستدرك أو الاولى كذا منع لمقدمة حكمية ادعاها المعلل ضمنا \* وعكن القول بأنه من قبيل تعيين الطريق وهو خارج عن قانون المناظرة (قوله إما مجرد) أي عار عن السيند فلا يقتضي سبق وجوده ( قوله وهو ) في الضمير استخدام لأن المراد به أعم من سند المنع الحقيقي والمجازى وبالظاهر سند الاول \* ولا يبعد أرتكابه في ذلك بجعله اشارة إلى المنع مطلقا ان قيل بجريانه في اسم الاشارة (قوله في المشهور) احتراز عما يذكره بقوله الا تى لـكن قد الخ ( قوله اثناني ) هذا يكون في الجل وهو المنع مع تعيين موضع الغلط وبيان أن الدعوى مبنية على اشتباء أمر باخر والمقصود به بالذات بيان الغلط وذكر منشته وبالتبع طلب الدليل انما يلزم هذا لو كان كذاوهو ممنوع (الثالث) كيف والامر كذا لكن قديذكر السند في صورة الدليل تنبيها على قوته والسند

(قوله انمايلزم) ويخص المنع حين ثن باسم الحل (قوله لو كان كذا) أقول كلة لو في هذه الصيغة دالة على انتفاء كل من المقدم والتالى وان أنتفاء الاول سبب لانتفاء الثانى وهذا هو الشائع لا استدلالية حتى يتجه ان رفع المقدم ينتج رفع التالى \* مع ان قوله وهو ممنوع رفع المقدم حقيقة فان الكلام في قوة أن يقال انما يسلم هذا لوسلم انه كذا وهو غير مسلم \* بق ان قوله انما يلزم انما يصح اذا كان الممنوع لزومية أو ضرورية مع ان الممنوع قد يكون غيرها فينبغي أن يقول انما يتم ضرورية مع ان الممنوع قد يكون غيرها فينبغي أن يقول انما يتم أو نحوه (قوله لكن) بيات لفائدة قوله في المشهور (قوله على قوته) ولا يبعد حين ثن يكون للسائل تلك المناصب الثلاثة

(قوله اعما يلزم) الاشمل الاولى انما يصح (قوله لوكان) أقول كلة لو هذا استدلالية دالة على انتفاء كل من المقدم والتالى وان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثانى \* ولا ينافى هذا ماقالوا من أن رفع المقدم لا ينتج رفعالتا لى لائه مخصوص بما إذا كانت الملازمة عامة كما قاله الشيخ وهى هذا مساوية كما يشعر به كلة انما فالقول بانها لوكانت استدلالية لا تجه ان رفع المقدم لا ينتج رفع النالى مندفع (قوله وهو ممنوع) \* هذا منع المقدم فى قوة المقدمة الرافعة لا للتالى فلا يرد أن فى عد هذا المجموع سندا مسامحة لا نهما مع السند (قوله لكن قديد كرالسند الح) المجموع سندا مسامحة لا ندعوى مبالغة فى وروده فينشذ للمملل كما يذكر المنع فى صورة الدعوى مبالغة فى وروده فينشذ للمملل المائر مقام المضمر لشنلا يتوهم عود الضمير الى السند المذكور

## مايذكر هالمانع لغرض تقوية منعه \* وهو اما مساو للمنع اعني نقيض

(قوله مايذكره المانع) من المنع بالمعنى الاخص وكذا قوله منعه فلا يرد ان هذا التعريف يصدق على مخلف الحكم واقامة الدليل اذ الاول انحا يذكر لتقوية منع الدليل والثانى لتقوية منع المدلول \* وكذا قول بعضهم السند ما يكون المنع مبنياً عليه فما قيل انحا عدل المصنف عن هذا الى ماذكره لئلا يرد الاعتراض بحامر فليس بشى وقوله لغرض تقوية) وإن لم يكن مقويا بحسب نفس الامركما في صورة الاعم (قوله وهو إما مساو) وكان المراد بالمساوى مايشمل العين أعنى مايلزم من ثبوته انتفاء الممنوع \* مثاله كان يقال في المثال الاكتى لانسلم انه لا انسان لم لا مجوز أن يكون انسانا \* والقول بأن تقسيم السند الى ما ذكره على ماياً تى التمثيل به للتقسيم الاستقرائى استقرائى والاستناد بالمين غير محقق الوجود كالاستناد بالمباين على ماياً تى هناك بخلاف الاستناد المعنا غير محقق الوجود كالاستناد بالمباين على ماياً تى هناك بخلاف الاستناد

فى صورة الدليسل (قوله لغرض تقوية الخ) اى بالذات فسلا ينتقض تعريفه منعا بتنويره لان المقصود الذاتى منه توضيح السند ويلزمه تقوية المنع (قوله أو مساو) اى مساواة حقيقية أو اعتبارية فظهر شموله للعين . وليس المراد بالمساوى مايلزم من ثبوته انتفاء الممنوع لانه خيئند شامل اللاخص لان ثبوت الاخص مستلزم لثبوت الاعم لعدم تحقق الاخص بدونه فلو لم يكرت ثبوته مستلزما لانتقاء الممنوع لزم اجتماع النقيضين (قوله اعنى نقيض) فيه رد على من قال ان لا النسبة بين السند وخفاء المقدمة لما أن خفاء المقدمة من قبيل التصورات الخلاف السند فلا معنى لاعتبار النسبة بينهما ولك أن تقول انه فى قوة هذه المقدمة خفية فيرجع إلى التصديق فظهر أن النسب هنا بحسب هذه المقدمة خفية فيرجع إلى التصديق فظهر أن النسب هنا بحسب

المقدمة المنوعة واما اخص منه مطلقا واما اعم منه مطلقا او من وجه كما اذا قيل هذا الشئ لا ناطق لانه لا انسان وكل لا انسان لا ناطق فنع السائل صغراه فان استند بانه كاتب فالسند مساو او بانه رومى فالسند اخص او بانه حيوان فاعم مطلقا أو بانه ابيض فاعم من وجه

بالبواقي والاستقرائي انما ينتقض بالمحقق بعيد (قوله فأعم) وكذا بأنه شي بمعنى ما يصح أن يعلم ويخبر عنه الا انه أعم مطلقا من العين أيضا وبانه عدد في منع ان الثلاثة فرد (قوله مطلقا) أي من نقيض المقدمة الممنوعة \* واما من عينها فمن وجه . مادة الاجتماع نحو الفرس ومادة الافتراق اللا انسان نحو الشجر ومادة افتراق الحيوان نحو زيد وعمرو (قوله فاعم من وجه) أي من نقيض المقدمة الممنوعة كا أنه كذلك بالنسبة الى العدين (قوله من وجه) وكذا بأنه لا رومي الا أنه أعم من العين مطلقا وإن كان أعم من وجه من النقيض

التحقق لا الصدق (قوله المقدمة) حقيقة أو حكما فيشمل الدعوى (قوله أو من وجه) أي أو مباين لنقيض الممنوع سواء كان أخص مطلقاً من عبن الممنوع أو مساوياً له كأن استند في المنال الاسلى بانه شيحر أو لا كاتب بالقوة ولم يذكر هذا القسم لانه غير معلوم التحقق في كلام المناظرين (قوله بأنه كاتب) أي بالقوة والا فهو سند أخص (قوله فاعم مطلقا) أي من نقيض المقدمة الممنوعة وحينتذ يكون أعمن وجه من عينها لازبين عين الاعم ونقيض الاخص عموما من وجه لايقال إذا استند في المثال الاسلى عين الاعم ونقيض الاجتماعهما في الفرس نقول إن بين اللا السان والشي عموما من وجه لاجتماعهما في الفرس نقول إن بين اللا السان والشي عموما من وجه لاجتماعهما في الفرس

ولا ينفع السائل الا استناد الاولين ولاالمعلل الا ابطال المساوى او الاعم مطلقا من نقيض المقدمة المنوعة ومن وجه من عينها

(قوله ولا المعلل) شروع في بعض مناصب المعلل بالنسبة الى المنصب الاول للسسائل (قوله الاابطال) الحصر بالنظر الى المقيد والقيد (قوله الا ابطال) أى لامنعهما كمنع البواق (قوله أو الأعم) أى لا الأخص والأعم المذكور (قوله أو الأعم الح) كلست بالاكثر يتنهم حصى (قوله من نقيض الح) كالمثال الذي ذكره المصنف للسند الأعم (قوله ومن وجه من الح) وأما ما هو عكس ذلك كالاستناد في المثال المذكور بانه لارومي أو ما هو أعم مطلقا من النقيض والعين المثال المذكور بانه لارومي أو ما هو أعم مطلقا من النقيض والعين خلاستناد بأنه شي وما هو أعم منها من وجه كالمثال الأخير في المتن فا بطاله في الاولين يضر بالمعلل وفي الأخير غير مفيد وان لم يضر كالإطاله السند الاخص

وافتراق الثانى فى زيد والاول فى اللاشى وجب التمييز عن نقيضه وان كان الشى ولذا قال عبد الحكيم إن الشى وجب التمييز عن نقيضه وان كان ذلك النقيض فرداً له باعتبار (قوله لا ينفع السائل الح) لان ثبوت أحد المتساويين مستلزم لثبوت الا خر كالاخص للاعم بخلاف ثبوت الاعم مطلقا أو مر وجه فانه لا يستلزم ثبوت الاخص والالم يتحقق العموم (قوله ولا المملل) استطراداى ذكره هنا روما للاختصار (قوله الا ابطال المساوى) الحصر بالنظر إلى المقيد والقيد فيفيد أن المنع لا يفيد المملل مطلقا (قوله ومن وجه) قيد واقعي \* والاولى تركه لايهامه أن الاعم المطلق من النقيض قد لا يكون أعم من وجه من الحين وهو مخالف لما أسلفناه ولظاهر كلام المصنف فى البرهان من العين وهو مخالف لما أسلفناه ولظاهر كلام المصنف فى البرهان

اذ بابطالهما يبطل نقيض القدمة المنوعة فيثبت عينها \* وأما منع المدعى المدلل فراجع

(قوله إذ بابطالهما) دليل للجزء الايجابي من الحصر وأما دليل الجزء السلبي فهو ماذكر اله في الحاشية (قوله المدلل) سواء كان بلفظ المنع أو طلب الدليل أو عدم التسليم \* ثم إن رجوع ذلك الى الدليل بطريق الحجاز لا ينافي كون الراجع حقيقة بل يحققه فلا ينافي هذا ما سبق من أن استعمال طلب البيان وعدم التسليم في المدعى الانجو "زفيه وان المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المراد بالمدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المدينة المدينة المدعى المدلل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ليشمل المقلعة المدينة المدينة المدينة المدينة المدعى المدينة المدينة

(قوله بابطاله) بخلاف ابطال السند الاخص مطلقا أو من وجه لان رفعه لا يستلزم رفع الاعم والالم يتحقق مادة افتراقه عن الاخص على أنه لو كان أعم من وجه من النقيض ومطلقامن العين كالاستناد في مثال المتن باللاو بحبى لكان ابطاله مضراً بالمعلل لان رفع الخاص يوجب رفع المعام ومهذا يتم دليل الحصر \* الشائي بجزئيه الا بجابي والسلبي لكن بالنظر الى القيد (قوله يبطل) معاوم أو مجهول مجرد أو مزيد فقوله نقيض بالرفع أوالنصب وكذا فيثبت (قوله فيثبت) للسلا يلزم رفع النقيضين «هذا» وقضيته ان كل ما يبطل نقيض الممنوع يثبت عينه وهي النقيضين «هذا» وقضيته ان كل ما يبطل نقيض الممنوع يثبت عينه وهي كذلك \* ومنه يعلم امتناع كون السند أعم مطلقاً من العين والنقيض كذلك \* ومنه يعلم امتناع كون السند أعم مطلقاً من العين والنقيض فلو منع لزم طلب تحصيل الحاصل وهو باطل إلا أن يراد به منم شي فلو منع لزم طلب تحصيل الحاصل وهو باطل إلا أن يراد به منم شي من مقدمات دليله فيكون عجازا في النسبة أو يراد بالمدعى المقدمة منع منع وجوعه الى الدليل عجازا أن المنع هنا عمناه الحقيق أسند الى منع رجوعه الى الدليل عجازا أن المنع هنا عمناه الحقيق أسند الى المدعى عجازا عمنى ان مقدمة دليله ممنوعة فيكون الحجاز في الاسناد المدعى عجازا عمنى ان مقدمة دليله ممنوعة فيكون الحجاز في الاسناد

الى دليله مجازا. ولاتمنع المقدمة البديهية الجلية ولا المقدمة المعلومة بالعلم المناسب للمطلوب ولا المقدمة

المدلة (قوله الى دليله) أى الى مقدمة معينة من دليله (قوله مجازا) أى عقليا أو حــذفيا ولا يتصور المجاز اللغوى فى المــدعى المدلل اذ لا معنى لطلب الدليل بعد كونه مدللا إلا إذا أريد طلب الدليل لمقدمة دليله وهو معنى المجازين الاولين \* ولوكان المنع فيه مجازا لغويا لما رجع الى الدليل (قوله البديهية) لا النظرية (قوله الجلية) لا الخفية (ووله المبلية) لا الخفية (ووله المبليب للمطلوب) بان كان يقينيا والمقدمة معلومة بعلم يقيني أو ظنيا والمقدمة معلومة اليقينية

لافى الطرف كما فى منع المدعى الغير المدلل \* ومثله طلب البيان وعدم التسليم . ولا ينافيه مامر من أن استعالهما فى المدعى لا يجوز فيه لان المنع هناك هو المجاز اللغوى والمثبت هنا عقلى (قوله الى د ليله) أى الى مقدمة معينة منه فلا يرد ان هدف ا مناف لما سبق لانه يدل على ان المنع طلب الدليل على الدليل (قوله بجازا) مفعول مطلق مجازى للرجوع أو حال من فاعل الراجع والثاني أنسب (قوله ولا تمنع) معلوم أو مجهول وعليهما نفي أونهي «هذا» ومثل المنع النقض والمعارضة \* وعكن حمل المنع على مطلق الاعتراض الموجه لكن لا يناسب المقام (قوله البديهية) أى عند السائل وكذا لا تمنع المقدمة المسلمة عنده لان التسليم يدل على السلم بها والمنع يدل على عدم علمه فيتناقضان \* وقد يقال بحواز منعه نظراً الى تفاوت الانقس محسب الاوقات فى الادرا كات وهو يعيد نظراً الى تفاوت الانقس محسب الاوقات فى الادرا كات وهو يعيد المراد بالمناسب عدم كونه أخس سواء كان مساويا أو أشرف فلا يرد

المستقرأة إلا بشاهد محقق ﴿ الثانى ﴾ النقض الاجمالي التحقيق وهو ابطال الدليل ببيان جريانه

مناسبة للمطلوب الظنى لظنية المقدمة الاخرى بخلاف العكس تأمل (قوله لا المقدمة المستقرأة) أى ولا تمنع كلية المقدمة المستقرأة الا بفرد محقق من أفراد موضوعها لم يتصف بحكمها لا بفرد مجوز \* ثم ان هذا مشعر بانها لا ممنع منعا مجردا (قوله ببيان) واما الابطال بدون البيانين المذكورين فحكابرة لان الابطال دعوى فلا بدله من بينة بخلاف مجرد طلب الدليل فى المنع المجرد فلا يكون مكابرة (قوله جريانه) لم لم يقل أو بيان عدم جريانه فى مادة أخرى تتصف بحكم مدعاك المسمى بتخلف العكس كما أن جريانه فى مادة غير متصفة بحكم مدعاك المسمى بتخلف العكس كما أن جريانه فى مادة غير متصفة بحكم

انه يفيد انه لو كان المطلوب ظنيا والمقدمات المأخوذة في دليله يقينية لا يجه المنع وهو بعيد (قوله المستقرأة) أي من حيث دعوى السكلية لا الاستقراء لان منعمه حينشذ مكابرة والحصر بالنظرالي المقيد والقيد فيفيمه انها لا يمنع منعا مجردا صريحا أوبالنظر الى القيد فقط فيفيمه النزاما بطريق الاولوية (قوله ابطأل الدليمل) الابطال اصطلاحا اقامة الدليل على شي بحيث ينتج بطلانه ففيه تجريد والا لم يصح تعلق قوله ببيان الخ به الا أن يجمل الباء لنحو النصوير وعكن حمله على الحكم بالبطلان (قوله ببيان) أي بتخلف الطرد وهو جربانه في مادة الخوريق منع سائر الفسادات خصه من بينها بالذكر على حدة \* فلوقال ببيان طريق منع سائر الفسادات خصه من بينها بالذكر على حدة \* فلوقال ببيان استلزامها فسادا لم يكف بالنسبة الى الابحاث الا تية \* بقي أنه لم يذكر استلزامها فسادا لم يكف بالنسبة الى الابحاث الا تية \* بقي أنه لم يذكر استلزامها فسادا لم يكف بالنسبة الى الابحاث الا تية \* بقي أنه لم يذكر استلزامها فسادا لم يكف بالنسبة الى الابحاث الا تية \* بقي أنه لم يذكر المعلن فهو جريانه في مادة أخرى الصفت بحكم المدعى مع مغايرة الحلف العكس فهو جريانه في مادة أخرى الصفت بحكم المدعى مع مغايرة الحدة العكس فهو جريانه في مادة أخرى الصفت بحكم المدعى مع مغايرة الحدة العكس فهو جريانه في مادة أخرى الصفت بحكم المدعى مع مغايرة المحدود \* أنه لامتيان بحكم المدعى مع مغايرة المحدود \* أنه لامتيان بحكم المدعى مع مغايرة العكس فهو جريانه في مادة أخرى الصفت بحكم المدعى مع مغايرة المحدود \* أنه لامتيان المحدود \* أنه لامتيان بعدول به أنه لامتيان بعدول بعدو

فى مادة أخرى لا يتصف بحكم مدعاك \* أو بيبان إستلزامه فسادا آخر كالدور والتسلسل وإجتماع النقيضين وارتفاعهما

مدّعاك مسمى بتخلف الطرد (قوله في مادة) المراد بالمادة الاصغر وبالحكم الاكبركان يقول السائل بعد ماقال المعلل الحلى أمر يتناوله نفس ( ادوا زكاة أموالكم ) وكل أمر يتناوله هذا النس يجب فيه الزكاة فالحلى يجب فيه الزكاة إن هذا الدليل جار في اللؤلؤ فائه أمر يتناوله النص المذكور وكل أمر يتناوله الخ مع أنه لا يجب فيه الزكاة فالمادة الاخرى هنا اللؤلؤ والحكم كونه واجب الزكاة فالمراد بالحكم المحكوم به لا الوقوع واللا وقوع (قوله في مادة ) أى محققة إن كان الدليل استقرائيا ومجوزة أيضا إن كان غيره تامل (قوله أخرى) أن غير موضوع المدعى (قوله مدعاك) أى مادة مدعاك (قوله فسادا آخر) أشار بقوله آخر الى ان الجريان المذكور فساد أيضا فلو فسادا آخر) أشار ببيان إستلزامه فسادا لكني

طريق المنع فيه أيضا لان طريق المنع في كل يؤخسد من الا خرولم يعكس اما لتبعية الجهود أو لكثرة الاول فافهم (قوله في مادة أخرى) أي محققة ليست الا والتعميم منها ومن المجوزة ينافي ماقالوا من أن مادة النقض لابد أن تكون محققة الاأن يقال بالتخصيص (قوله كالدور) الكاف فهى ان كان قوله الا تى ونحو ذلك معطوفا على مدخول الكاف فهى استقصائية ان كان العطف مقدما على الربط والا فبالنسبة الى كل من المتعاطفات اشارة الى البواقي والا يعطف على مدخولها فهو تأكيد لها وهى اشارة الى مساواة الكل والجزء ومصادمة البديهة وأمثالها (قوله وارتفاعه ما ) ان أريد الارتفاع عن الموجود فقط فالنقيضان بمعنى وارتفاعه ما ) ان أريد الارتفاع عن الموجود فقط فالنقيضان بمعنى

ونحو ذلك بان يقول هذا الدليل جار فى مادة كذا مع تخلف حكم المدعى عنه فيه أومستلزم لفساد كذا \* وكل دليل شأنه هذا فاسد فهذا الدليل فاسد \*ولامجال

(قوله و نحو ذلك) كاجماع الضدين ومصادمة البديهة وسلب الشيء عن نفسه و ترجيح بلا مرجح و تحقق الاخص والملزوم بدون الاعم واللازم ومساواة الكلوالزائد للجزء والناقص (قوله ولا مجال) شروع في بيان بعض مناصب المدعى بالنسبة الى المنصب الثاني للسائل \* لكن

العدول أوعنه وعن المعدوم فهما بمعنى السلب ( قوله جارفي مادة كذا) أى بعينه بأن لا يتغير الدليل الاباعتبار الاصغر في القياس الاقتراني والجزء المتكرر في القياس الاستثنائي (قوله تخلف) أي تخلفا فاسدا بقرينة قوله المارآخر فاندفع القول بان «قوله والاعجال الخ» انمايتم بالنسبة الى التخلف على القول بانه قادح ولو مع تحقيق المائع وانتفاء الشرط لان الكلام في التخلف الفاسيد لاي أمركان فلو منم الفسادحينيذ لاتجه على القضية الضمنية المستفادة من الصغرى فليفهم ( قوله حكم المسدعي) ان كان اسم مفعول فالمنع مع تخلف الجسكم الذي هو جزء المدعى فى ذلك الدليـــل عن تلك المادة والنـــذكير لــكونه عبارة عن الاصغر \* ولا يبعد رجع الضمير الاول الى الدليسل والثاني الى المادة \* أو اسم فاعلل فقوله فيه صفة الحسكم وضميره للدليل وضميرعنه للماذة [ ( قوله و لا مجال ) قد يقال لو قال الناقض في صورة استلزام الدور أو التسلسل هذا الدليل مستلزم للدور أو التسلسل وكل دليل شأنه هذا فاسد لكاز لمنع الكبرى مجال بناء على جواز الدور المعي والتسلسل مستلزم لفساد كذا فالمنع المذكور للفساد المأخوذ فيها على ان مراد لمنع كبرى هذا النقض بل يمنع الجريان أوالاستلزام تارة والتخلف

إنما يتم بالنسبة الى صورة التخلف الاعلى وأما على وأى من قال بان التخلف ولومع إنتفاء الشرط أو تحقق المانع \* وأما على وأى من قال بان التخلف مع ذلك غير قادح فلمنع الكبرى بالنسبة الى تلك الصورة مجال كما هو واضح (قوله لمنع كبرى) لو قال الناقض في صورة إستلزام الدليل للدور أو التسلسل هذا الدليل مستلزم الدور أو التسلسل وكل دليل هذا شأنه فاسد لكان لمنع الكبرى مجال بناء على أن الدور المعى والتساسل في الامور الاعتبارية ليسا بمحالين نظير ما يأتى في فصل المعرف فتأمل (قوله الجريان الح) ها قضيتان حقيقيتان لانهما صغرى

المصنف انه لا مجال له اذا صرح في الصغرى بالفساد كما أشار اليه بقوله هذا النقض فلا تغفل (قوله لمنع كبرى الخى) لكون صحتها منفقا عليها بينهما بل هي بديهية بعد تسليم الصغرى المدعى فيها فساد اللازم لان المستلزم الفساد فاسد ضرورة \* واما قبله فحق السائل الذي كان مدعيا منع الفساد أو النخلف الذي هو قضية حكية لا الكبرى وان اتحدا في الما لل فتدبر (قوله بل ممنع) أى بل ممنع الصغرى ممنع الخ (قوله والنخلف) أى باعتبار نفسه أوفساده فيشمل ما اذا منع فساده مستندا بوجود المانع أو انتفاء الشرط على القول بعدم فساده حينشذ (قوله ينقض) أى بجريانه في مادة لم تتصف محكم المدعى بعد اجراء المعلل ينقض محذوفة \* ومثاله حينشذ قول السائل بعد استدلال المعلل على النقض محذوفة \* ومثاله حينشذ قول السائل بعد استدلال المعلل على اثبات وجود الاداء لصلاة الخوف بانها صلاة واجبة القضاء وكل الدفع نقضه بان الحج واجب الاداء كالقضاء إن صوم الحائض واجب

أو الفساد أخرى كاسيجى \* وقدينقض الدليل باجراء خلاصته وزبدته فيسمى نقضا مكسورا ﴿ الثالث ﴾ المعارضة

الدليل (قوله والتخلف الخ) ها قضيتان حكميتان (قوله باجراء) أى كا ينتقض باجرائه بعينه بان لايتفاوت الدليلان الا باعتبار موضوع المطلوب مشلا (قوله وزبدته) أى والغاء خصوصية لادخه للها فى الحهم كان يقول المعلل فى وجوب إثبات الاداء لصلاة الخوف لأنها صلاة واجبة القضاء وكل صلاة كذلك واجبة الاداء \* ويقول السائل لادخل لخصوصية الصلاة فى الحكم لان الحج واجب الاداء كالقضاء بل الدخل للعبادة الإعم فكانك قلت إنها عبادة واجبة القضاء الخ وهو منقوض بصوم الحائض فانها عبادة واجبة القضاء مع أنه يحرم

القضاء مع حرمة أدائه ، ولا يبعد كون المعنى ينقض الدليل باجراء السائل زبدته في تلك المادة بعد الفائه خصوصية لادخل لها في الحسم \* ومثاله حينئذ قول السائل بعد استدلال المعلل على فساد بيع الفائب بأنه عجمول الصفة عند العاقدين \* وكل ما كان كذلك لا يصح بيعه بال خلاصة الدليل جار في تزوج امرأة مجهولة الصفة مع أنه يصح نكاحها هذا \* ثم ان للمعلل على المعنى الثانى منع الجريان مستندا بأن للوصف المنروك كالمبيعة في المثال دخلا في العلية ، وللسائل ابطال السند باثبات عدم المدخلية (قوله باجراء) هل يمكن النقض باستلزام خلاسته الدليل فيه (قوله نقضا) يجرى نظيره في المنع والمعارضة كما يعلم الدليل فيه (قوله نقضا) يجرى نظيره في المنع والمعارضة كما يعلم التأمل في المنال الاول من مثالي النقض المكسور اللذين ذكرناها فتأمل (قوله المعارضة) قد يقال الاولى تقديما على النقض لتعلقاً فتأمل (قوله المعارضة) قد يقال الاولى تقديما على النقض لتعلقاً

التحقيقية وهى إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل وتشترط فيها مساواة الدليلين قوة وضعفاً حتى يتعارضا ويتساقطا اذلو كان أحدهما قوياً والا خرضعيفا لم يتعارضا

أداؤه (قوله على خلاف) أى على ماينافيه سواء كان نقيضا أو مساويا له أو اخص منه (قوله مساواة الدليلين) أى أحد الدليلين للآخر على حذف المضاف وإلا فالظاهر تساوى الدليلين (قوله قوة وضعفا ؛ ولا يجوز أن يكون دليل المعارض برهانا اذا كان دليل المستدل برهانا أيضا وإلا يلزم إجماع النقيضين بل يلزم مر هدذا الاستراط أن لا يعارض برهان اذ لا يساويه شي (قوله لم يتعارضا). قد يمنع بطلان التالى ويؤيده عدم تقييدهم الدليل في التعريف بالمساوى

بالمدى الذى هو المقصود الائسلى على رأى المصنف (قوله اقامة) أى ابطال المدى المدلل باقامة الخفيه اقامة السبب مقام المسبب (قوله على خلاف الخ) لم يقل على نقيض ما الخليشمل مساوى النقيض وماهو أخص منه \* لكن يتجه عليه ان الخلاف شامل لما لا يستلزم النقيض كالاعم مطلقا أو من وجه مع ان اثباته لا يضر المملل \* وحمل الخلاف على المتافى خلاف الظاهر (قوله مساواة الدليلين) ان أراد مساواتهما عند الخصمين معا أو عند غيرها يلزم أن لا يعارض ماعدا المشكوك عند الخصمين معا أو عند غيرها يلزم أن لا يعارض ماعدا المشكوك لعدم إمكان تساوى المتخالفين فيا عداه من المظنون والمتيقن وغيرها أومساواة دليل كل باعتقاده لدليل الا تخر فلا يفيد الاشتراط لان كلا يعتقد رجحان دليله مطلقاً (قوله ويتساقطا) قديقال إن مقصو دالمعارض اثبات منافى دعوى المدعى كما يظهر من التعريف لا التعارض والتساقط على انه لو كان كذلك لقيل لمنصبه تعارضا الامعارضة \* و مجاب بات

ولا ترجيح بكثرة الأجزاء والادلة وإنما الترجيح بالقوة \* وهي ثلاثة أقسام لان دليل المعارض إن كان عين دليل المعلل مادة اعني ذات الكلام وصورة اعنى شكلا بان يكونا من الشكل الأول أو الثاني . أو من الاستثنائي المستقيم \*

(قوله بكثرة الأجزاء) كان يكون صغرى دليــل أحــد المعارضين مذكورة بقياسه بخلاف الأخركان يقول احدهاهذا انسان وكل انسان ضاحك وكل ضاحك متعجب وقال الاخر هـذا صاهل وكل صاهـل لامتعجب ( قوله بان ) أي كان ليشمل ما اذا كان من الشكل الثالت والرابع (قولهمن الشكل الأول) سواء أتحدا ضربا أواختلفا وسواء اتحدا في كونهما من الاقتراني الحمـلي أو الشرطي أو اختلفا ( قوله المستقيم) بوضع المقدم\*شرحه \* أى فى اللزومية أو بوضع النالى أيضا الضمير فئ فيهما عائد الى قسم عن المعارضة هو ما يكون الغرض فيمه التساقط بطريق الاستخدام لا مطلقها وأن ملاحظة معنى الاسم غمير معتبرة في التسمية \* (قوله لم يتعارضا) لكن يعارض القوى الضغيف ويسقطه فلا يرد مايقال إن عدم معارضته و إسقاط القوى له مع ثبوتهما للمساوى بعيد (قوله ولاترجيم ) فيمكن أذيعارض دليل واحد أدلة كثيرة وقضيته امتناع معارضته المعارضة وفيها مخالفة لما يأتي الا أن يخص ما هنا بما كان جموع الادلة في القوة كدليل واحد وما يأتى عما كان كلمنها مساوياً له فيها ( قوله مادة ) والمراد بالمادة هو الحد الاوسط في الاقيسة الاقترانية والجزء المكرر بعينه نفيا أواثباتا في الاستثنائية لا القياس بدون الهيئة فلا برد انه لايتصور التعارض حين الاتحاد تأمل (قوله أعنى شكلا) اشارة الى أن المراد بالصورة غير كيفية الكبرى والالم يتمارض الدليلان (قوله من الشكل الأول) سواء

أوغير المستقيم فتسمى المعارضة بالقلب \* وان كان عينه في الصورة فقط فتسمى المعارضة بالثل وإلا فتسمى المعارضة بالغير \*

فى الحقيقية ومانعة الجمع (قوله أوغير المستقيم) برفع النالى أى فى المزومية أو برفع المقدم أيضا فى الحقيقية ومانعة الحلو (قوله والا) بان كان غيره مادة وصورة أو غيره صورة فقط (قوله بالقلب) وهى توجد فى المغالطات العامة الورود كان يقال المدعى ثابت لا نه إن لم يكن ثابتا لكان نقيضه ثابتا \* ولو كان نقيضه ثابتا لكان شي من الاشياء ثابتا ينتج إن لم يكن المدعى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا وينعكس المقيض الى إن لم يكن المدعى ثابتاكان شي من الاشياء ثابتا لكان المدعى المنتيجة بعكس النقيض الى إن لم يكن شي من الاشياء ثابتا لكان المدعى ثابتا \*

اتحدا ضربا أولا. والظاهر انه يشترط اتحادها في كونهما اقترانين حمليين أو شرطيين بل اتحادها في خصوص نوع الشرطى (قوله المعارضة بالقلب) اللام من الحكاية لاالححكى فلو تركها لكان أولى \* هذا ومثاله قول الاشاعرة رؤية الله أمر نفاه تعالى بقوله (لاتدركه الابصار) وكل أمر نفاه جائز معارضا لقول المعتزلة رؤية الله أمر نفاه به وكل أمركذلك غير جائز معارضا لقول المعتزلة رؤية الله أمر نفاه به وكل أمركذلك غير جائز معارضا لقول المعتزلة رؤية الله أمر نفاه به وكل أمركذلك غير في نقيض مدعاك مع تخلف الحكم عنه أو باستلزام فساد الجمع بين النقيضين كان يقال هذا الدليل يقوم على النقيضين ولا شي من الدليل السحيح بقائم عليهما (قوله والا فتسمى الخ) قضيته انه لوكان غيره الصحيح بقائم عليهما (قوله والا فتسمى الخ) قضيته انه لوكان غيره صورة فقط لكانت معارضة بالغير \* وهي خالفة لما قاله السيد قدس سره في بعض كتبه من انه معارضة بالمثل. وقديقال ماذكره السيدا نسب أذ لا فرق بينه و بين المغاير في الصورة فقط في جريان وجه التسمية

وأيضا إن كانت المعارضة في مقابلة دليل المدعى فتسمى معارضة في المدعى \* وإن كانت في مقابلة دليل المقدمة فتسمى معارضة في المقدمة فلك في مقابلة كل مرن تلك المناصب مناصب \* أما مناصبك في مقابلة المنع الحقيق

إن لم يقل بالا نعكاس والواضعة لمقدمة العكس إن قيل به أعنى ليس شي من الاشياء ثابتا أى غير المدعى \* وعلى التقديرين يتجه منع كليتها فلا تدل على إنتفاء النقيض حتى يلزم ثبوت المدعى فافهم (قوله وأيضا) تقسيم ثان للمعارضة الى قسمين (قوله فلك) أيها المدعى اللا مشتغل بالاستدلال أو المشتغل به (قوله في مقابلة المنع الحقيقي) بان كنت

بالمعارضة بالمثل \* الا أن يجاب بأنه اعتبرت فيها المائلة فى الصورة فقط لان وجود الشي معها بالفعل ومع المادة بالامكان (قوله وأيضا) ان كانت لم يقلوكل منها ان كانت في مقابلة الخ مع أخصريته وافادته جريان كل قدم من الا تبين فى كل قدم من الاقسام المارة لئلا يحتاج الى جعلهما قيدى قدم أو بناء السكلام على عقيدة مجوزى كون القسم أعم من وجه من المقسم ولئلا يلزم الترجيح بلامرجح في جعلها مقسالها دون العكس (قوله معارضة فى المدعى) هل يجرى هذان القسمان فى الممارضة النقديرية بناء على الدليل أعم من التقديري وان الدعوى فى تعريفها أعم من الحكمة لتشمل المقدمة أم لا \* كلام المصنف فى تعريفها أعم من الحكمة لتشمل المقدمة أم لا \* كلام المصنف ظاهر فى الثانى لكن التعميم أنسب (قوله فى المقدمة ) ظرفية المتعلق بالفتح للمتعلق وكذا قوله فى المدعى (قوله فى مقابلة المنع) فى عدم موافقت للسابق واللاحق حيث لم يقل مقابلة كل من المنع الحقيقى موافقت للسابق واللاحق حيث لم يقل مقابلة كل من المنع الحقيقى

أو المجازى فشلانة ﴿ الأول ﴾ إثبات المنوع بدليل بدل عليه سواء كان المنوع دعوى غير مدللة أو مقدمة دليل وسواء كان المنع مجردا أو مع السند \*

مشتغلا بالاستدلال واسند المنع الى المقدمة (قوله أو المجازى) بان كنت لامشتغلا أو مشتغلا ولكن اسند المنع الى المدعى \* ثم ان كون المناصب ثلاثة في المنع المجازى بالنسبة الى الشق الثانى بما ذكرنا والا فلا يتصور المنصب الثالث في الشق الاول كما ان كونها كذلك في كل من المنع الحقيقي والمجازى انما هو اذا كان المنع مقترنا بأحد السندين الا تبين والا فلا يتصور المنصب الثانى كما ينبه عليه المصنف بقوله ان كان المنع مقترنا بأحدها (قوله سواء كان) في هذا التعميم نشر معكوس كان المنع مقترنا بأحدها ( قوله سواء كان ) في هذا التعميم نشر معكوس ( قوله أو مقدمة دليل ) سواء توجه عليها المنع حقيقة أو على المدعى

والمجازى اشعار بأن المراد كون الشلائة في مقابلة بجموعهما لا كل منهما (قوله أو المجازى) المتبادر منه كون نفسه مجازيا لارجوعه فلا يشمل المنع الحجازى هنا مااذا كنت مستدلا ولكن أسند المنعلى المدعى لان كون رجوعه الى الدليل مجازا يأبى عن كونه مجازا فهو داخل فى الحقيقى فنى قوله وامامناصبك فى مقابلة الخ تغليب للمتبوع على التابع فلهذه النكتة أخر الحجازى (قوله اثبات الممنوع) أى بالذات فلا يردان أبطال السندالا تى اثبات الممنوع كما مر فلا يكون منصبا مستقلا لان اثباته له بواسطة ابطال النقيض (قوله بدليل) أى حقيقة أوحكما فيشمل ما اذا كان المدى بديميا خفيا من غير حاجة الى حذف العاطف والمعطوف بأو الغير المسموع النظرير (قوله بدل عليه) بان ينتيج عين الممنوع أو الغير المسموع النظرير (قوله بدل عليه) بان ينتيج عين الممنوع أو

﴿ الثاني ﴾ أن تبطل السند المساوى أو الأعم كذلك إن كان المنع مقترنا باحدها ومثله تحرير المدعى والمقدمة المنوعتين \*

يجازا اسناديا أو حذفيا (قوله أو الاعم كذلك) أى المذكور وهو مايكون أعم مطلقا من نقيض المقدمة ومن وجه من عينها (قوله ومثله تحريرالخ ) لاأرى وجها لعدم جعله منصبا مستقلاحتي يكون المناصب آربعة ولجعله مثل المنصب الثاني دون الاول (قوله الممنوعتين) أي ان كان المنع مبنيا على عدم فهم المراد منهما (قوله الممنوعتين) وسيأتى مساويه أو اخص منه لتمام التقريب في كلمنها (قوله تبطل السند) مستغنى عنه بما مر من قوله ولا المعلل الا ابطال الخ الا انه ذكره هنا استيفاء بالمناصب مما (قوله أو الاعم) يتعجه ان ابطاله يضر بالمعلل لابطاله بعض ماصدق المقدمة الممنوعة وهو مادة اجتماعها مع السند ، نعم لوكان المقصود اثبات الممنوع ولو باعتبار بعض ماصدقه لكان موجها ( قوله كذلك ) أى بدليل ولو صورة بدل عليه ( قوله ومثله ) أي مثل المذكور من المنصبين في عدم الحاجة الى تغيير الدليل بالانتقال فلذا لم يؤخره عن الثالث \* نعم الانسب ذكره بعد الاول فقط لجريانه في جميع صور المنع كالاول بخلاف الثاني \* وما قيسل إن تحرير أحد الامرين مستلزم لبطلان السند المذكور فمنوع كيف وتحرير أحدها جار في جميع صور المنع بخلاف الطال السند المذكور \* بقى انه لاوجه لمدم جعله منصبا مستقلا \* وجعل الابطال السابق منصبا مستقلا وكون تحرير أحد الامرين مستلزما لبطلان السند المذكو لوسلم لايصلح وجهاله والالم يصبح جمل ابطاله منصبا مستقلا أيضا لانه مستلزم لاثبات الممنوع كما صرح به المصنف فالاولى أن يجعل المناصب في مقابلة المنه اثنين ويدرج الثاني وتحرير أحها في الاول ( قوله تحرير المدعى ) أى ان كان المنع لعدم فهم أحدهما \* شم المراد بتحريره

﴿ الثالث ﴾ أن تنتقل من هذا الدليل الى دليل آخر لكن بشرط عدم العجز عن إتمام الدليل الأول كما انتقل

ورود المنع على التقريب \* والجواب بتحرير الكبرى والدعوى فلعل ما هنا اغلبي (قوله من هذا الدليل) أى الذى منع مقدمة من مقدماته (قوله كما انتقل) الكاف التمثيل الكان ما أتى به نمروذ من قوله أنا أحى وأميت سندا أخص لمنع مقدمة دايل الاحباء

أعم مما بالواسطة بان بحرر مايستلزمه فلا ينافى ماسيأتى من جواب منع التقريب بتحرير المدعى أو الكبرى (قوله ان تنتقل) قال عبد الحكيم دفع المنع باثبات المقدمة الممنوعة بالدليــل أو بدعوى بداهتها وازالة خفائها أو بتغيير الدليل وترك تلك المقدمة انتهى \* وهل تغييره نفس الانتقال أم لا \* كلامه صر مح فيما ياتى فى الثانى حيث قال وهذا تغيير للدليل الاول لا انتقال الح \* هذا والحق ان الانتقال غير جائز لا سهامه ان الدليل الأول كان ساقطا م على انه يجب على المدعى جواب شبهة السائل حين عدم المجز لازالة التلبيس وإظهار الصواب # وما قاله ابراهيم عليه السلام ليس انتقالاً بل أعام للدليل الأول كما قاله الامام الرازى وذلك لانه لما استدل بالاحياء والاماتة اورد عليه الخصم بأنه ال أردتهما بلا واسطة فذلك لا تجد الى اثباته سبيلا أو بواسطة حركة الافلاك فنظيره عاصل للبشر اذ الجماع يقضى الى الولد الحي وشرب السم الى الموت فاجاب باختيار الشق الناتي واسناد الوسائط الى الله تعالى انتهى ملخصا \* وهو لايستلزم القول بالتوليد فتــدير ( قوله لـكن بشرط) قد يقال الغرض من المناظرة ظهور الحق بأى دليل كان فيجوز الانتقال وان عجز عن أعام الاول بشرط أن لا يكون لدفع ظهور الحامه

ابراهيم عليه السلام من غير عجز منه عن دليل الاحيا، والاماتة الى دليل إتيان الشمس من المشرق الى الغرب \* ولا يجوز لك فى مقابلة المنع مطلقا أن تمنع المنع ومايؤيده \* وأما مناصبك فى مقابلة كل من النقض الاجمالي التحقيقي والشبيهي والمعارضة التحقيقية

والامانة «وللتنظير ال كان نقضا اجماليا أو معارضة (قوله عن دليل) متنازع فيه للانتقال والعجز (قوله عن دليل) أى اعام (قوله وما يؤيده) الا اذا وردعلى صورة الدليل اشارة الىقوته فيتوجه عليه المنع

تأمل (قوله ابراهيم) لو سلم انتقاله عليه السلام فلا نسلم انه في مقابلة المنع لجواز كونه في مقابلة النقض أو المعارضة فيتجه انه يستلزم جواز الانتقال في مقابلتهما فيخالف ماياتي ولا يستلزم جوازه في مقابلة المنع كماهو المدعى (قوله ولا يجوز) لانه يؤدى الى جريان البحث الى غير النهاية ولان مبنى المنسع وما يؤيده تردد المانع ولو يحسب الظاهر وتجويزه خلاف الحكم الممنوع فيكون شكا وتعلق الشك بالشك غير متصور لمع لو أورد المنع في صورة الدعوى وما يؤيده في صورة الدليل توجه اليهما المنع وسائر المناصب المارة (قوله أن تمنع المنع) أى تطلب الدليل فالمراد به المعنى المجازى فصح تعلقه بالمنع \* والمراد بالمؤيد أعم من السند وتنويره فلا يرد ان عدم جواز منعه يعلم من قوله سابقا ولا المعلل الا ابطال المساوى بتوجه النبي الى المقيد كالقيد بي ان منع المنع لا يتصور اذ لا معنى لطلب الدليل على طلبه فلاحسن في خوازه الا ان يقال إن كون الشي غير معقول لا يستلزم عدم خسن نفيه كما في ليس كمثله شي "

والتقديرية فمناصب السائل المتقدمة لان كلا من النقض والمعارضة إستدلال وتعليل فصار السائل في كل منهما معاللا وصرت أيها المعلل سائلا فلك

كالنقض والمعارضة كما مر (قوله فناصب الخ) من المنع الحقيقي وال كان هناك مجاز عقلي أوحذفي والنقض الاجمالي التحقيقي والمعارضة الحقيقية لا غير لان السائل مشتغل بالاستدلال (قوله فناصب السائل) أي فيما اذا كنت مشتغلا فقط (قوله معللا) أي مدعيا مشتغلا مستدلا

(قوله فمناصب الخ) قد يقال يجوز الانتقال في مقابلة المعارضة التحقيقية فلم لم يذكره أقول لم يذكره لان مقصوده بيان المناصب المتغايرة بحسب الصدق وهو مغاير لمعارضتها بحسب المفهوم فقط لان اقامة الدليل المنتقل اليه من حيث أنه يثبت خلاف دعوى السائل معارضة ومن حيث أنه يثبت دعوى المعالل انتقال والحيثيتان متلازمتان (قوله السائل) أى عند اشتفالك بالاستدلال على الدعوى فلا يتجه منع التقريب مستندباً ن الدليل اعم من الدعوى (قوله و تعليل) مشعر بان الاستدلال والتعليل مترادفان \* وقيل الاستدلال بالعلة على المعلول يسمى تعليلا وبالعكس استدلال \* وظاهره ان الاستدلال باحد المعلولين على الآخر وبالعكس استدلالا \* وظاهره ان الاستدلال باحد المعلولين على الآخر والمعلى المعلى أى المدعى سواء والمعلى الشعل المعلل أى المدعى سواء الشغلت بالاستدلال ام لا فنى الكلام تجريد ارتكبه لحسن المقابلة . والمعلل اصطلاحا ما من شأنه التعليل وان لم يعلل بالقعل فاندفع ما يقال في مقابلة النقض الشبيهى والمعارضة التقديرية \*

مناصب السائل وهكذا تقع إنقلابات المناصب الى أن يعجز أحد الخصمين فعجز المعلل يسمى إنحاما وعجز السائل يسمى الزاما \*

(قوله مناصب السائل) من المنع والنقض الاجمالي والمعارضة التحقيقيات (قوله تقع) أى قد تقع بان يأتى المعلل عند صير ورته سائلا بالنقض الاجمالي والمعارضة \* وأما اذا أتى بالمنع فلا يقع الانقلاب الثاني كما لا يقع الانقلاب الاول الا اذا أتى السائل بالنقض الاجمالي والمعارضة وقس عليه الانقلاب الثالث وما بعده (قوله المعلل) الاول (قوله السائل) أى الاول بان ينتهى دليل المعلل الى مقدمة بديهية (قوله السائل) تسمية العجزين الزاما والحاما من تسمية الأثر باسم التأثير الزاما) تسمية العجزين الزاما والحاما من تسمية الأثر باسم التأثير

(قوله مناصب) ذكر المنع في مقابلة النقض مستغنى عنه بقوله الماريا بل عنع الخولا قدح فيه لانه ذكر تبعى لا ذاتى (قوله انقه المابال المناصب) اما عند إتيان المملل عنه صيرورته سائلا بالنقض الاجمالي والمعارضة فظاهر \* وأما عنه إتيانه بالمنع فبأن يثبت السائل الاول المقدمة الممنوعة أو يبطل أحد السندين المارين لانه حينئذ يصيرالسائل معللا والمدعى سائلا فله المنع والنقض الاجمالي والمعارضة التحقيقيات فيقع الانقلاب الثاني \* فما قيل إذا أتى بالمنع لا يقع الانقلاب الثاني كا لا يقع الانقلاب الثاني \* إلا أن يقال أرادأنهما لا يقفان كوقوعهما في صورتى الانقلاب الثالث \* إلا أن يقال أرادأنهما لا يقفان كوقوعهما في صورتى المباحثة لئلا بدور أو يتسلسل ويظهر الحق لكونه واحداً في يلزم انتهاء المباحثة لئلا بدور أو يتسلسل ويظهر الحق لكونه واحداً في يلزم انتهاء المباحثة لئلا بدور أو يتسلسل ويظهر الحق لكونه واحداً في يلزم انتهاء المباعدماته بخيث يمجز عن تصحيحه \* وأما عجز السائل فبا نتهاء دليل المقبول (قوله الحاما) المتبادرمنه ومن الالزام كونهما مصدرى الحيول القبول (قوله الحاما) المتبادرمنه ومن الالزام كونهما مصدرى الحيول القبول (قوله الحاما) المتبادرمنه ومن الالزام كونهما مصدرى الحيول

مثال ذلك البحث كما اذا اشتغلت بالاستدلال على دعواك السابقة بان تقول لأن هذا التصنيف أمر ذو بال وكل أمر ذى بال يجب تصديره بالحمد فيتوجه على كبراه المنع مجردا أو مستندا بانه ليس بأمور به من جانب الشرع أو أن ينقض هذا الدليل بانه جار في قرائة شي من القرآن أو في كتابته مع أنه ليس

على أن يكونا مصدرى المعلوم (قوله ذلك البيحث) المذكور في صورة الاشتغال بالدليل سواء كان منصب السائل أو المعلل (قوله لان هذا) صغرى (قوله التصنيف) بمعنى المصنف (قوله وكل أمر) كبرى (قوله فيتوجه) أى من السائل (قوله بانه جار) أى بان أوسطه تأمل

فتسمية العجزين بهما من تسمية أحد وصنى الشيء بأسم وصفه الا خر وقوله كا اذا ) فيه مسائحة ( قوله بمأمور به ) إيجابا فلا يتجه أن هذا السند أخص لا ن المأمور به أعم من الواجب والمندوب فينافي ماسيأتى من أنه سندمساو \* ثم إن هذا إنما يتم لوكانت كلة ليس لرفع الايجاب الكلى إذ لوكانت للسلب الكلى لكان أخص ضرورة أن كل كلية أخص من الجزئية الموافقة لها كيفا ( قوله أو أن ينقض ) الظاهر أن التقدير فيتوجه على كبراه نقض هذا الدليل \* وفيه رمن إلى أن نقض الدليسل يؤل إلى منع كلية الكبرى مستنداً لكن ليس فيه فائدة بالنظر إلى قوله وأن يعارض الح والا ولى أن يقول سابقا فيتوجه المنع على الكبرى كا هو الاصل فيخلو عن المسامحة \* ولك القول بأن التقدير فيتوجه نقض هذا الح ( قوله في قراءة ) كان يجعل القراءة أوالكتابة المذكورة محكوما عليها في الصغرى فلا يتفاوت الدليلان إلا في المحكوم عليه ( قوله مع عليه ) أي أحد الامرين فلا حاجة إلى التأويل بكل واحد كما قاله

بواجب التصدير بالحمد أو بأنه مستلزم للتسلسل لأن الحمد نفسه أيضا أمر ذو بال فيجب تصديره بالحمد وهكذا فيتسلسل

( قوله بواجب التصدير ) وفاقا من المتخاصمين ( قوله للتسلسل ) هذا يقتضىأن يكون كبرى دليل النقض هكذا وكل دليل مستلزم للتسلسل فاسد فيتحقق المجال لمنعها بناء على رأى الحسكاء من جواز التسلسل في المتعاقبة (قوله لأن الحمد) قد يقال ان الحمد مماجري فيه الدليل مع يخلف الحكم عنه بدليل استلزام التسلسل لا ان الدليل مستلزم للتسلسل فان التسلسل دليل التخلف \* والمثال الواضع نذلك أن يقال الحدوث متصف بالحدوث وإلا لسكان متصفاً بالقدم فيكون الموصوف به أولى ا بالقدم وهو باطل \* فيقال دليلكم بجميع مقدماته غير صحيح لاستلزامه التسلسل لآنا ننقل الكلام الى حدوث الحدوث وهكذا يتسلسل فتأمل ( قوله فيتسلسل ) أي فيترتب أمورموجودة بالفعل على التعاقب غير متناهية مستغرقة لجميع الآزمنة الماضية لاأمور موجودة بعضها بالفعل وبعضها بالقوة غير متناهية بمعنى لايقف عند حد حتى تكون الشارح \* ثم إن في قوله مع أنه إشارة إلى فساد القياس الاستثناقي الذي حكم المدعى ضمنا بصحة ملازمة شرطيته وهوكلا كان هذا الدليل جارياالخ يجب تصديره بالحمد ولاينتج وضع المقدم وضع التالي (١) (قوله للتسلسل) أى لفساد هو التسلسل وكل دليسل مسيتلزم لفساد كذا فاسد فالمنع مستنداً بجواز التسلسل في الامور المتعاقبة عنه الحكاء متوجه الى الفشاد الذي هو قضية ضمنية لا إلى الكبري حتى ينافي ماسبق من أنه لا مجال لمنع كبرى هذا الدليل ( قوله فيجب) الفاء داخلة على محمول النتيجة وموضوعها معكبرى الشكل الأول مطوبة

(١) أى وضع مقدمه وضع تاليه

•

أو يعارض بان الواجب هو التصدير بالبسملة لقوله عليه السلام كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالبسملة فهو ابتر وكلا كان الأمر هكذا لا يجب التصدير بالحمد \* أما عند منعه فلك أن تثبت المقدمة المنوعة أى الكبرى بأن تقول كلا قال النبي عليه السلام كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر فيجب تصدير كل أمر ذى

مستغرقة لجميع الأزمنة المستقبلة كيف والحمد الذي صدر به هذا التصنيف يجب أن يكون مسبوقا بافراد غيرمتناهية من الحمد لاملحوقا بها (قوله وكلما) قياس استثنائي مستقيم وقوله لقوله عليه السلام الخ اشارة الى المقدمة الواضعة أعنى لكن قال عليه السلام هكذا فهذه معارضة بالغير (قوله هكذا) أي كلما كان قوله عليه السلام كل أمر ذي بال الخ لا يجب التصدير بالجمد (قوله فلك) أيها المعلل (قوله كلما) مقدمة شرطية (قوله فيجب تصدير) فلك) أيها المعلل (قوله كلما) مقدمة شرطية (قوله فيجب تصدير) عليه السلام) إشارة إلى المقدمة الواضعة والشرطية مطوية وهي كلما قال النسم عليه السلام) إشارة إلى المقدمة الواضعة والشرطية مطوية وهي كلما قال النسم عليه السلام) إشارة إلى المقدمة الواضعة والشرطية مطوية وهي كلما قال النسم عليه السلام) إشارة إلى المقدمة الواضعة والشرطية مطوية وهي كلما قال

عليه السلام) إشارة إلى المقدمة الواضعة والشرطية مطوية وهي كلاقال النبي عليه السلام كل أمر الح كان الواجب هو التصدير بالبسملة وقوله المارالواجب هو الخاسارة الى النتيجة (قوله أبتر) الابتر مقطوع الذنب ويجرى في هذا الحديث الاختلاف الواقع في زيد أسد أنه التشبيه البليغ بناء على أن زيدا هو المشبه ولا يجمع في الاستعارة بين طرفي التشبيه أو الاستعارة المصرحة بناء على أن المشبه هو الرجل الشجاع ولا يقدح تحققه في ضمن زيد لا ن الممتنع هو الذكر الصريحي ووجه الشبه هنا في المشبه عقلي و المشبه به حسى و الاستعارة تبعية (قوله تصدير كل الح) في المشبه عقلي و المشبه به حسى و الاستعارة تبعية (قوله تصدير كل الح) في المشبه موقع المضمر من غير نكتة و المراد بالحدلة الحد لا نها بمعني إقامة المظهر موقع المضمر من غير نكتة و المراد بالحدلة الحد لا نها بمعني

بال بالحمدلة لكنه قال هكذا فيجب تصديره بالحمد \* ولك أن تبطل سنده بهذا الدليل لأنه مساو وأن تنتقل الى دليل آخر بأن تقول لأن التصنيف نعمة من آلائه تعالى وكل نعمة كذلك يجب أن يحمد عليها فالتصنيف يجب أن يحمد عليها فالتصنيف يجب أن يحمد عليه لكن يرد على هذا

"الى الشرطية والسكبرى الممنوعة (قوله لبكنه) مقدمة واضعة (قوله فيجب) نتيجة ووضع للتالى (قوله بهذا الدليل) أشاربهذا الى أن كل ما هو دليل لا ثبات المقدمة الممنوعة دليل لا بطال السند المساوى أيضا كالمكس (قوله لانه مساو) أى لنقيض المقدمة المنوعة بناء على ان لفظ الامر حقيقة فى الوجوب لا فى مطلق طلب الفعل و إلالكان أخص لان المأمور به حينئذ أعم من الواجب فيكون نقيضه أخص مرن نقيضه \* لا يقال فيكون السند عين النقيض لا نا نقول ان لفظ الامر عبارة عن القول بافعل فلفظ المأمور بمعنى المقول فيه افعل فيغاير مفهومه مفهوم الوجوب (قوله لان التصنيف) أى نفسه أو الاقدار

القول بالحد والتصدير بالمقول لا بالقول فلا بد من التجريد ولافادة ذلك قال في النتيجة بالحد \* ولك أن تجعل الباء لتحقق العام في ضمن الخاص فلا حاجة حينئذ الى التجريد (قوله لا نه مساو) أي لان هذا السند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة ودليل اثبات الشيء يصلح دليلا لا بطال مساوى نقيضه لان الشيء ونقيضه وكذا مساوى نقيضه لا يجتمعان في الصدق \* ثم المراد بالمساوى مايلزم من ثبوته انتفاء الممنوع فيشمل العين فلا يضركون السند عين النقيض حتى يدفع بان الامر عبارة عن القول بافعل. ومر منا ما فيه فتذكر (قوله لان التصنيف نعمة) أي نفسه فالمراد بالنعمة المنعم به وليس المراد أن الاقدار على التصنيف نعمة

الدليل أيضاً منع تقريب إذ اللازم من هذا الدليل مطلق الحمد وهو أعم من التصدير فتثبت التقريب بأن تحرر كلا من الكبرى والدعوى بأن المراد يجب أن يحمد عليها أولا ثم يرد المنع

عليه فالنعمة على الأول بمعنى المنعم به وعلى الثانى اسم مصدر بمعنى الانمام (قوله أيضا) أى كما ورد المنع على كبرى الدليل الاول (قوله منع تقريبه) وكذا نقضه باستلزامه التسلسل بان يقال ان الاقدارعلى الحمداً يضانعمة فيقتضى حمدا آخر وهكذا ويندفع بان اللازم هو التسلسل في الامور الاعتبارية الغير المتناهية بمعنى لا يقف عند حد وهو غير بمتنع (قوله اذ اللازم) سند مساو للنقيض (قوله من التصدير) والتعقيب والتوسيط (قوله بان محرر) أى تبين المراد من الاكبر في كل من الكبرى والنتيجة في هذا الدليل المنتقل اليه فليس المراد بالدعوى ما ادعاه المملل أو لا من أن هذا التصنيف يجب تصديره بألحمد وهو ظاهر (قوله بان المراد) ولا يذهب عليك ان هذا التحرير موجه

ليكون النعمة اسم مصدر بمعنى الانعام لا نه يتجه حينالله منع التقريب من جهة آخر لان المدعى تصدير السكتاب لا تصدير الاقدار على التأليف فيكون اللازم من الدليل مباينا له (قوله إذ اللازم) أورد السند في صورة الدليل اشارة إلى جواز النقض الشبيهي والمعارضة انتقديرية للنقريب لسكن قال بعض بعدم جوازها وكونهما غصبين (قوله بان تحرر) قد يقال ينافي صحة هذا التحرير ما اشتهر من أن المراد لا يدفع الايراد إلا بقرينة \* إلا أن يخصص بما إذا كان بيان المراد من طرف غير المدعى (قوله والدعوى) أى النتيجة في الدليل المنتقل اليه (قوله أولا) لم يقل ولك أن تبطل هذا السند لانه أخص لان الانفصال في قولناهذا لم يقل ولك أن تبطل هذا السند لانه أخص لان الانفصال في قولناهذا

على نفس الكبرى مستنداً بأن الحمد إنما يجب بعد وصول النعمة وتمامها وليس لك أن تبطل هذا السند لأنه سند أخص بل تثبت الكبرى بتحرير الحد الاوسط بأن تقول المراد من النعمة الزيادة لأن هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله الكريم

مسموع من المدعى نفسه وال كان فيه الحمل على المجاز بلا قرينة وأما من غسيره فلا بد من قرينة معينة دالة على المراد حتى يكون مسموعا كما مر (قوله لانه سند أخص) من نقيض المقدمة الممنوعة (قوله بتحرير الحد الح ) لا يخنى بقاء توجه المنع المستند بما مر على الكبرى بعد التحرير الذى ذكره (قوله لان هذا التصنيف) صغرى

الدليل إما أن يستازم المطاوب أواللازم من هذا الحجمى لكذبهما فيما إذا كان اللازم منه أعم من وجه من التصدير أو مبياينا له وان لم يتحقق كما سيصرح به وليس عساو لنقيض المقدمة الممنوعة لان القضية ليست مركبة من الشيء ونقيضه أو مساوى نقيضه (قوله على نفس المكبرى) وكذا النقض بأنه مستلزم للتسلسل لان الحد نعمة أيضا فيقتضى حمدا أخر وهلم جرا فيتسلسل ولا عكن الجواب عنع القساد الذي هوقضية ضمنية مستندا بأن اللازم هو التسلسل في الامور الغير المتناهية بمعنى المين عند حد لان المحقق هنا ترتب أمور موجودة بالفعل مستغرقة لجيم الازمنة الماضية هنعم لونقض به قبل التحرير لامكن لان التحميد الملازم من الدليل يشمل التعقيب (قوله وليس لك) أي نافعالك لا جائزا (قوله بتحرير الحد الاوسط) التحرير بيان المراد الذي يساعده النفظ ولو غير متبادر فيدخل فيه نحو تخصيص العام وتقييد المطلق ولذا عد تقييد الاوسط هنا تحريراً لا انتقالا (قوله لان هذا) إنما يتم لوأريد الحمة تقييد الاوسط هنا تحريراً لا انتقالا (قوله لان هذا) إنما يتم لوأريد الحمة تقييدالاوسط هنا تحريراً لا انتقالا (قوله لان هذا) إنما يتم لوأريد الحمة تقييدالاوسط هنا تحريراً لا انتقالا (قوله لان هذا) إنما يتم لوأريد الحمة المناه وتقييد المناه وتقييد المعلق ولذا عد

لئن شكرتم لأ زيدنكم وكل نعمة كذلك يجب تصديرها بالحمد وهذا تعمير الدليل الأول ولا انتقال الى الدليل الثالث \* وأماعند نقضه فلك أن تمنع الجريان مجرداً أو مستنداً بإن المراد

(قوله وهذا تعمير) من العارة أى هذا التحرير تعمير للدليل المنتقل اليه بعد هدمه بورود المنع على كبراه بتقييد الأوسط فى كل من المقدمتين بقيد مطلوبة الزيادة الاأن الاولى ذكر الثانى وترك الواو فى ولا انتقال (قوله فلك) أيها المعلل الصائر سائلا (قوله بان المراد) هذا السند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة (قوله بان المراد) أى من

في الاكبرما يراد بالشكر (قوله والنشكر تم الخ)أى هذا إنما يتم لو كان المتعلان شكرتم على النعمة التي ستصل اليكم لازيدنكم وليس كذلك بل المعني لان شكرتم على النعمة التي وصلت اليكم بأن يكون بعدها لازيدنكم بنعمة لاحقة (قوله وهذا الخ) فيه استعارة بالكناية والتعمير تخييل (قوله الدليل الاول) أي الاول من حيث الانتقال وان كان ثانيا من حيث استدلال المعلل وكأن لا لنني الجنس لاعاطفة فلا حاجة الى حذف الواو (قوله انتقال) لا يخني أن مدار اثبات المدعى الواحد بدليلين متغايرين على تغاير أوسطيهما فقط في القياس الاقترائي فلا يصير الدليل المار بواسطة تحرير الكبرى دليلا ثانيا فلو قال لاانتقال الى دليل ثان الكن أولى هذا \* والظاهر في الفرق بين الانتقال والتعمير وكذا التغيير على ما عبر به في بعض النسخ ان أوسطى الدليلين إن تباينا أو التغيير على ما عبر به في بعض النسخ ان أوسطى الدليلين إن تباينا أو كان بينهما عموم من وجه فالثاني منتقل اليه و إلافالثاني تعمير للاول أو تغيير له عرفا (قوله فلك) أي فلك أيها المعلل الوظائف الثلاث في مقابلة تغيير له عرفا (قوله فلك) أي فلك أيها المعلل الوظائف الثلاث في مقابلة وقيير له عرفا (قوله فلك) أي فلك أيها المعلل الوظائف الثلاث في مقابلة تغيير له عرفا (قوله فلك) أي فلك أيها المعلل الوظائف الثلاث في مقابلة

كل أمر لم يكن جزءاً بما بدئ بالحمد وإن تمنع التخلف مستنداً بأنه لم لا يجوز أن تكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد

الحديث والأوسط (قوله بان المراد) يجوز أن يقال همذا جواب النقض بتحرير المراد من الأوسط كما يقال هذا سند لمنع الجريان (قوله وان عنع) عجردا أو مع الخ (قوله التخلف) قضية ضمنية (قوله مستندا) قد يقال ان هذا الاستناد انما يناسب لو قال الناقض فيما مر ان الدليل جار في قراءة سورة من القرآن أوفي كتابتها فالمناسب لما مر أن يقول مستندا بانه لم لا يجوز أن يكون المشتملة على الحد واجبة في القراءة والسكتابة المذكورين تأمل (قوله لم لا يجوز) هذا أيضا مساو لنقيض المقدمة الممنوعة (قوله الواجبة) في أوائل السور التي هي

المدى المديل وهو أن الخ فني كلامه اجمال بترك المجمل وإقامة المفصل مقامه (قوله وان هنع) أى بعد تسليم الجريان ان كان منع التخلف بعد منعه لثلا يلزم اعترافه بفساد الدليل من حيث لا يشعر (قوله مستنداً بأنه الخ) يمكن أن يقال هذا جواب بتحرير الاكبر \* ويمكن الجواب عن التخلف بتحرين المدى أوالمادة بحيث يدخل فيه \* ولم يذكره العدم امكانه في مثال المتن (قوله البسملة ) المعنى على القلب فيناسب ما مر من أن الدليل جار فى قرائة شىء من القرآن أو كتابته \* ثم الأولى أن يقول أن يكون البسملة مشتملة على الحمد وواجبة إذ ليس شىء من الوجوب أن يكون البسملة مشتملة على الحمد وواجبة إذ ليس شىء من الوجوب الثابت وجوب تصدير القراءة بالاستعاذة بقوله تعالى (وإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ) فلا يكون التصدير بالبسملة واجبا على أن البسملة القرآن فاستعذ بالله ) فلا يكون التصدير بالبسملة واجبا على أن البسملة النه وجوب

لأن توصيفه تعالى بأنه ذات مستجمع لجميع الكالات وأنه من يتبرك باسمه الشريف وأنه الرحمن الرحيم أعلى مراتب الوصف بالجميل كذا قيل ولبس بشيء لأن تضمنه غير كاف وإلا لم يقع حديث الجميل المناء عديث البسملة وان تمنع استلزامه التسلسل بناء

أجزاء من القرآن (قوله لان توصيفه) تنوير للسند (قوله ذات مستجمع) مستفاد من لفظة الجلالة (قوله يتبرك باسمه) مستفاد من الباء الداخلة على اسمه تعالى مع متعلقه اعنى يتبرك (قوله حديث البسملة) فيه تأمل تأمل (قوله وان تمنع) قضية صريحة (قوله بناء) هـذا سند مساو

النصد يربها فافهم (قوله توصيفه) اشارة الى الكبرى الاولى من القياس الغير المتعارف من الشكل الاول وصغراه أعنى البسملة الواجبة مشتملة على توصيفه تعالى الخوكبراه الثانية أعنى وأعلى مراتب الوصف بالجيل حمد مطويتان (قوله وأنه من يتبرك الخ) هذا مستفاد من تعلق الباء بالتبرك المقدر وقوله المار بأنه ذات الخ مستفاد من لفظ الجلالة فلو قدم قوله وأنه من الخعليه لكان أولى (قوله لان تضمنه) قد يقال إن وقوع وأنه من الخعليه لكان أولى (قوله لان تضمنه) قد يقال إن وقوع حديثه بعد حديثها غير مسلم ما لم يبين بالنقل عن أئمة الحديث فلو سلم فلا نسلم النأسيس لجواز كونه تأكيد الحديث البسملة سواء كانت الرواية بالحد لله أو محمد الله \* وماقال الشارح من أن الملازمة على التقدير الثانى غير ظاهرة بخلاف الاول فمنوع لانه ليس المراد به هذا اللفظ الخاص و إلا أم يكن المبتدئ باحمد الله وتحوه ممتثلا مع أنه خلاف المقرر على أن اختلاف الروايات يؤيد حمله على اظهار صفات الكال كما صرح به اختلاف الروايات يؤيد حمله على اظهار صفات الكال كما صرح به عبد الحكم أو على ذكر الله كما يفيده روايته بذكر الله ليحصر الجع بينها عبد الحكم أو على ذكر الله كما يفيده روايته بذكر الله ليحصر الجع بينها (قوله وان تمنع) لم لميقل وان تمنع الفساد الذي هوقضية حكمية كما قررنا (قوله وان تمنع) لم لميقل وان تمنع الفساد الذي هوقضية حكمية كما قررنا

على استثناء نفس الحمد من حديث الحمدلة كما استثنى نفس البسملة من حديثها قطعاً التسلسل وان تنقض دليل النقض بأن تقول دليل هذا النقض مستلزم لبطلان ماحكم الشرع بصحته وكل دليل هذا شأنه باطل فدليل هذا الدليل هذا الدليل هذا الدليل

(قوله بناء) أى مجردا أومستندا بناء على استثناء الخ (قوله من حديث الحمدلة) ومن موضوع الكبرى (قوله قطعا للتسلسل) مفعول له للاستثنائين يمنى ان التسلسل دليل لعدم وجوب تصدير كل من الحمدلة والبسملة بهما وفيه تأييد لما أسلفناه من ان التسلسل دليل تخلف الحكم في الحمد لاان الدليل مستلزم لاتسلسل (قوله دليل النقض) أى بقسميه بقسم من النقض اعنى استلزام الفساد فافهم (قوله ماحكم) الموصول بقسم من النقض اعنى استلزام الفساد فافهم (قوله ماحكم) الموصول

سابقا بناء على أن التسلسل في الامور الاعتبارية ليس بمحال (قوله نفس الحمد) وكذا يستنى من حديث الحدلة البسملة وبالمكس و إلازم التسلسل أيضا (قوله حديث الحدلة) من اقامة الملزوم مقام اللازم اظهاراً لما خنى اى استثناء الحمد من موضوع الكبرى اللازم من استثنائه من حديث فلا يرد أن الكلام في منع استلزام الدليل للتسلسل فلا معنى للاستناد فيه باستثنائه من الحديث (قوله وان تنقض دليل النقض) الاولى وان تنقض النقض لئلا يحتاج الى التجريد أو جمل اللفظ على غير ممناه الاصطلاحي (قوله دليل هذا) أى بالجريان أوباستلزام الفساد مستلزم الحدم امكانه هنا هذا \* وفعا ذكره رد على من زعم أن نقض مع النقض غير ممقول (قوله ماحكم الشرع الح) المراد به دليل المملل فعنى قوله بصحته بصحة مقتضاه وهو الدعوى أو المراد به دليل النقض فعنى قوله وان تعارضه ) لم لم يذكر تغيير الدليل في مقابلة النقض الضمني (قوله وان تعارضه ) لم لم يذكر تغيير الدليل في مقابلة النقض الضمني (قوله وان تعارضه ) لم لم يذكر تغيير الدليل في مقابلة النقض

موافق الحديث الشريف وكل ماهو موافق له صحيح فهذا الدليل صحيح \* وأما عند معارضته فلك هذه الوظائف الثلاث أيضاً أن تمنع ملازمة دليل المعارضة مجرداً أو مستنداً (١) بأن وجوب

(١) أقول ان كان هذا سالبة كلية فهو أخص من نقيض المقدمة الممنوعة وان كان مهملة فأعممنه إلا أن المناسب بالتنويرهو الثانية ليكون قوله وإلا رفعاً للاهال السلبي والسلب الجزئي المستازم للايجاب الكلى فيتم الملازمة \* كذا بهامش الاصل \*

عبارة عن الدليسل لاعن المدعى لان النقض انما يفيد بطلان الاول لاالثانى (قوله فلك) أيها المعلل الصائر سائلا (قوله هذه الوظائف) اشارة الى الوظائف الشلانة المذكورة فى النقض اعنى المنع والنقض والمعارضة (قوله الاتمنع) بدل من هده الوظائف (قوله ملازمة) التي هي في قوة شخصية حملية أعنى وجوب البدء بالبسملة ينافى وجوب

الإجالى. لايقال لانه ليس دفعا للنقض والكلام فيايدفعه \* لانا نقول بعد التسليم أنه ليس دفعا للمنع فذكره في مقابلت ترجيح بلا مرجح على أنه قال عبد الحكيم في حواشي حواشي القطب للسيد و دفعه بالمنع أو بتفيير الدليل (قوله هذه الوظائف) وكذا تحرير الدعوى وتغييرها انكانت المعارضة فيها بشرط أن تبقى لازمة لدليل المعلل والاورد عليه منع تقريبه \* وانكانت في المقدمة فللمعلل تحرير تلك المقدمة وتغييرها (قوله ان تمنع) بدل من قوله هذه الوظائف بدل الكلمن الكل ان كان العطف مقدما على الربط و إلا فبدل البعض من الكل لكنه إنما يتم على رأى ابن مالك ومن تبعه من جواز خلو بدل البعض عن ضعير للبدل منه (قوله أو مستنداً بأن الخ) انكان هذا السند أخص من المبدل منه (قوله أومستنداً بأن الخ) انكان هذا السند أخص من

شىء لاينافى وجوب الشىء الآخر وإلا لم يجب علينا إلا شىء واحدوللمعارض ان يثبت هذه الملازمة بأن الابتداء لا يكون إلا بشىء واحد فكلما كان الأمر هكذا فاذا وجب بالبسملة لا يجب بالا خر لكن كان الأمركذا فيثبت الشرطية فلك أن تمنع هذه المقدمة الواضعة مجرداً أو مستنداً

البدء بالحمدلة (قوله وللمعارض) الصائر معللا (قوله أن يثبت هذه الملازمة) أى الآتية شروع فيما يتحقق به الانقلاب الثانى \* وكتب أيضا وكذا له أن يبطل السند بذلك (قوله بان الابتداء) هذا عين المقدمة الواضعة الآتية فينبغى تركه (قوله فكما) مقدمة شرطية مركبة من حملية ومتصلة هى الملازمة الممنوعة (قوله كان الامر هكذا) أى كلا كان الابتداء بشى واحد فقط (قوله كان كان) مقدمة وأضمة (قوله فلك) أيها المعلل بعد إثبات المعارض الملازمة مقدمة وأضمة (قوله فلك) أيها المعلل بعد إثبات المعارض الملازمة

نقض المقدمة الممنوعة بأن كانت سالبة كلية يتجه أنه لا تتم الملازمة وان كانت أع مطلقا بأن كانت مهمة يتجه أنه ليس بنافع السائل فالاولى تركه هذا \* وأنه يمكن للمعارض أن يبطل هذا السند على الشق الثانى لانه أعم من وجه من عين المقدمة الممنوعة \* ولم يتعرض له المجنف لقيام الاحتمال الاول فافهم (قوله وجوب شيء) من البدء بالبسملة وغيره \* وليس المعنى بأن وجوب البدء بشيء وإلالم تتم المقدمة الرافعة المطوية في التنوير (قوله بأن الابتداء) اشارة الى المقدمة الواضعة الاتية بادر بها ليتمكن في ذهن الخصم فالاولى ترك قوله الاتي لكن الامر الحلا هذه لان الحاجة عند الاتي ولانه حينئذ يكون أنسب بدليل المعارض المار (قوله لا يكون إلا بشيء) فامتثال أحد الامرين بدليل المعارض المار (قوله لا يكون إلا بشيء) فامتثال أحد الامرين

بأنه انما يكون الأمر كذا اذا حمل الابتداء فى كلا الحديثين على الابتداء الحقيق وأن الباء للمصاحبة وليكن المراد

الممنوعة (قوله بأنه انما يكون) تميين لفلط المقدمة الواضعة (قوله الامركذا) أى انما يكون الابتداء بشي واحدفقط (قوله اذا جمل) أى الابتداء الغير الممتد (قوله الحقيق) وهو ما يكون بالنسبة الى جميع ما عداه (قوله وان الباء) الاولى وكان الباء (قوله للمصاحبة) لم يقل لمجرد الصلة أو للتعدية لاقتضاء الباء حينشذ كون مدخوله جزءا أول من المبدأ فيفيد اختصاص التسمية والتحميد بما يكون من جنس اللفظ والكتابة بل من جنس الاول لان المأمور به هو التلفظ بالحمد سواء كان مع الكتابة أولا كما صرح به عبد الحكيم مع أن المقصود من الحديثين بدء كل امر ذي بال بهما وان لم يكن من ذلك الجنس كالخياطة والحياكة بخلاف ما اذا كان للمصاحبة فانه لا يقتضى ذلك الإنتضاء الماحبة أكد الإولى الفاء بدل الواو ان ذلك الامر اذا بدئ بمصاحبة أحدها فات بدؤه بمصاحبة الاخر قوله وليكن ) الاولى الفاء بدل الواو (قوله وليكن ) الاولى الفاء بدل الواو (قوله وليكن ) الافلى الفاء بدل الواو (قوله وليكن ) كل من الشقوق الثلاثة سند أخص للانقصال الجمي

لا يجامع امتثال الآخر فيكون المأمور بهما متنافيين بالذات والاثمران متنافيين بواسطتهما (قوله على الابتداء الحقيق) هو ما يكون بالنسبة الى جميع ماعداه والاضافى مايكون بالنسبة الى بعضه فلا يرد أن كون الابتداء بالبسملة حقيقيا غير مطابق للواقع إذ هو لاول أجزائها فقط لانه بالمعنى المذكورلاينافى تقدم بعض أجزائها على بعض قاله عبد الحكيم (قوله وان الباء للمصاحبة) الاولى والباء على المصاحبة (قوله وليكن) الاخصر الشامل للاحتمالات الست الصحيحة أن يسقط قوله المراد ممافى

مما فى حديث الحمدلة الابتداء الاضافى أو المراد مما فى الحديثين الابتداء العرفى الممتد الى المقصود أو الباء للاستعانة وتجوز الاستعانة بأشياء متعددة كما قيل

بينه وبين الممنوع (قوله حديث الحمدلة) أو في الحديثين (قوله الاضافي) الممتد الى الجزء الأخير (قوله بما) أى من ابتداء (قوله في الحديثين) أو في حديث الحمدلة فقط فني كلامه احتباك (قوله للاستعالة) في الحديثين والابتداء في كليهما مجمول على الحقيقي وحينتذ لا يصح كون مدخول الباء جزءا من المبدأ إذ لا يصح الاستعانة بجزء الشيء (قوله باشياء) في البدء بام ذي بال بخلاف مصاحبة أشياء

الحديثين \* وحمل كلامه على الاحتباك بحذف أو حديث الحدلة بمده وحذف أوفح الحديثين معا بعد قوله مما في حديث الحدلة مندفع بأنه لم يسمع حذف العاطف مع المعطوف بأو وأن ابتداء البسملة على الشق الاول أعم من أن يكون حقيقيا أو اضافيا أو عرفيا فيلغو تقدير أوفى الحديثين واعتبار قيد فقط تتكلف بلاحاجة (قوله أوالباء للاستعانة) لم يقل أو للملابسة لتوقفها على جعل الحمد جزءا من المبدوء به \* وحمل الملابسة على ما يعم ذكرالشيءقبل الامرالمبدوء به بلا توسط زمان بينهما وإلا اتجه أن التلبس بها لا يتصور إلابذكرهاوذكرها معامحال فعند النستمانة بأنها تدل على أن الفعل بدون اسم الله كلافعل بخلاف الملابسة (قوله الاستعانة الخ) لكن لايحوزجعل شيء من البسملة والحمدلة جزء المبدوء به لامتناع الاسمتعانة في الشيء بجزئه \* ولا بأس بالتزامه المبدوء به لامتناع الاسمتعانة في الشيء بجزئه \* ولا بأس بالتزامه على ماقاله عبد الحسيم (قوله بأشياء) أي بمجموعها لا بكل منها بطريق على ماقاله عبد الحسيم (قوله بأشياء)

فيندفع التعارض بين الحديثين وان تنقض دليل المعارضة بأن تقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق الابتداء بالتحميد وكل دليل شأنه هذا فاسد فدليلك هذا فاسد \* وان تعارضه عما تقدم من الدليل المنتقل اليه ولكن للسائل أن

متعددة (قوله وان تنقض) بقسم من النقض أعنى استازام الفساد (قوله هذا الدليل) صغرى (قوله مستازم) أى دليل (قوله وكل دليل) كبرى (قوله ولكن السائل) بعد نصرة المعلل دليله برد مناصب السائل

الاستقلال (قوله فيندفع التعارض) أىعدم امكان امتناهما لاالتناقض بينهما لآنه غير معقول هنا (قوله بآن تقول) أي أو تقول هذا الدليل جار في قراءة شني من القرآن مع أنه ليس بواجب التصدير بالبسملة لثبوت التصدير بالاستماذة بالنص فقوله بأن غمني كأن \* فــلا يرد أنه تعريف الأعم بالأخص الا ودفعه بتخصيص النقض هنا بقسم منه وهو استلزام الفساد وتعميمه سابقا منه ومن التخلف لا يخلوعن تحكم \* تم الآولى أن يقول وان تنقض المعارضة حتى لايحتاج الى التجوز باطلاق اسم المقيد على المطلق (قولهوان تعارضه) أقول دفع المعارضة بالمعارضة غير مفيد لان الدليل الواحد يعارض أدلة إذ لا ترجيح بكثرة الاجزاء والادلة فالاولى الاقتصار في دفعها على المنع والنقض \* الا أن يقال ان معارضة المعارضة وان كانت مساوية في القوة للدليل الاول للمعلل بناء إعلى الشرط المار بمقتضى قياس المساواة الاأن لها فائدة هي أنها تقابل المعارضة فيتساقطان ويبتى الدليل الاوله بالامعارض تأمل ( قوله و لكن للسائل)أى كالهمنع النقريب للدليل المنتقل النهقبل التحرير بتبيين المراد من الا كبر ومنع الكبرى بعده \* ولك اثبات الكبرى بتحرير الحد الاوسط ؛ إن القره داغي مد ظله العالى

يعود الى دليلك الاول ويقول ان أردت بوجوب التصدير في الكبرى مطلق وجوب التصدير فالكبرى مسلمة والتقريب ممنوع وان أردت وجوب التصدير في الكتابة فالكبرى ممنوعة اذ يجوز الابتداء بالتكلم من غير كتابة في صدرالكتاب اذ لا بدل الحديث على وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلق الابتداء بالحد ﴿ فصل ﴾ ان كنت معرفا فاعلم

(قوله الى دليلك) بمنع التقريب تارة والكبرى أخرى (قوله وجوب التصدير في المخرى التلفظ مع الكتابة لان المأمور به على ما صرح به عبد الحكيم هو التلفظ و إن كان مع الكتابة (قوله اذ يجوز) سند مساو (قوله إذ لا يدل) تنوير للسند (قوله كتابته) إذ ليس الباء لمجرد الصلة أو للتعدية لما مرتبصر (قوله ان كنت) أيها القائل

<sup>(</sup>قوله ويقول) أى يردد بين منع الكبرى والتقريب ويقول الخوهذا الطريق مخصوص عا إذا كان لا كبرى احتمالان فان كان لها احتمال ثالث وهو مما لا يتجه عليه المنع فللمعلل جواب منعى السائل باختياره (قوله التصدير) أى الواقع محمولا فى الخ (قوله مطلق) أى ولو بالتكلم (قولة والتقريب ممنوع) لان اللازم من الدليل أعم مطلقا من المطلوب ، وكأن مذهب هذا المانع للتقريب مرة ولل كبرى أخرى هو مختار المصنف ولذا توك الحد فى بدء رسالته لا لان البسملة متضمنة له لما سبق من قوله وليس بشيء ويؤيده سكوت المصنف عن الجواب باثبات المقدمة الممنوعة في الشق الاول و إبطال السند المساوى فى الثانى (قوله مطلق الابتداء)

أن التعريف تصوير مجض في الذهن فلا يتعلق بهمنع ولامعارضة

بكلام (قوله أن التعريف) سواء كان لفظياً أو معنوياً والمعنوى حقيقياً أو أسمياً وكل منها حدا أو رسا (قوله تصوير) أما فيا عدا اللفظى فبالاتفاق وأما في اللفظى فعلى الاختلاف حيث ذهب التفتازاني الى أنه من المطالب التصورية والسيد الى أنه من المطالب التصديقية (قوله به) أى بثبوت التعريف للمعرف وثبوت بعض أجزائه لا خرفى ضمير به استخدام إن كان التعريف كالتصوير بالمعنى المصدرى تأمل (قوله ولا معادضة) أى ولا نقض

أى سواء كان بالكتابة والتلفظ أو بالتلفظ فقط (قوله ان التعريف المعنوى حداً أو رسما حقيقيا أو اسميا ومثله التعريف المفظى عند المحقق التفتاز الى جوقال السيد قدس سره هو من المطالب التصديقية فعلى هذا يكون كالمدعى الغير المدال فيتعلق به المنع كان يقال لا نسلم أنه موضوع له مستنداً بالنقل أو الاستعال وكذا النقض والمعارضة (قوله تصوير محض) فلا يشمل التعريف على الحركم حقيقة جوقد يقال ينافيه تعريفه عايقال على الشيء لافادة تصوره إلا أن يراد بقوله مايقال مامن شأنه أن يحمل أوما محمل بحسب الظاهر (قوله فلا يتعلق به) أى بالمعرف فالضمير عائد الى التعريف وهو عمنى المعرف لا بالمعنى المصدرى وبه يشعر قوله الا تى لصحته فعلى هذا المراد بالتصوير آلته مجازا ليصح فلصمر قوله الا تى لصحته فعلى هذا المراد بالتصوير آلته مجازا ليصح بالمعد هذا جوكا لا يتعلق المنع ونحوه بالمعرف لا يتعلق بثبوته للمعرف بالفتح لعدم اشتاله على الحسم حقيقة (قوله منع) أى ولا نقضوقوله الا تى فللسائل أن يبطله أى وأن عنعه ويعارضه فني كلامه احتباك (قوله ولا معارضة) أى بالمعنى المار جوأما عمد في معارضة التعريف ولا معارضة التعريف

الا أنه يشترط لصحته شرائط منها المساواة للمعرف ومنها الجلاء والوضوح منه فللسائل أن يبطله

(قوله شرائط) فيتحقق باعتبار تلك الشرائط قضايا ضمنية (قوله آن يبطله) أي يبطل التعريف باعتيار تلك القضايا الضمنية (قوله ان يبطله) وكذا له أن يمنعه باعتبار تلك القضايا مستندا بتحقق فردلم يصدق عليه التعريف أو المعرف أو يعارضه باعتبارها أيضا وكأنه انمالم يتعرض لذينك لجريان عادة المعترضين على التعريف بالإبطال دون ذينك (قوله ان يبطله) هذا الابطال نقض شبهي إلا أنه لم يقل ان ينقضه حذرا عن استعمال المجاز وإن ارتكبه في قوله الآتي وأن ناقض الخ (قوله أن يبطله ) اما بجريان واحد من المعرف والتمريف في مادة مع تخلف فجائز كما فى شرح المواقف فان ادعى كون كل منهما حدآ تاما أو مباينا تمارضا دائميا لعدم تعدد الحد النام لشيءواحد وعدم كون المتباينين تمريفًا له و إلا لم يتمارضًا في بعض الصور ( قوله إلا أنه) أي إلا أنه مدعي فيه دعاوى ضمنية باعتبارشرائط صحته فيتوجه وظائف السائل في مقابلة المدعى الغير المدلل (قوله لصحته) مشعر بأنه لا يتجه البحث على التعريف باعتبار شرائط حسنه كعدم اشتماله على الالفاظ الغريبة أو المستدركة التي لايفيد جمعاولا منعا ولا توضيخا وكموافقة العبارة العربية لقوانين العلوم العربية وهو ممنوع كيف وهذه دعاوى ضمنية كصحته فلتكن مثلها في توجه البحث اليها (قوله شرائط) الاولى أمور بل الأخصر الاولى إلاأن لصحته شرائط (قوله المساواة) أي في الصديق فلاينافيه قوله الا تى الجلاء والوضوح (قوله أن يبطله) أى ينقضه نقضا شبهيا بجريان المعرف في فرد مع تخلف التعريف عِنْهِ أو بالعكيس. و عكن جعله المنعا مجازيا للقضية المستفادة من المساواة وتحقق ذلك الفرد سنده بأنه غير جامع لأ فراد المعرف أوغيرمانع من اغياره وكل تعريف شأنه هذا باطل أومستلزم للدور أوالتسلسل أو بأنه مساو للمعرف

الا خرعتها واما باستنزام الفساد (قوله بأنه غير جامع) صغرى ودفع اللايجاب الكلى وكذا قوله عن اغياره النخ ثم ان هذا القول مع قوله أو غير مانع نظير ما يأتى فى ابطال التقسيم مثبت بقياس من الشكل الثالث تقريره ان فردا كذا من أفراد المعرف وهو خارج عن التعريف أو خارج من المعرف وهو داخل في الثعريف فان منع صغراه فالاستناد بتحرير المعرف أو كبراه فالاستناد بتحرير جزء من أجزاء التعريف (قوله وكل تعريف) كبرى والأحسن تأخير هذه الكبرى عن قوله الا تنى وهكذا (قوله أو مستلزم) هذا ابطال للقضية

أو معارضة تقديرية لها (قوله بأنه) أى بقياس من الشكل الاول هو أنه الخ ملا و يمكن ابطاله بقياس استثنا في كان يقال كلما لم يكن جامعا لا فراد المعرف كان باطلا لكنه غيرجامع (قوله غيرجامع) رفع للايجاب الكلى متحقق في ضمن السلب الجزئي نظرا الى التعريف بالاخص وفي ضمن السلب السكلى نظرا الى التعريف بالمباين وكذا قوله غمير مانع مو والمراد من رفعه هو الرفع بالقوة لا بالقعل فلا يتجه أنه يقتضى كون صغرى الشكل الاول سالبة (قوله أو غمير مانع) لمنع الخلو لاجتماعهما في التعريف الاعم من وجه وبالمباين (قوله مستلزم) هذا ابطال للقضية المستفادة من اشتراط كون التعريف معلوما قبل المعرف لا المستفادة من اشتراط الجلاء لانه ينافي ما في البرهان للمهنف من جعل التعريف المشتمل على الدور محترزا عنه باشتراط معلومية التعريف قبله لا باشتراط أحدها عن المون أجلى لكن ماذكره فيه محل تأمل للاستغناء باشتراط أحدها عن الا حر فاللائق الاكتفاء باشتراط احدها كالجهور تأمل (قوله أو بأنه)

فى المعرفة والجهالة وهكذا. وأن ناقض التعريف مستدل وموجهة مانع فلك أن تمنع عدم الجمع أو المنع أو بطلان التعريف الفير

المستفادة من اشتراط الحلاء اعنى ان هـذا التعريف ليس باخني من المعرف فان التعريف اذا كان مستازما للدور كمعريف الملكات باعدامها كان أخنى من المعرف حيث يعرف الثانية بالأولى دويب العكس (قوله وان ناقض التعريف) كناقض الدليل والمدعى الغير المدلل بالجريان أو استلزام الفساد (قوله مانع) الاشمل سائل أو هو من المنع بالمعنى الأعم ( قوله أن تمنع ) منع الصغرى ( قوله أن تمنع ) يها المعرف الصائر مانعا (قوله أو المنع) مجردا أو مستندا بتحرير المعرف أو التغريف في الشقين (قوله أو بطلان) منع الكبرى و بأنه مشتمل على لفظ مشترك أوعجاز بلاقرينة تأمل ( قوله وأن ناقض التمريف ﴾ معطوف على قوله أن التمريف فلو قال يوان ناقضه لكني إلا أنه أقام المظهر مقام المضمر لطول الفصل هذا عدوان الاستدلال مأخوذ في مفهوم النقض فني حمل المستدل على الناقض مسامحة عدولو عسير عنه بالمعترض لكان أحسن وأن معنى كو تهمستدلا أن الاعتراض على التعريف ليس إلا بدعوى بطلانه واقامة الدليل عليه ( قوله موجهه ) هل للموجه في مقابلة نقض النعريف النقض الاجمالي الحقيقي والمعارضة التحقيقية أم لا. كل محتمل عدوظاهر قرلة ما لم يشعر بالثانى ولذا لم يقل سائل عدو يحتمل أن يراد به المعنى الاعم وكا ته عدل عن السائل ليشارك قوله و أن نافض الخ في التجوز ( قوله ان تمنع ) أي الصغرى مجرداً أو مستنداً بتحرير المعرف أو أجزاء التغريف مع قرينة تدل على المرادأو تحرير مادة النقض وَهُلَ يَجُورُ الْجُوابِ بِتَعْبِيرِ أَجِزَاتُهُ كَلَا أَوْ بِعَضًا \* الظَّاهِرُ لَعُمْ قَيَاسًا عَلَى مامر في الدليل ( قوله أو بطلان ) منع للفساد الملحوظ في الصغرى فأنها

الجامع أو الغير المانع بناء على أن المساواة ليست بشرط عند المتقدمين. وأن تمنع استلزام الدور أو التسلسل أو بطلانهما بناء على أن الدور المعى والتسلسل في الامور الاعتبارية ليسا بمحالين

لكنه انما يتجه لولم يقيد الناقض البطلان في السكبرى بقوله عند المتأخرين والا فلا مجال لمنعها \* وكائن في قوله بناء الح اشارة الى هذا لا انه سند (قوله بناء) أى مجردا أو بناء النح (قوله بناء) أى مجردا أو بناء النح (قوله أو بظلانهم) اما منع للقضية الحكمية ان أراد الناقض بالدور والتسلسل المحالين أولا كبرى ان أراد بهما المطلق وان سبق في النقض الحقيقي انه لا مجال لمنع الكبرى \* وبالجملة ان ذلك منع للصغرى تارة وللكبرى أخرى (قوله وان منع المساواة) منع للصغرى (قوله بناء)

فى قوة أنه مستلزم لفساد عدم الجمع مثلا ومنع للصغرى تارة وللكبرى أخرى \* تقريره ان أردت بالصغرى ما ذكر فهى بمنوعة و إلا فالكبرى بمنوعة وكذا قوله الا تى أو بطلانهما الخ \* ولاينافيه قوله المار ولا مجال الخ لجواز حمله على منع الكبرى على وجه التعيين لا الترديد \* وقد مر منا توجيه آخر فنذكر (قوله بناء) أى مستندا بأن المساوات الخ أو بأن النعريف لفظى فيجوزكو نه أخص أو أعم لكن إنما يصح السندان اذا الميكن التعريف مباينا فكل منهما سند أخص (قوله ليست بشرط) أى إذا لم يكن التعريف مباينا فكل منهما سند أخص (قوله ليست بشرط) أى في المعرف التام دون الناقص حداً كان أو رسما كما في شرح المواقف في المعرف التام دون الناقص حداً كان أو رسما كما في شرح المواقف والتسلسل اللازم منه في الامور الاعتبارية وها جائزان (قوله ليسا والتسلسل اللازم منه في الامور الاعتبارية وها جائزان (قوله ليسا عندالين) قضية جواز أخذ أحد المتضايفين في تعريف الاكرلان المحذور

وان تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على أن الخفاء والوضوح مما يختلف بحسب الأذهان كأن يقول السائل تعريف كل من المنع والنقض والمعارضة فاسمد لأن تعريف المنع غير صادق على منع المدعى الفير المدلل وتعريف النقض غير صادق على نقضه وكذا تعريف المعارضة غير صادق على المعارضة

مجردا او النخ ( قوله على ان الخفاء الخ ) سند مساو وكان المناسب لما سبق أن يقول أو بطلائها بناء على النخ (قوله كان يقول) مثال للابطال بأنه غير جامع والجواب عنه بمنع عدم الجمع مشتنداً بتحرير المعرف بالفتح ( قوله لأ ن تعريف المنع ) هذا الى قوله من أفراد معرفاتها اشارة الى صغرى دليل الناقض أعنى تعريف كل من تلك الأمود غير جامع لا فراد المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله جامع لا فراد المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله المعرف المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله المعرف ( قوله غيرصادق ) كبرى الشكل الثالث \* وقوله )

اللازم منه دور مبى وهو جائز مع أنه ممتنع \* إلاأن يقال امتناعه ليس لذلك بل لعدم العلم بالنعريف قبل المعرف (قوله تمنع) منع الصغرى (قوله بناء على الحره مع أنه المناسب لما سبق لعدم صلاحية اختلافهما لكونه مبنى عليه لمنع البطلان \* نم الاولى حذف الخفاء لان المقصود اثبات الوضوح إذ هو المشترط (قوله مما يختلف) أى فيجوز أن يكون واضحا عند شخص خفيا عند آخر (قوله تعريف كل الح) الظاهر أن هذا دعوى وقوله لان تعريف الى قوله معرفاتها صغرى دليلها وقوله وكل تعريف الح كبراه هذا \* ولوقال غير جامع بدل فاسد لكان أولى لان عريف الح فيراه ما أشار اليه بقوله لان تعريف الح فيكون صغرى دليل الصغرى وكبراه ما أشار اليه بقوله لان تعريف الح فيكون صغرى دليل الصغرى وكبراه ما أشار اليه بقوله لان تعريف الح فيكون في كلامه إيماء إلى أن صغرى دليل الشفل لعدم الجم مثبت بقياس من الشكل الثالث أعنى أن

التقديرية مع أن كلا منهامن أفراد معرفاتها وكل تعريف هذا شأنه فاسد \* فتمنع كون كل منها من أفراد المعرف مجرداً أومستندا بأن اطلاق المنع والنقض والمعارضة عليها مجاز كما عرفت والتعريفات للمعانى الحقيقية \* واعلم أن التعريف والتقسيم

الا في مع أن كلا منها صغراه (قوله وكل تعريف) كبرى (قوله فتمنع) أيها المعرف الصائر مانعا. منع للصغرى باعتبار قيدالمحمول تأمل (قوله كون كل) منع لصغرى الشكل الثالث في الاصل موجب لمنع صغرى دليل النقض (قوله بأن اطلاق) أى بتحرير المعرف وهو أن اطلاق المنع الح (قوله الحقيقية) أى المراد بالمنع والنقض والمعارضة ماهو بالمعنى الحقيقي لا مايشمل المجاذى (قوله والتقسيم) بقسميه الا تيين الحقيقي والاعتبارى (قوله لا ينقضان) نقضاً شبهيا أو اجماليا

فردا كذا من أفراد المعرف وهو خارج عن التعريف ينتج بعض ماهو من أفراده خارج عن التعريف فعلى الاول قوله الآتى فتمنع كون الخمنع الصغرى باعتبار قيد المحمول وعلى الثانى منع صغرى دليلها باعتبار نفسها مستندا بتحرير المعرف بالفتح ( قوله مع أن الخ) الاولى مع أنها من أفرادها ليكون على التوزيع ولا يحتاج الى المتحل فى اضافة معرفاتها على أنه يوهم كون كل من الثلاثة من أفراد المنع والنقض والمعارضة (قوله بأن اطلاق المنع) هدذا حقيقة جواب بتحرير المعرف \* جعله سندا ليكون المعرف معترضا على دليل الناقض صريحا فانه لو جعل وظيقة ليكون المعرف معترضا على دليل الناقض صريحا فانه لو جعل وظيقة مسقلة لم يكن كذلك وانرجع اليهما لا (قوله والتعريفات) أى ويراد بالمانى الحقيقية ( قوله أن التعريف ) أى ولوحداً تاما كما هو المتبادر \* وفيه عفالفة لما في البرهان من ابطاله بالفرد المجوز

الاستقرائي لا ينقضان إلا بفرد محقق في نفس الامر \* وأما الابحاث الواردة على الدعاوي الضمنية في التعريفات كان يقال

(قوله لا ينقضان) بخلاف التقسيم العقلى بقسميه الحقيق والاعتبارى فانه ينتقض بقسم مجوز الوجود كقسم محقق الوجود كما سيأتى (قوله إلا بفرد) اضافى تأمل (قوله وأما الابحاث) من المنع المجازى والنقض الشبيهى والمعارضة التقديرية \* وكأنه للاشارة الى الانواع الثلاثة أتى بسيغة الجمع (قوله الضمنية) أى المأخوذة باعتبار حمل بعض المعقولات الثانية على التعريفات وأجزائها (قوله فى التعريفات) الغير المستفادة من الشرائط (قوله أو أنه جنس) ودفع ذلك سهل فى المفهومات الاصطلاحية

(قوله الاستقرائي) بخلاف النقسيم العقلى فانه يننقض بقسم مجوزاً يضا (قوله لاينقضان) أي باعتبار شرائط محتها فلارد أن كلامه يفيد نقض التعريف خرد محقق فينافي ماسبق من أنه لايتعلق بنفس النعريف منع ولا نقض ولا معارضة \* لا يقال المذكورسا بقا ليس عدم تعلق النقض بل الباقيين \* لانا نقول ترك التصريح به بقرينة المنال لا نه نقض شبيهي كاترك مناهم ابقرينة النصريح بهما كامر (قوله إلا بفرد) كان الحصر متوجه الى القيد أي لا ينقضان بفرد إلا بمحقق فلا عاجة الى جعل الفرد اضافيا الا بحاث ) دفع لما يقال مجب على المصنف ال يذكر هذه الا بحاث كاذكر الا عاد أن النقض قد يكون باستازام الدور أوالتسلسل (قوله واما الا بحاث ) دفع لما يقال مجب على المصنف ال يذكر هذه الا بحاث كاذكر الا عاد أن الدعاوي الضمنية المستفادة من الشرائط \* وحاصله الا بحاث الواردة على الدعاوي الضمنية المستفادة من الشرائط فيا مر في فصل الدعوي من الا بحاث المتعلقة بالمدعى الفسير المدلل قبلا عاجة الى ذكرها مختلف ما يتعلق بالدعاوي المستفادة من الشرائط فان لها احكاما تخصها (قوله في التعريفات) اى في حمل شيء على التعريف فانه اذا قبل هذا التعريف حد تام فقد تضمن دعوى ان جزءه التعريف فانه اذا قبل هذا التعريف حد تام فقد تضمن دعوى ان جزءه التعريف فانه اذا قبل هذا التعريف حد تام فقد تضمن دعوى ان جزءه التعريف فانه اذا قبل هذا التعريف حد تام فقد تضمن دعوى ان جزءه

الإنسلم أنه فصل أو أنه جنس وهكذا فداخلة فيما سبق

صعب جداً في الحقائق الخارجية والأمور الاعتبارية الكائنة بحسب نفس الامر (قوله وهكذا) أى أو أنه حد أو أنه خاصة لازمة (قوله فداخلة) كأنه لم يكتف في الابطال باعتبار الشرائط بدخوله فيا سبق مع كونه بحثاً وارداً على المدعى الغير المدلل الضمنى أيضاً بل ذكره مع طريق دفعه تفصيلا وأوضحه بذكر المثال لكثرة وقوعه وقلة ماعداه من الابحاث (قوله فيا سبق) أى في الابحاث الواردة على المدعى الغير المدلل فذكره ذكر لها (قوله انكنت) أقول كما أن التعريف تصوير محض لا يتعلق به مامر إلاباعتبار شرائط صحته كذلك كل من التقسيم والتوضيح بالمثال تصوير محض \* ومن ثم قال المصنف في برهانه ومن قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال والتقسيم \* وقال عبد الحكيم في حواشي حواشي الضيائية إن تقسيم الكلمة بعد تعريفها تصوير ثانوي فلا يتعلق بهما ماذكر إلا باعتبار شروط صحتهما فالا ولي تعرض المصنف فلا يتعلق بهما ماذكر إلا باعتبار شروط صحتهما فالا ولي تعرض المصنف فغير ملتفت

الاعم جنس قريب والمساوى فصل قريب وهكذا (قوله أو انه جنس) وجوابه ببيان أنه جنس أوفصل وهو صعب فى التعريف الحقيقي والمفهو مات الاصطلاحية ان لم يعلم ما اعتبر هالمصطلح الاول لاشتباه الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة بخلاف ما إذا علم ما اعتبره فاطلاق القول بأن دفع ذلك سهل فى المفهو مات الاصطلاحية ليس على ما ينبغى \* فان قيل هو سهل فى المعريف الحقيقي لقول المناطقة بأن نوط ما إذا كان له خواص مترتبة فاقدمها يعتبر ذاتيا \* قلنا لايلزم من اعتباره كذلك كونه ذاتيا فى مترتبة فاقدمها يعتبر ذاتيا \* قلنا لايلزم من اعتباره كذلك كونه ذاتيا فى

قاسما فتقسيمك إما عقلي وهو الذي يحكم العنقل بمجرد تصور أقسامه بانحصار المقسم فيها

اليه حيث لم يتركوا الدخل فيما فيه دخل ولا الدفع بقدر الامكان (قوله قاسما) للكلى المؤثيات الاضافية أوالكل الى الأجزاء كتقسيم الجسيم المركب الى العناصر الاربعة (قوله يحكم العقل) أى تكون القضية المأخوذة من المقسم والانحصاد في الأقسام من الأوليات لكن قد تكون خفية لخفاء تصور الأقسام ولذا تقبل المنع وينبه عليها ببيان وجه الانحصاد (قوله تصوراً قسامه) يعنى يكون بين الاقسام انفصال

الواقع \* نعم رعا يحصل الظن به لكن المطلوب هواليقين (قرله قاسما) أى للكلى الى جزئياته الاضافية كما هو المتبادر أوله وللكل الى الاجزاء وهو تحليل الكل الى أجزائه الخارجية أو الذهنية \*والفرق بينهماأنه لا يجوز فيه ذكر أداة الانفصال ولا حمل المقسم على كل قسم منه من حيث أنه جزؤه بخلاف تقسيم الكلى هذا \* ولو قال مقسما لكان أوفق وأولى (قوله فتقسيمك) التقسيم من قبيل الرسم الناقص كا صرح به في البرهان فافراده بالذكر لا حكام تخصه (قوم اما عقلي) اشارة الى أن الكلام في تقسيم الكلى الى جزئياته لا ن التقسيم الدكل الى أجزائه فيه بخلاف الاستقرائي فإنه يكون فيه وفي تقسيم الدكل الى أجزائه كمتقسيم الجسم المركب الى المناصر الاربعة \* وخص الكلام به لامكان ارجاع الثاني اليه بأن يراد ما يتضمنه الدكل فإن أجزاء الكل جزئيات لما يتضمنه على ماقاله السيد قدس سره (قوله بمجرد تصور) أى المجرد عن ملاحظة الاستقراء ونحوه لاعن ملاحظة الانحصار فلا يرد أنه يلزم كون الانحصار فلا يرد أنه يلزم كون الانحصار وليس كذلك

كتقسيم المفهوم الى الموجود والمعدوم وتقسيم العدد إلى الزوج والفرد والفرد وإما تقسيم استقرائي وهو الذي ليس كذلك كتقسيم السند الى الاقسام الأربعة المتقدمة فان العقل يجوز أن يكون السندمباينا

حقيق أو منع خاو (قوله ليس كذلك) إن اكتنى في هذا التعريف بذلك فهذا التقسيم عقلى وان زيد فيسه الاحتياج الى تتبع فاستقرائى حاصر. ان قيل بأن القطعى مجرد احتمال وأن الجعلى من الاستقرائى. وغير حاصر ان لم يقل بذلك فتأمل (قوله مباينا) وكذا يجوز كونه عينا تأمل

(قوله كتقسيم المفهوم) في هذا المثال ردعلى من زعم أن الوجود ليس موجوداً وإلا لوم التسلسل ولا معدوما وإلا لوم اتصافه بنقيضه (قوله وتقسيم العدد) ذكر هذا المثال تنبيها على أن الانحصار قد يكون محل الوفاق كما هناوقد لا كافي المثال الاول (قوله وإما تقسيم استقرائي) حصر التقسيم فيهما موافق لما رجعه عبد الحكيم في حواشي التحرير فانه قسمه اليهما م قال ومنهم من قسم القسم الثاني الى ما يجزم العقل بالدليل الدال على امتناع قسم آخر أوالتنبيه عليه وسما هقطعيا والى ماسواه فسماه استقرائيا \* والحصر الجعلي استقرائي في الحقيقة إلا أن لجمل الجاعل مدخلا فيه انتهى لكنه ربع القسمة في حواشي الفوائد الضيائية وعد الجعلي قسما اعتبرها القاسم (قوله وهو الذي الماكنة واحتياح الى التتبيع والاستقراء ليدخل النقسيم القطعي والجعلي في الاستقرائي (قوله يجوز) يتجه أنه ينافي كون السند لتقوية المنع لان المباين مضر بالسائل \* ويجاب بأن ينافي كون السند لتقوية المنع لان المباين مضر بالسائل \* ويجاب بأن المعتبر فيه هو التقوية الحسب زعمه لا بحسب الواقع و إلا لم يجوز الاعم مطلقا أو من وجه

أيضاً لكن لم يوجد ذلك كما قيل وكل منهما إما حقيق وهوالذي لم يتصادق أقسامه في شيء واحدولو باعتبارات وحيثيات مختلفة

(قوله كاقيل) قائله ميراً بوالفتح في حواشيه (قوله وكل منهما) أى من المقلى والاستقرائي (قوله وهو الذي الح) ويعرف هذا القسم أيضا بضم قيود متباينة الى مفهوم كلى يحصل بانضام كل قيد قسم كا يعرف القسم الاسلى بضم قيود متخالفة الى ذلك ليحصل بانضام كل قيد قسم خالف (قوله أقسامه) أى شيء من قسمي أقسامه ان كان له ثلاثة أقسام أو قسمان ان لم يكن له إلا قسمان (قوله أقسامه) ان لم يحمل شيء أقسام أو قسمان ان لم يكن له إلا قسمان (قوله أقسامه) ان لم يحمل شيء منها على الأخرير باعتبار شيء واحد (قوله مختلفة) وأما المتصادق الاقسام ففاسد كما إذا كان بين قسمين منها عموم مطلق أو من وجه ثم إن فساده في الواقع لا ينافي تجويز العقل اياه فلا يكون تقسيم

ووله نكن لم يوجد) قد يقال العلم بعدم وجود المباين متوقف على تتبع جميع الجزئيات وهو محال فاللائق نني العلم بالوجود لانني الوجود (قوله وكل منهما) لم يقل وهو إما الح لئلا يتوهم عود التنمير الى التقسيم الاستقرائي ولا وأيضا إما الح للتنصيص على جريان هذا التقسيم في كل من العقلي والاستقرائي (قوله اما حقيقي) هذا تقسيم عقلي \* إذ المتصادق الاقسام باعتبار واحد فاسد وهو ينافي في تجويز العقل إياه إذ المراد بالقسم المجوز هو الغير الفاسد \* وإلا لما صح جعل تقسيم الكلمة الى الاقسام الشلائة حين عدم زيادة القيد الا تى عقليا لجواز أن يوجد قسم لم يثبت له الدلالة على المعنى لكنه فاسد لاعتبارها في المقسم فتأمل (قوله لم يتصادق) لحصوله من ضم قيود متباينة الى المقسم هذا والمراد بالصدق هناهوالتحقق ولهذا عدى بكلمة في \*وما يقال إن النسية بين الاقسام من النسب بين المفردات وهي معتبرة بحسب

مثاله من العقلى ما تقدم ومن الاستقرائي تقسيم العنصر الى الاقسام الأربعة \* وإما تقسيم اعتبارى وهو التقسيم المتصادق الاقسام باعتبارات مختلفة مثاله من العقلى تقسيم الكلمة الى الأقسام الثلاثة ان اكتنى في تعريف الحرف عا لايدل على معنى مستقل في نفسه. ومن الاستقرائي تقسيمها اليها إن زيد في تعريفها كونها آلة

التقسيم الى الحقيق والاعتبارى عقليا فتأمل (قوله يما لا يدل الخ) النفي متوجه الى قيد الاستقلال فكانه قال بما يدل على معنى غير مستقل

الصدق بمعنى الحل فالمراد به الحل وكلة فى لاعتبار المدخول ففيه أن هذه القاعدة أغلبية ولذا قال بعضهم ان النسب بين الدلالات الشلات المطابقة وأخويها بحسب الصدق والتحقق مع أنه من المفردات ولوكان بمعنى الحرل لكان الانسب أن يقول على شيء الخ (قوله أقسامه) كان المراد بالجع ما فوق الواحد فلا يرد أنه يفهم منه أنه لوكان للمقسم ثلاثه أقسام فأ كثروتصادق قسمان منهافى شيء باعتبارات كان التقسيم حقيقيا وهو فاسد \* وما يقال من أن تلك الارادة مخصوصة بغيرالتماريف غير بين ولا مبين به وتأويله بأن المراد شيء من قسمي أقسامه أوقسمان بعيد (قوله من الاستقرائي) الاخصر الاولى هنا وفيا يأتى ترك من (قوله وإما تقسيم اعتبارى) قد يعرف بضم قيود متخالفة فى الجلة الى المقسم لتحصيل أقسام متبايئة مفهوما لاما صدقا (قوله باعتبارات) لاباعتبار واحد كان يكون بين قسمين منها مساواة أو عموم مطلق أو من وجه فانه فاسد (قوله على معنى مستقل) أى باعتبار نفسه أو مرادفه فلا

اللاحظة الغيرفان لفظ من يكون حرفاً واسماً باعتبار دلالتين وكذا لفظ على يكون حرفاً وفعلا باعتبارهما

(قوله لملاحظة الغير) فانه إذا قيل الحرف مالايدل على معنى مستقل في نفسه وكان آلة لملاحظة الغير فالعقل يجوز أن يكون للكامة قسم آخر هو مالا يدل على معنى مستقل في نفسه ولم يكن آلة لملاحظة الغير إلا أنه لم يوجد (قوله فان لفظ الح) علة لكون تقسيم الكلمة الىالاقسام الثلاثة اعتباريا على كل من التقديرين أعنى تقدير الا كتفاء والريادة (قوله واسما) أى اذا أول بهذا اللفظ أو كان يمعنى البعض كاقيل ان من في قوطم ومن خصائص المنادى الترخيم بمعنى البعض واضافته كاضافة حب رمانك (قوله حرفا وفعلا) كما يكون اسما إذا أول بهذا اللفظ أو كان يممنى الفوق هفدت من عليه بعد ما تم ظمؤها (قوله باعتبارها) أى

هذه الريادة تأسيسا كما هو الاصل لا تأكيداً لما قبله (قوله فان لفظال أى فيكون تقسيم الكلمة الى الاسم وقسيميه على تقدير الاكتفاء والريادة اعتباريا (قوله واسما) أى وفعلا من مان يمين للامر المخاطب وقوله الآتى وفعلا أى واسماكما في غدت من عليه ففي كلامه احتباك (قوله دلالتين) أى الدلالة على المعنى الغير المستقل والدلالة على المعنى المستقل \* ولم يقل باعتبار الدلالة أوعدمها مع أنه أنسب بقوله فى تمريف الحرف مالا يدل الحاشارة الى أن النفى فى تعريفه متوجه الى قيد الاستقلال فكانه قال مادل على معنى غير مستقل فيتحقق الدلالة فى الحرف \*ومن فكانه قال مادل على معنى غير مستقل فيتحقق الدلالة فى الحرف \*ومن فكانه قال مادل على معنى غير مستقل فيتحقق الدلالة فى الحرف \*ومن فكانه قال مادل على معنى غير مستقل فيتحقق الدلالة فى الحرف \*ومن فكانه قالما لذا والدالة وعدمها بطريق التغليب كافى القمرين فى الكتابة والتنفيظ وعلى القعلية موافقة لما تلفظ الاكتابة والتنفيظ وعلى القعلية موافقة لها تلفظ الاكتابة والتنفيظ وعلى القعلية موافقة لها تبلفظ الاكتابة والتنفيذ والمنابة والتنفيذ والتنفيذ والمنابة والتنفيذ والقيابة موافقة الما تكتابة والتنفيذ كانه تنابة أنه المنابة والتنفيذ والتنفيذ موافقة الما تكتابة والتنفيذ والتنفيذ موافقة الما تلفيلا الكتابة والتنفيذ وا

وكذا لفظ ينصر وكذا سائر الافعال فانها باعتبار كونها مؤولة بهذا اللفظ تكون اسما فى قولنا نصر فعل ماض فالتقسيم العقلى ببطل بمجرد تجويز العقل قسما آخر دون الاستقرائى \* والحقيق

نظرا الى التلفظ و إلا فيكتب بالا لف اذا كان فعلا (قوله فالتقسيم العقلى) تفريع من التعريفات السابقة للاقسام الاربعة التقسيم (قوله العقلى) حقيقيا أو اعتباريا (قوله يبطل) أى فيصير استقرائيا (قوله قسم آخر المفهوم بطريق الاولوية (قوله دون الاستقرائي) هل يبطل الاستقرائي بعدم تجويز العقل اسما آخر الظاهر نعم (قوله دون الاستقرائي) وكل من العقلي والاستقرائي يبطل بشمول أقسامه بما ليس من المقسم \*وبهذا يتم التفريع الاستقرائي وقد سبق أن الاستقرائي تعرض له هنا لعدم تفوعه عما سبق (قوله دون الاستقرائي) وقد سبق أن الاستقرائي يبطل بتحقق قسم آخر أيضاً (قوله والحقيقي) سواء كان من العقلي أو يبطل بتحقق قسم آخر أيضاً (قوله والحقيقي) سواء كان من العقلي أو

بالالف ولعله أشار به الى أن المدار هو الاتحاد اللفطى لا النقشى (قوله وكذا لفظ ينصر) أى مثل ماذكر فى تصادق القسمين فيه لفظ الح بهنم أنه كم يكتف بما سبق تنبيها على الاحتمالات الثلاث المتصورة حين تصادق القسمين لكن الاخصر الاولى ترك قوله كذا بعد قوله ينصر وأنه يؤخذ من أن تصادق القسمين كاف لكون التقسيم اعتباريا فالمراد بالاقسام فى تمريفه مافوق الواحد (قوله كونها مؤولة) هذا التأويل جار فى جميع أفراد الحرف أيضاً (قوله تكون امما) أى وإلا لم يصح الاخبار عنه فى قولنا الحلان الاخبار عن الشىء من خواص الامم (قوله فالتقسيم) اعلم قولنا الحلان الاخبار عن الشىء من خواص الامم (قوله فالتقسيم) اعلم أنه يشترط فى التقسيم الحقيق كون كل قسم أخص مطلقا من المقسم إذ لو كان مباينا له لام كون قسيم الشىء قسماله به ولو ساوا مازم تقسيم الشىء

يبطل بالتصادق مطلقا والاعتباري لا يبطل بالتصادق في شيء

الاستقرائي (قوله مطلقا) أي باعتبارات أوباعتبار (قوله مطلقا) أي فيكون اعتباريا ان كان التصادق باعتبارات (قوله والاعتباري) أي مطلقا من الاستقرائي والعقلي (قوله بالتصادق) أي تصادق الاقسام باعتبار شيء واحد

الى نفسه \* ولوكان أعم من وجه أو مطلقالزم انقسام الشيء الى قسيمه \* ويشترط فيه أيضا كون الاقسام متباينة \* وأما في الاعتباري فيجوز كون الاقسام متساوية بحسب الخارج ومتباينة بالاعتبار ، وكذا مساواة المقسم مع كل منها في الخارج لكن بشرط كونه اخص مطلقا من المقسم بحسب التعقل وإن كل تقسيم متضمن لدعوى حصر المقسم فى اقسامه مالم يقترن بما يفيه خلافه وهو ان كان عقليا اشترط فيه عدم تجويز العقل قسما آخر أو استقرائيا اشترط فيمه عدم وجدانه في الواقع فاذا اختلشي من ذلك بطل التقسيم \* والى بعض ذلك اشار بقوله فالتقسيم الخ (قوله والحقيقي) لو قال ويبطل الحقيقي بالتصادق مطلقا والاعتبارى بالتصادق باعتبار واحدكما إذا الخ لسكان اخصر واولى \* تم ان كان بطلان الحقيق بالتصادق باعتبار واحد خرج عن كونه تقسما وإلا صارتقسمااعتباريا (قوله يبطل) أى فينقلب استقرائيا كاينقلب الاستقرائي حقيقيا إذا لم يجوز العقل قسما آخرلان المعتبر فيهعدم الجزم بالانحصار عقلا هذا \* ويبظل كل منهما بتحقق قسم آخر (قوله بالتصادق) أي بتحقق احدد القسمين مع الاكتر في شيُّ سواء كان تمام الافراد لكهما أو لاحدها أو لم يكن فما ذكره صادق بما كان بينهما مساواة أو عميوم وخصوص مطلق أومن وجه. ويعبرعرنا عن الشق الثاني منها بالتداخل ايضا (قوله بالتصادق) سواء كان بين بعض الاقسام أو بين

بالاعتبارات لكن يبطل أيضاً بالتصادق باعتبار واحد كما إذا قسمنا الانسان الى ساكن اليد وإلى الكاتب والى متحرك اليد فان القسمين الاخيرين متصادقان

قوله لكن يبطل) الظاهر أنه يبطل بعدم التصادق أيضا (قوله يضا) كالحقيقي (قوله متصادقان) وكذا الاولان اما لتساومها ان كان جهدة الثاني منهما الامكان سواء كان جهدة الاول الفعل أو الامكان أو لنكون الثاني آخص ان كان جهته الفعل. وجهة الأول ما مر وكذا الاول والأخير أيضا لتساويهما فقط سواء اتفقا في جهتي الفعل والامكان أو اختلفا (قوله متصادقان) صددقا كليا من الجانبين جميعها (قوله يبطل ايضا) وكذا يبطل بعدم التصادق كما هو صريح تعريف الاعتباري فيكون تقسيما حقيقيا (قوله الى ساكن اليد) مشعر بأن سا كن اليد وتالييه اقسام الانسان وعليمه بناء ما سنذكره من النسب بينها \* ويتجه عليه ان القسم مركب من المقسم وقيد من قيوده المقسمة فيكون اخص مطلقا منه وههنا ليس كذلك \* وما قيل من ان القسم قد يكون اعم من وجه من المقسم فكلام ظاهرى منشؤه تسامحهم في بعض المواضع بوضع القيود المقسمة مقام الاقسام وهي لا محالة تسكون اعم من وجه من المقسم اما بحسب المفهوم فقط كما في تقسيم الحيوان الى الناطق وغيره أو بحسب الصدق ايضا كافي مثال المصنف \* ولو صبح ما ذكر لصح عدم اعتبار المقسم في الاقسام وتقسم الشيُّ الى نفسه والى غيره فيما إذا قبل الانسان اما ابيض أو اسود وكل منهما اما انسان أو غيره واللازمان باطلان (قوله الاخيرين) واما الاولان فبينهماعموم وخصوص مطلق لانه إن اربد بساكن اليدما ليس عتحركها بناء على إن التقابل بين الحركة والسكون تقابل الإيجاب والسلب

باعتبار واحد فيجب أن يراد متحرك اليدما عدا الكاتب بقاعدة ان مقابلة العام بالخاص توجب تخصيص العام عا وراءه فالسائل

ان كان جهة الاول منهما الامكان سواء كان جهة الثانى الامكان أيضاً والفعل، أومن أحد الجانبين فقط ان كان جهة الاول الفعل والثانى مامر والمصنف على الثانى حيث قال ان مقابلة العام بالخاص (قوله باعتبار واحد) الاعتبار الواحد للفرد الذى يتصادقان فيه فلا ينافى تقييد أحد القسمين بجهة والا خر بأخرى (قوله فيجب) اشارة الى الجواب بمنع التصادق مستنداً بتحرير القسم الأخير كاسيصرح به بقوله وان تمنع التصادق مستنداً بتحرير القسم الأخير كاسيصرح به بقوله وان تمنع التصادق تفريعه عما سبق بالنظر الى الشق الاول من الشق الاول وبالنظر الى تفريعه عما سبق بالنظر الى الشق الاول من الشق الاول وبالنظر الى فيشمل الحار والفرس والابان كانا متضادين فيشمل الحار والفرس وامثالها بعبقالقول بانهما متساويان ان كان جهة الثانى منهما الا مكان وامثالها بعبقالقول بانهما متساويان ان كان جهة الثانى منهما الا مكان سواء كان جهة الاول هى الامكان أوالفعل ويكون الثانى اخص ان كان

وامثالها همفالقول بانهما متساویان ان کان جهة الثانی منهما الا مکان سواء کان جهة الاول هی الامکان أوالفمل ویکون الثانی اخص ان کان جهته الفعل وجهة الاول مامر لیس فی محله \* نعم لو لم یطلق ساکن الید علی غیر افراد الانسان لتم و هو ممنوع هو بما ذکر نا ظهر ان النسبة بین الاول والاخیر کذلك خلافا لما توهم من انهما متساویان سواء اتفقا فی تینك الجهتین اولا (قوله متصادقان) صریح فی ان النصادق صادق بالعموم والخصوص المطلق وهو کندلك کامر فالمشارکة فیه غیر معتبرة لکن خصه بعضهم عرفا بما کان بینهما عموم من وجه فتعتبر المشارکة فیه فیر معتبرة وفی غیره قاله السیوطی فلاحاجة الی تقصیره بمن (قوله بقاعدة) اشارة وفی غیره قاله السیوطی فلاحاجة الی تقصیره بمن (قوله بقاعدة) اشارة الی ان الجواب بتیمریر المراد لکونه ارادة معنی غیر ظاهر من اللفظ الی بسمع من غیر قرینة (قوله فللسائل) المفرع علیه لا یجب ان یکون

## أن ينقض التقسيم بان قسما كذا

الفق الثانى بشقيه ظاهر، وأمابالنسبة الىالشق الثانى من الشق الاول فلا (قوله أن ينقض) بجريان واحد من المقسم والاقسام فى قسم مع تخلف الا خرعنه فى الشق الاول بشقيه وباستلزام الفساد فى الشق الثانى بشقيه فتأمل (قوله بأن قسما كذا ) النقض بهذا الشق بشقيه يجرى فى كل من التقسيم المقلى والاستقرائى فقوله قسما كذا كناية عن القسم المحقق الوجود (قوله قسما كذا كناية عن القسم المحقق الوجود (قوله قسما كذا ) هذا صغرى الشكل الثالث وقوله وليس بداخل فى الاقسام فى الاقسام كبراه ينتج بعض مامر المقسم ليس بداخل فى الاقسام وقوله فيكون تقسيمك هذا غير حاصر لازم النتيجة وصغرى دليل النقض، وقس على ذلك قوله أوليس من المقسم مع قوله فيكون هذا

علة تامة للمفرع بل قد يكون علة تاقصة قاله الفاضل المزورى في حاشية التحفة فلا يردان تفريعه بالنظر الى الشق الثانى من الشق الاول اعنى قوله أو ليس من المقسم وهو داخل في الاقسام غيرتام ولا ظاهر \* نعم لوكان المفرع هو هذا الشق فقط لكان كذلك (قوله ان ينقض) أى نقضا شبيهيا وكذا له المنع المجازى والمعارضة التقديرية ولم يذكرها لانهما لا يتوجهان إلا بعد تقدير دعوى ضمنية مثل هذا التقسيم حاصر لان التقسيم من المطالب التصورية \* وباعتبار تلك الدعوى يستدل على التقسيم فاندفع ما يقال ان الاستدلال عليه مناف لكو نه من تلك المطالب لانه لا يكون إلا على الحسم (قوله التقسيم) أى باقسامه الاربعة المارة سواء كان المكل الم المحتف ظاهر في الاجزاء بحيث لا يخرج منها شي \* لكن كلام المصنف ظاهر في الاول (قوله فان قسم) أى أو جزأ كذا أو المراد بالقسم ما يعم الجزء (قوله كذا كفارة الموجود بالنظر الى وجعل كذا كناية عن القسم المحقق الوجود بالنظر الى

من المقسم وليس بداخل في الاقسام فيكون تقسيمك هذا غير حاصر أو ليس من المقسم وهو داخل في الأقسام فيكون هذا تقسيما الى الغير أو غير مانع أو بأنه يجوز العقل فيه قسما آخر

تقسيما الى الغير (قوله من المقسم) شق أول من الشق الأول (قوله غير حاصر) أى غير جامع (قوله أوليس من المقسم) شق النقض بهذا الشق بأنه مستلزم (قوله أوليس من المقسم) وقد يعبر عن النقض بهذا الشق بأنه مستلزم لكون القسيم قسما (قوله وهو داخل) ويعبر عن النقض بهذا النقض بأنه تقسيم للشيء الى نفسه والى غيره أو بأنه مستلزم لكون القسيم قسما (قوله أوغير مانع) كلة أولت خيير العبارة (قوله أو بأنه) شق ثان (قوله قسما (قوله أو بأنه) شق ثان (قوله يجوز العقل) أى بان هذا النقسيم تقسيم يجوز العقل (قوله يجوز العقل) شق الثانى منه من هذا في العقلى بقسميه الحقيق والاعتبادى شق أول من الشق الثانى منه من هذا في العقلى بقسميه الحقيق والاعتبادى

العقلى والاستقرائي والمجوز الوجود بالنظرالى الاول فقط لم يحتجالى قوله وبانه يجوز العقل فيمه قسما الخه ثم انه يمكن ان يعبر عن النقض بهذا الشق بانه مستنزم لجعل القسم قسما \* (قوله غمير حاصر) الانسب غير جامع (قوله ليس من المقسم) ويعبر عن هذا بانه مستنزم لكون قسم الشي قسما له وهمذا النقض انما يكون اذا كان بعض الاقسام مباينا للمقسم هذا \* وقد ينقض بانه تقسيم للشي الى نفسه وغيره اذا كان بعض الاقسام مساويا للمقسم وباستنزامه كون قسم الشي قسما له اذا كان قسم أخص مطلقا من آخر وبأن القسم أعم من المقسم \* ويجاب بتحرير الاقسام بحيث يكون المساوى في الاول أخص والاعم في الثاني بتحرير الاقسام بحيث يكون المساوى في الاول أخص والاعم في الثاني مباينا وفي الثالث أخص فاحفظه (قوله أو غير مانع) كلة أو للتخيير في التعبير \* وفي بعض النسخ بالواو وهو أظهر (قوله يجوز) صفة لمحذوف التعبير \* وفي بعض النسخ بالواو وهو أظهر (قوله يجوز) صفة لمحذوف التعبير \* وفي بعض النسخ بالواو وهو أظهر (قوله الاستى أو تقسيم عطف

أوتقسيم متصادق الاقسام وكل تقسيم شانه هذا باطل فهذا التقسيم باطل وناقض التقسيم مستدل وموجهه أيضا مانع فلك أن تمنع كون القسم من المقسم أو عدم كونه من المقسم مجرداً أو مستنداً بتحرير المقسم وأن تمنع دخوله فى الاقسام أوعدم دخوله مجرداً أومستنداً (قوله أو) شق ثان من الثاني (قوله أو تقسيم) عطف على قوله يجوز عطف المفرد على الجملة لها معل من الاعراب وهو جائز لكن الاولى أن يقال انه عطف على الموصوف المقدر أعنى تقسيم (قوله متصادق الاقسام) أو تقسيم غيير متصادق الاقسام آصيلا ( قوله متصادق الاقسام ) ا باعتبارات أوباعتبار واحد في الحقيتي عقليا أو استقرائيا أو بالنائي فقط في الاعتيادي كذلك (قوله وكل تقسيم) كبرى دليل النقض (قوله فهذا التقسيم) نتيجة (قوله فلك) أيها المقسم الصائرمانما (قوله كون القسم) هذا بشقيه منع لصغرى الشكل الثالث المثبت لصغرى دليل النقض (قوله من المقسم) أوعدم دخوله في الاقسام مجرداً أو مستنداً عليه لاعلى يجوز لئلا يتكرر لفظ التقسيم في المعطوف فاعرف (قوله مستدل ) مشعر بانه يجوز للموجه النقض الاجمالي التحقيقي والمعارضة التحقيقية (قوله فلك) شروع في مناصب الموجه \* والظر هل يجوز الجواب بتغيير النقسيم ( قوله بتحرير ) التحرير وظيفة مستقلة \* جعله سند المنع سلوكا للطريق الاحسن كما مر ( قوله دخوله ) الشق الاول ناظر الى الشق الثاني من الشق الاول والثاني الى الاول \* ولو قدم عدم الدخول على الدخول لكان موافقاً للمنعين المارين في كون النشر على ترتيب اللف إلا أنه راعى المطابقة بينهما في تقديم الشق الوجودي ( قوله أو مستندآ ) لو حذفه وقال بعهد قوله وان تمنع التصادق مجرداً و مستنداً بتحرير الاقسام لكان أخصر واشمل \* تم المراد بالاقسام

بحر برالاقسام وأن تمنع تجويز العقل قسما آخر وأن تمنع التصادق مستنداً بتحربر الاقسام فيهما أيضاوأن تجوز التجويز أو التصادق مستنداً بانه استقرائي أو اعتباري كان يقال تقسيم وظائف

بتحرير الاقسام (قوله إوان عنع التجويز) منع لصغرى دليل النقض كالمنع الثانى (قوله مستنداً) أى عبرداً أو الخ (قوله بتحرير الاقسام) عيث يصدق أحدها على القسم المجوز فى الاول ولا يصدق شي منها على شي من أفراد البواقى فى الثانى (قوله فيهما) وبتحرير المقسم فى الاول بحيث لا يشمل القسم المجوز (قوله وان تجوز) منع الكبرى بالنظر إلى الشق الثانى بشقيه إلا أنه إعا يصح لوا بتى التقسيم فى الاوسط فيهما على عمومه أما لوقيد فى الشق الاول منهما بالعقلى وفى الثانى منهما مالحقيتى فلا عبال لمنع هذه الكبرى (قوله كأن يقال) مثال لابطال التقسيم بانه غير جامع وغير حاصر والجواب عنه بمنع عدم الحصر (قوله كأن يقال) أنى بالمثال ليتضح الا بحاث كال الاتضاح مع تضمنه الاشادة

جنس القسم فلا يرد أن هذا يدل على وجوب تحرير كل قسم فينافي قوله سابقا فيجب أن يراد عتحرك اليد الخ لانه تحرير قسم فقط (قوله المجوز التجويز) منع للكبرى بالنسبة الى شقى الشق الثانى وهى وكل تقسيم الخ و عكن جعله منعا للفساد الذى هو قضية حكية فى الصغرى وهذا أنسب بقوله فى بحث النقض ولا مجال الخ (قوله بأنه) نشر مرتب قوله وظائف) ايثار صيغة الجمع لافادة أن كل قسمة وردت على كل كلى فهى بالحقيقة لافرادها \* قال الشارح التركانى للملخص وذلك لان مفهومه من حيث هو لا يقبل التقسيم انهى أو لارادة التمثيل بتقسيم مفهومه من حيث هو لا يقبل التقسيم انهى أو لارادة التمثيل بتقسيم المحوث عنه هناشا مل له كا هو

السائل الى الاقسام الثلاثة المتقدمة باطل لان تجريدالمنع عن السند يدل على جواز الابطال بلا دليل فالابطال من السائل بلا شاهد المدعى المدلل أو الغير المدلل أو الدليل أو المقدمة

الى فوائد متملقة بالفن (قوله لان تجريد الخ) هذا فى قوة قياس مستقيم أى لو جاز المنع المجرد لجاز الابطال بلا دليل لكن الأول جائز فكذا الثانى وهو دليل لقوله فالابطال الخ وهو مع قوله وهو ليس بداخل فى الاقسام قياس من الشكل الثالث مثبت للصغرى المطوية أعنى تقسيم وظيفة السائل الى الاقسام الثلاثة غير حاصر لما تحت المقسم (قوله يدل) وابطال المدعى الغير المدلل بدليل يدل على جواز ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل (قوله فالابطال) صغرى الشكل الثالث (قوله بلا شاهد) تفنن حيث يقول تارة بلا دليل وأخرى بلا شاهد (قوله بلا شاهد) وأما مع الشاهد فم المدعى المدلل إما ممارضة تحقيقية أو نقض حقيقى لكن أسند الى المدعى عجازاً. ولغير المدلل إما ممارضة ممارضة تقديرية أو نقض شبيهى \* وللدليل نقض حقيقى والمقدمة مدللة أولا كالمدعى مدلة أولا كالمدعى كالمدعى كالمدعى مدلة أولا كالمدعى مدلة أولا كالمدعى مدلة أولا كالمدعى كالمدع

شامل لنقسيم السكلى الى جزئياته فلا حاجة الى جعل الاضافة مبطلة المجمعية (قوله لان تجريد) أى عراءه لا تعريته كا قاله الشارح (قوله المنع) أى جوازالمنع المجرد عن السند للمدعى المدال وما بعده يدل الح (قوله الابطال) أى الحسكم بالبطلات فالمراد به المعسنى اللغوى أو فيسة تجريد والا لم يصح قوله بلا دليل لاخذ الدليل فى الابطال كالاثبات عرفا

من الوظائف الموجهة وهو مع دخوله فى المقسم ليس بداخل فى الاقسام وكذا إبطال المقدمة الغير المدللة بدليل بدل على بطلانها وكل تقسيم هذا شأنه باطل \* ويجاب عنه بان كون تلك

فيه (قوله من الوظائف) أى هو داخل في المقسم (قوله الموجهة) أقول لو قال هنا من وظائف السائل وفي الجواب بأن كون تلك والا بحاث منها بمنوع مستنداً بأن المراد منها الوظائف الموجهة له والا بطال من غير دليل قد عدوه مكابرة لكان موافقا لما أسلفه من أن لك أن عنع كون القسم من المقسم مستنداً بتحزير المقسم (قوله ليس بداخل) كبرى الشكل الثالث (قوله في الاقسام) ينتج بعض الوظايف الموجهة ليس بداخل في الاقسام (قوله وكل تقسيم) كبرى ولا مجال لمنع هذه الكبرى (قوله ويجاب) أى منك أيها الصائر مانعا (قوله بأن كون) منع للصغرى المطوية بمنع صغرى دليلها

(قوله مرفله مرفوله من الوظايف) قياسا على المنع المجرد (قوله مع مدخوله) مستغنى عنه بقوله من الوظائف الخفالا خصر الاولى وليس بداخل (قوله وكذا ابطال المقدمة) المقيس عليه للابطال السابق هو المنع المجرد حقيقيا أومجازيا بقرينة التفريع وللابطال هناهو المنع المجازى المستند. وقوله يدل على بطلانها مستغنى عنه فالاوضح الاولى ان يقول ان منع المقدمة الغير المدللة مستندا يدل على جواز ابطالها بدليل (قوله بدليل) متعلق بالابطال (قوله ويجاب عنه) جواب بتحرير المقسم «و عكن الجواب بالنظر الى قوله وكذا ابطال الخ بتحرير الاقسام بنحو يدخل الابطال المذكور في احدها

الابحاث من الوظائف الموجهة ممنوع كيف وقد عدوا الابطال من غير دليل مكابرة كمنع البديهي الجلي \* وأما المنع فطلب الدليل والطلب لا يحتاج إلى شاهد بخلاف الابطال الذي هو الحكم بالبطلان فلا يسمع من غير دليل \* وأيضا قد عدوا ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على فسادها غصبا غير مقبولة أيضا

( قوله الابحاث ) الجُسة ( قوله ممنوع ) هــذا المنع لكونه متوجها الى المقدمة المدللة راجع الى مقدمة من مقدمتى دليلها أعنى ملازمــة القياس الاستثنائي مجازاً كمنع المدعى المدلل ( قوله كيف ) سند المنع

(قوله الوظائف الموجهة) يعنى ان المراد بالوظائف الموجهة التي جعلت مقسما هي التي لم تعد مكابرة وقد عدوا الح فليس من المقسم فوافق ماسبق من ان لك ان تمنع كون القسم من المقسم مستندا بتحرير المقسم فلا حاجة للموافقة الى ان يقول سابقا من وظائف السائل وهنا بان كون تلك الابحاث منها ممنوع مستندا بان المراد منها الوظايف الموجهة وقد عدوا الح (قوله عدوا) ناظر الى الابحاث الاربع الاول \* والاولى ترك قوله قد عدوا هنا ليستفاد صحة ما هنا من تركه وفساد ما سيأتي من صيغة التبرعة فيه قبل البيان بقوله فيه ما فيه (قوله مكابرة) أي منازعة في الكلام لاسكات الخصم لا لاظهار الصواب (قوله واما المنع) أي وأما المنع بلا سند فلم يعد مكابرة لانه طلب الح فقياس الابطال عليه مع الفارق (قوله بالبطلان) في التعبير تارة بالبطلان واخرى بالفساد الفارق (قوله بالبطلان) في التعبير تارة بالبطلان واخرى بالفساد تفنن وا ياء الى اتحادها هنا كا انهما متحدان على القول الاصح عند

## اوفيه ما فيه م

(قوله وفيه ما فيه) كأن وجهه أنه كما يجوزالنقض الشبيهي الذي هو ابطال الدعوى الغير المدالة باستازامها شيئا من الفسادات فليجز إبطال تلك المقدمة بدليل على فسادها اذ الفرق تحكم بحت (قوله وفيه مافيه) إبطال السند المساوى \*

الاصوليين كما في اللب (قوله وفيه ما فيه ) أى في قوله وايضا قد الخ ما فيه وهو ان تلك المقدمة الغير المدللة مدعى غير مدلل فان اثبت الدليل الدال على فسادها خلافها مع تقدير الدليل عليها كان ذلك الابطال معارضة تقديرية و إلا كان نقضا شبيهيا وكل منهما مقبول عند المصنف . لكن يتجه عليه انه عرف الغصب باستدلال السائل على بطلان

ما صبح منعه وهو صادق على النقض الشبهى والممارضة التقديرية فيلزم عدم قبوطما

صواب	طر خطأ	يد في	صف	صبواب	طر خطأ	ه ما شا	صفت
logil	انها ،				الموجود	10	٤
فيتسلسل	فيتسلل		40	او ایراد	اويراد	۱۸	٦
<b>*</b>	ا-۲۱ الجزئي		44	فيلغو	فيلغى	٥	1.
	المطاوب		45	عاملة	طقلة	11	D
	ا الواحدة	1	D	و (بالاستقراء)	بالاستقرا	4	14
كل منعارضة	معارضته	_	44	كا في المطلقة	في المطلقة	77	14
قوله توصلا)	(قنوله يقينيا)			ولوتغايرت			»
ے هنا	هـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	10	D	السطيح ماا نقسم	«السطح «	٨.	17:
آخر ''	الاخر	٨	٤٠	في جهتير "	والثالث»		
أو غيرهما	وغيرها	14	D	فقط والثالث»			
محمدوله	ا وحموله	٧	»	وقال	خال	٣	4+
من	نى	٥	د ۱	ملك ما	وضع ما	<b>\</b> \	44

صفحة سطرخطأ صواب بصفحة سطرخطأ صواب ا ١٨ اعممانه و أعم منه و ممالا أو مبيانيا أو مباينا ٢٥ ١٥ دونه فيلا دون فلا ٨٨ ٩ الخ أى هذا الخ هيذا ه مين الآتي من « د ١٠ لوكان المنع لوكان المعني « ٨ مافىضمن بعض مافى بعض ٨٩ ٨ المشتملة البسملة المشتملة « ۱۲ أومركما أومركباناقصا « ۱۰ بتحرين بتحرير ۱۷ أو ضمير أو ضميره ٥٠ ١٥ فلو سلم ولو سلم ٧٥ ٦ لبيان لابطالها ببيان « ٢١ روايته ليحصر رواية ليحصل العامرة الميدا من المبدأ من المبدأ من المبدو ١٦ ٦ ينتج لاينتج ١٩ ٩٨ ١٠ الحمد الحمل ٣ والأعم وغير الأعم ٥ ٢٢ التعريف التعريف بالتعريف 78 11 1 .. lagia ۱۸ استطرادای استطرادی ۱۰۱ ۳ باخنی ٦٣ ١٤ المنع هناك المنتي هناك ٢٠١ ١١ ومنع أو منع ٧٧ ١٦ استلزامها استلزامه » ٢٢ قضية جواز قضيته جواز « ۲۲ فهو وهو ۱۱۱ صحتها صحتها ٩٩ ١٥ فالمنعمع فالمعنى مع » ١٦ جعل الفرد جعل الحصر ٧٣ ٨ كان كان المناقشة المناقشة في المناقشة في المثال « ۱۲ عن المعارضة من المعارضة (۱۰۷ ه. قوم قوله ٥٧٥ جملهامقسالها جعله مقسالها ١٠١ م يحصل ۷۹ ۷ علی صورة فی صورة « ۱۷ ینافی تیجویز ینافی تیجویز ٨٠ ٢٠ و المملل أو المملل ١٠١١ مع أنه مع انها ١٧ ١٧ ولاينتج حيث لاينتج ١١١١١ غدت كقوله غدت ۲۲ مطویة مطوی ۱۱۲ ۱ اسما آخر قسما آخر ٧ ويندفع ويدفع أ ١٧ من أن منه أن

ーファンシュー

قال فى كشف الظنون آداب الفاصل شمس الدين محمد بن اشرف الحسنى السمر قندى الحكيم المحقق صاحب الصحائف والقسطاس المتوفى فى الحدود سنة « ٣٠٠ » وهى أشهر كتب الفن الخ ثم ذكر شروحها وحواشيها راجعه

## التالج

المنة علينا لواهب العقل \* هذه رسالة في آداب البحث يحتاج اليها كل متعلم لتكون حافظة له في البحث من الضلالة \* وتسهل عليه طريق الفهم والتفهيم \* وهي وان كانت متداولة بين المحققين لكنها ما كانت منظومة في سلك \* ولا مجموعة في عقد \* اردت نظم منثورها \* وجمع مأثورها تحفة للاخ العزيز ملك الصدور والاعيان إ \* شرف الاماثل والاقران \* نجم الدين عبد الرحمن \* ادام الله تعالى بركته فالتمست إلهام الصواب \* من الحكيم الوهاب \* وهي مرتبة عملي ثلاث فصول \* الصواب \* من الحكيم في التعريفات \* والثاني \* في ترتيب البحث \* والثالث \* في المسائل التي اخترعتها البحث \* والثالث \* في المسائل التي اخترعتها

## ﴿ الفصل الاول في التمريفات ﴾

﴿ المناظرة ﴾ هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهارا للصواب ﴿ والدليل ﴾ هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي آخر بطريق النظر وهو المدلول ﴿ والامارة ﴾ هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول وما يتوقف عليه وجود الشي ان كان داخلا فيه يسمى ركنا \* وان كان خارجا عنه فان كان مؤثرا في وجوده يسمى علة والا فيسمى شرطا \* والعلة التامة هي جملة ما يتوقف عليه وجود الشي \* والتعليل هو تبيين علة الشي \* والملازمة هي كون عليه وجود الشي \* والتعليل هو تبيين علة الشي \* والملازمة هي كون

الحسكم مقتضيا لا خر \* (والاول) هو الملزوم \* (والثاني) هو اللازم (والدوران) هو ترتيب الشي على الشي الذي له صاوح العلية \* إما وجوداً أوعدما أو معا \* والأول هو الدائر والثاني هو المدار \* والمناقضة هي منع مقدمة الدليل \* والمعارضة هي اقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الدليل الخصم والنقض هو تخلف الحبكم عن الدليل \* والمستندما يكون المنع مبنيا عليه \*

﴿ الفصل الثاني في ترتيب البحث ﴾

اذا شرع المعلل في تقرير الاقوال والمذاهب فلا يتوجه عليه المنع لأرت ذلك بطريق الحكاية إلا أذا انتهض بأقامة الدليل على ما ادعاه فالسائل إما أن عنمه في شي أو لا عنمه فيه أصلا فان لم عنع فظاهر وان منع فاما ان يمنع قب ل تمام دليله وهو أنما يكون على مقدمة من مقدمات دليله او عنم بعد عام دليله وفان منع مقدمة من مقدمات دليله أ قاما أن يقتصر عجرد المنع أو لم يقتصر ﴿ قَالَ اقتصر فظاهر ﴿ وَانْ لَمْ ا يقتصر فاما أن يقول المستند أو لم يقل \* والمستند ما يقوى المنع \* وصوره ثلاثة كما يقول لا نسلم. لم لا يجوز أن يكون كذا أو يقول لانسلم الروم كذا. وأنما يلزمهذا أن لوكان كذا أويقول لانسلم كذا \* وكيف يكون والحال كذا وذلك هو المناقضة \* وان لم يقل المستند بل إيستدل بدليل على انتفاء تلك المقدمة فذلك يسمى الغصب وهو غيير مسموع عند المحققين لاستلزامه الخبط في البحث \* نعم قد يتوجه ذلك إبعد اقامة المعلل الدليل على تلك المقدمة كما سيأتى ذكره \* وان منغ بعد تمام الدليل فذلك المنع على قسمين \* فاما ان لا يسلم الدليل بعب التمام بناءاً على تخلف الحسكم عنه في شيُّ من الصور . أو يسلم الدليسل وعنم المداول ويستدل بما ينافي ثبوت المداول \* والاول هو النقض الاجمالي \* والثاني هو المعارضة فعلمنا أن النقض إما تفصيلي وهو المناقضة المذكورة. أو إجمالي \* وتوجيهه أن يقال ماذكر تم من الدليل غير صحيب لتخلف الحكم عنه في تلك الصورة واما المعارضة فطريقها أن يقال ما ذكرتم وإن دل إعلى ثبوت المدلول ولكن عندنا ما ينفيه \* واذا شرع المعارض في الدليل يصير المعلل ههنا كالسائل عمَّت وبالعكس \* والمعارضة والنقض الاجمالي هايأتيان في مقدمات الدليل أيضا \* وذلك بالنسبة الى تلك المقدمة يكون معارضة ونقضا اجماليا. وبالقياس الى مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة وتفصيلياعلى طريق الاجمالي \* هذا من طرف السائل أما من طرف المعلل فالسائل اذا منع مقدمة من مقدمات الدليل فيلزم عليه دفعه اما بدليل أو بتنبيه كا يقول العالم متغير لانا نشاهد التغيرات فيه من الحركات والا "ثار المختلفة \* وإن أتى المعلل . بدليل ثان فاما أن يمنعه السائل أيضا أو يسلم ذلك مد فان منعه فالاقسام المذكورة تأتى فيه من المناقضة والمعارضة والنقض \* وكذلك إنا أنى بدليــل ثالث ورابع فصاءــداً وحينتذ إما أن ينتهي الى إلزام المانع أو إفحام المملل لآن المملل إن انقطع كلامه بالمنع والمعارضة حصل الالحام والا فلا يخلو من أن تنتهي أدلته الى أمر ضرورى القبول أولا ينتهي \* فان كان الاول يلزم الالزام وان كان الثاني يلزم الالحام لانه حينئذ إما أن يلزم التسلسل من طرف المبدء أوعجز المعلل عن الدليــل ﴿ والثاني ظاهر والاول محال وبتقدير تسليمه يلزم إفحام المعلللانه لاعكنه اثبات أمورلا نهاية لها ﴿ تنبيه ﴾ منع المقدمة لايضر المعلل بأن يكون انتفاء تلك المقتدمة مستلزما لمطلوبه \* وجوابه أن بردد المعلل بأن يقول إن كانت تلك المقدمة ثابتة يتم ماذكرنا الجنوان لم تكن ثابتة يلزم المدعى عد ولنمثل بعض ماذكرنا في مسئلة للنوضيح ﴿ مسئلة ﴾ العالم مفتقر الى المؤثر لا أن العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج أن العالم له مؤثر \* إنان قيــل لا نسلم ان العالم محدث فنقول \* لان العالم متغير وكل متغير خادث \* وهذا ذليل ثان \* أما بيان الكبرى فلان كل متغير هو محل للحوادث وكل ما هو مخل الحيوادث لا يخلو عن الحوادث وكل مالا يخلو

عن الحوادث فهو حادث ينتج أن كل متغير فهو حادث أما بيان أن كل منغير محل للحوادث فهوأن التغير يكون « بانتقال الشي من حالة الى حالة \* و تلك حادثة \* وهي قائمة بذلك المنفير فذلك المنفير محل للحوادث \* فان قيل لانسلم لم لا يجوز أن يكون التغير بزوال ما كان لا بحصول أمر ما كان فيه فنقول النغير لا يخاو من أن يكون بحصول أمر ما كان فيه أو يزوال ما كان \* وعلى التقديرين يكون المتغير محلا للحوادث \* أما الاول فظاهر \* وأما الناني فسلان كونه عسدميا لا ينافي حادثيته ولا وصفيته فاذا ثبت أن كل متغير هو محسل للمحوادث فنقول كل ما هو محمل للحواث فسلا يخلو عن الحوادث لأنه لا يخلو عن قابليسة ذلك الحادث (١) وكل ما لا يخلو عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخلوعن الحوآدث ينتج ان كل ما هو محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث \* وإنما قلنا إن امكان وجود الحادث حادث لان الحادث لاعكن أن يكون أزليا لان الحادث ما كان عدمه سابقا عليه والشي مع كون العدم سابقا عليه لا عكن أن يكون أزليا . واذا لم يكن في الازل يكون إمسكانه حادثا \* فللسائل أن يقول هذا إنما يلزم من أخذ الحادث مع شرط كونه حادثًا. وأما بالنظر الى ذاته فلا وكيف هذا لانه أيلزم أن ينقلب الشي من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وهذه مناقضة بطريق المعارضه لان توجيه أن إيقال ما ذكرتم وان دل على حدوث إمكان الحادث ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لانه لوكان كذلك يلزم الانقلاب وهو محال فان خلص المعلل عن هذا الموضع يقول إذا كان إمكانه حادثًا وتلك القابلية مشروطة بهذا الامكان فتكون حادثة فحينتذ لا يخلو من أن تمكون تلك القابلية من لوازم وجود المنغيراً ولم تكن. فان كانت فثبت أنه لا يخلو عن الحوادت وان لم تكن إمن لوازمه تكون عرضا مفارقاله فقا بليته

<sup>(</sup>۱) وقابليته حادثة لانها مشروطة بامكان وجود الحادث وامكان وجود الحادث حادث فقابليته حادثة واتما الخ نسخه

لتلك القابلية أيضا أمر حادث لما مر وهي اما أن تكون من لوازمه أو لاتكون منها فان كانت فثبت المطلوب وإن لم تحكن فكذلك نقول في القابلية الثالثة فيلزم إما التسلسل أو الانتهاء إلى قابلية لازمة \* والاول باطل قتمين الثاني \* وكل مالا يخلو عن الحوادث فهو حاذث لانه لو كان أزليا لـكانت الحوادث أزليــة وهو محال \* ولقائل أن يقول لا نسلم أن مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث لم لا يجوز أن يكون الشي أزلياً وهو لا يخلو عن الحوادث بأن يكون كل حادث سابقًا عملي الأخر لا الى أول \* ولئن سلمنا ذلك ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لأن كل مالابد له في مؤثرية الله تعالى في ايجاد العالم إما أن يكون ثابتا في الازل أو لم يكن والثانى مستلزم للمحال فتمين الاول لان كل ما لا بد له لمو لم يكن حاصلا في الأزل يكون بعضه حادثًا فحينتُذ يلزم إما كون الحادث قديما أو التسلسل وكلاها باطل لأن كل ما لا بد له في مؤثرية ذلك الحادث لا يخلو من أن يكون ثابتا في الأزل أو لم يكن فان كان ثابتا فيه يلزم قدم ذلك الخادث لامتناع تخلف المعلول حينتذعن العلة كا سلبين وأن لم يكن كل فبعضه حادث والكلام فيه كافي الاول فيلزم إما القدم او التسلسل واذا ثبت أن كل ما لا بدله في المؤثرية حاصل في الأزل يازم أزلية العالم لا نه لوكان حادثا فاختصاص حدوثه بوقت معين لايخلو من أن يكون لاّمن زائد ماكان في الأزل أو لم يكن فان كان الاول يلزم أن يكون كل مالا تدله في الأزل عاصلا وغير عاصل هذا خلف \* وان كان الثاني يلزم رجحان أحد خانتي الممكن لا لمرجح وهو محال \* فان قال المعلل لا نسلم أن الترجيح بلا مرجح محال فذلك المنع مما لا يضر الشَّائل لا ن السَّائل يقول لا يخـلو من أن يكون ذلك محالاً أو لم يكن فان كان يتم ما ذكريًا وإنَّ لم يكن حجَّاز وجود العالم بدون المؤثر فبطل أصل دليل كل محدث فله مؤثر \* وجوابه حينتذ بالنقض الاجمالي وهو كما يقول المعلل ماذكرتم غير صحيح بدليل النخلف في الحوادث

اليومية \* وإذا ثبت أن العالم محدث فنقول كل محدث نمكن وكل ممكن فله مؤثر لامتناع ترجيح أحد طرفى الممكن المساوى للطرف الاسخر بلا مرجيح فيصدق العالم له مؤثر وهو المطلوب الاسخر الفصل الثالث في المسائل التي اخترعتها ﴾ ونذكر هنا ثلاثة منها (الأولى) من علم الكلام (والثانية) من علم الحكاف

نقول واجب الوجود واحد لأنه لوكان اثنين فلا يخلو من أن يكون بينهما ملازمة أو لا يكون \* ولا سبيل إلى شئ منهما فيلزم أن لا يكون بينهما ملازمة لا نه لو كان كذلك يلزم أن يكون بينهما ملازمة لا نه لو كان كذلك يلزم أن يكون بين الواجب وغيره علاقة . وذلك يوجب الاحتياج \* وعدم الملازمة ايضا محال لا نه لوكان كذلك يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يجز ذلك يلزم ثبوت الملازمة بينهما والتقدير المنفكاك بينهما لانه لو لم يجز ذلك يلزم ثبوت الملازمة بينهما والتقدير منع لطيف \* وهو أن يقال إن عنيت بجواز الانفكاك جواز الافتراق منع لطيف \* وهو أن يقال إن عنيت بجواز الانفكاك جواز الافتراق فلا نسلم ان اللازم من عدم الملازمة هو هدذا لجواز أن لا يكون بين الشيئين ملازمة مع ثبوتهما بالضرورة كقولنا كما كان الانسان حيوانا كان الله تعالى موجودا \* وان عنيت به جواز ثبوت أحدها بدون الا خرسواء كان الا خر ثابتا أو لم يكن فذلك لازم . ولكن لم قلتم بأنه محال الا خر ثابتا أو لم يكن فذلك لازم . ولكن لم قلتم بأنه محال

﴿ المسئلة الثانية من الحكمة ﴾

واجب الوجود يجب أن يكون موجبا بالذات لأنه لوكان فاعلا بالاختيار فلا يخلو من أن يكون فعله في الأزل جائزا أو لم يكن \* وكل واحد منهما باطل فالقول بكونه فاعلا بالاختيار باطل \* وانحاقلنا ان كل واحد من القسمين باطل لا نه لو كان فعله أزليا يلزم أحد الأمرين

الممتنعين \* وهو اما كون الازلى حادثا أو كون الفاعل بالاختيار موجبا بالذات لا نه لا يخلو من أن يكون له قصد وارادة فى ذلك الفمل أو لم يكن فان كان يلزم حدوث فعله وان لم يكن فيلزم كونه موجبا لا فاعلا هذا خلف وأما اذا لم يكن فعله جائزا فى الازل فيكون ممتنما فيه \* نم صار تمكننا فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هذا خلف \* وجوابه أن يقال ماذكرتم من الدليل وان دل على ذلك ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لا نه لو كان موجبا يلزم اما كون الواجب معلولا الحيره أوكونه جائز العدم وكل واحد منهما باطل \* وانما قلنا ذلك لانه لوكان موجبا فلا بد وأن يكون معلوله الأول موجودا معه فلا يكن موجبا فلا بد وأن يكون معلوله الأول موجودا معه فلا يكن من ان يكون معلولا لغيره وان كان يكن يلزم أن يكون واجبا فيئنذ يلزم أن يكون معلولا لغيره وان كان جائز العدم وانه كاكان المعلول جائز العدم كانت علنه الموجبة له أيضا حائز العدم هاللازم يوجب جواز حدم الملزوم فيلزم إن يكون الواجب جائز العدم هذا خلف \* عدم الملزوم فيلزم إن يكون المعارضة في المعقولات كالنقض الاجمالي للدليل \*

﴿ المسئلة الثالثة من علم الخلاف ﴾

قال الشافعي رحمه الله الأب علك اجبار البكر البالغة على النكاح خلافا لأبي حنيفة رحمه الله \* لنا فيه ان احدى الولايتين ثابتة للاب \* وهي اما قبل الأجبار او تفئيك الإجبار ، واياما كان يلزم المطلوب \* واعا قلنا ان احدى الولايتين ثابته لانه لا يخلو من ان يكون شمول الولاية لاوقتين علة لأحد الشمولين مطلقا أي شمول الولاية وشمول أولاية وشمول أو لم يكن \* وأياما كان يلزم احدى الولايتين \* اما اذا كان علة فظاهر لأن شمول الولاية سواء كان متحققا في الواقع أو لم يكن يلزم احدى الولايتين \* وان لم يكن يلزم احدى الولايتين \* وان لم يكن علة فكذلك لان عليته ليست مداراً لنقيض شمول العدم وجودا وعد ما في نفس الأمر لا نه لو لبث شمول لنقيض شمول العدم وجودا وعد ما في نفس الأمر لا نه لو لبث شمول

الولاية الوقتين وثبت الافتراق بين الولايتين ثبت نقيض شمول العدم سواء كانت العلية متحققة أو لم تكن وان لم تكن مداراً لنقيض شمول العدم يلزم نقيض شمول العدم لأن العلية ان كانت ثابتة كان نقيض شمول العدم ثابتا عدمها يجب أن يكون ثابتا في الجلة والاكانت العلية مدارا له وجوداً وعدما \* هـذا خلف و إذا ثبت نقيض شمول العدم فاما ان يصدق بشمول الولاية أوالافتراق. وأياما كان يلزم احدى الولايتين \* فان قيل سلمنا ان العلية ليست مدارا في نفس الأمر لكن المقتم انها كذلك على تقدير عـدم شمول الولاية لجواز أن يكون ذلك التقدير عليه محالا والمحال جازأن يستلزم المحال \* نقول هذا المنعلايضر المنا لله لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الأمريتم ما ذكرنا وان لم يكن يلزم العلية وبها يحصل المقصود لما مر

﴿ الا دَابِ الشريفية للسيد الشريف الجرجاني قدس سره ﴾ الحدالله الذي لاما نع لحكه ﴿ ولا ناقض لقضائه وقدره ﴿ والصلاة على سيد أنبيائه وسند أوليائه ﴿ وعلى أحبابه المعارضين لاعدائه ﴿

وبعد هذه تواعد البحث منضمنة لما يجب استحضارها فى فن المناظرة مرتبة على مقدمة وأبحاث وخاعة فخ أما المقدمة في فني التعريفات فلمناظرة في توجه المتخاصمين فى النسبة بين الشيئين إظهارا للصواب في والمجادلة في هي المنازعة لا لاظهار الصواب بل لالوام الخصم في والمحكارة في هذه إلا أنه لا لالوام الخصم أيضاً في والنقل في هو الاتيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب المعنى مظهرا أنه قول الغير في من نصب نقل في هو بيان صدف نسبة ما نسب الى المنقول عند في والمدعى من نصب نقسه لاثبات الحكم بالدليل أوالتنبيه في والسائل في من نصب نقسه لنفيه في وقد يطلق على ماهو أعم في والدعوى في ما يشتمل على الحكم المقصود إثباته في ويسمى ذلك في مسئلة و مبعثاً و نتيجة وقاعدة وقابوناً في والمطلوب أعم تصورى أو تصديق في ويسمى مطلباً أيضاً في وقابوناً في والمطلوب أعم تصورى أو تصديق في ويسمى مطلباً أيضاً في وقابوناً في والمطلوب أعم تصورى أو تصديق في ويسمى مطلباً أيضاً في

وقديقال المطلب لما يطلب به التصورات والتصديقات \* ثم ﴿ التعريف ﴾ إماحقيتي يقصد به تحصيل صورة غيرحاصلة \* فان علم وجودها فبحسب الحقيقة والا فبحسب الاسم عو إما لفظى يقصد به تفسير مدلول اللفظ ﴿ والدليل ﴾ هو المركب من قضيتين للتادى الى مجهول نظرى ؛ وان ذكر ذلك لازالة خفاء البديهي يسمى تنبيها \* وقد يقال لملزوم العلم دليل ولملزوم الظن أمارة ﴿ التقريب ﴾ سوق الدليل على وجه يستلزم المطاوب ﴿ التعليل ﴾ تبيين علة الشي و ( العلة ) ما يحتاج اليــه الشي ا في ماهيته أو في وجوده \* وجميعه يسمى علة تامة ﴿ الملازمة ﴾ كون الجميكم مقتضياً لا خر \* والأول يسمى ملزوما \* والثاني يسمى لازما المنع) طلب الدليل على مقدمة معينة ويسمى مناقضة ونقضاً تفصيليا يضاً ( المقدمة ) ما يتوقف عليه صحة الدليل ( السند ) ما يذكر لنقوية المنع \* ويسمى مستنداً أيضاً (النقض) ابطال الدليل بعد عامه متمسكا بشاهد بدل على عدم استحقاقه للاستدلال به وهو استلزامه فساداً ما ا وفصل بدُّعوى البِّخلف أواروم عال بدويسمي نقضاً اجماليا أيضاً (فالشاهد) ما يدل على فساد الدليل (والمعارضة) اقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم \* فان اتحد دليلاها فعارضة بالقلب ومعارضة بالمثل والا فعارضة بالغير ( والتوجيه ) أن يوجه المناظر كلامه الى كلام الخصم (والغصب) أخذ منصب الغير \* تم البحث ثلاثة أجزاء \* مباد هي تعيين المدعى بدواوساط هي الدلائل ومقاطع هي المقدمات التي ينتهى البحث المهامن الضروريات والطنيات السلمة عند الخصم فلنشر ع في الانحاث نستمين ﴿ البحث الأول ﴾ في طريق البحث وترتيبه الطبعي \* يلتزم الخصم البيان بعد الاستفسار \*ويؤاخذ بتصحيح النقل إن نقل شيَّنًا ته وبالتنبيه أو الدليل ان ادعى بديهيا خفيا أو نظريا مجهولا \* ناذا أقام الدليل بمنع مقدمة معينة منه مع السند أو مجردا عنه فيجاب بابطال السندبعدا ثنبات التشاوى أوباثبات المقدمة الممنوعةمع التعرض عاعسك به مه و ينقض بأحد الوجهين م ويعارض بأحد الوجوه الثلاثة \* فيجاب

بالمنع أو النقض أو المعارضة وبالتغيير أو التحرير في البكل مطلقا \* وأما التنبيه فيتوجه عليه ذلك \* ولا يكثر تفعه اذلم يقصد به اثبات الدعوى فيلا يقدح في ثبوته المستعنى عرف الاثبات بخطافية اللاستدلال ﴿ السحث الثاني ﴾ النعريف الحقيق لا شماله على دعاوى صعنية علم وتنقيم تبنيان الاختلال في طرده وعكسه ويعارض بغيره فسجاب عاعلم طريقه يد واستضعت في الحدود الحقيقية دون الاعتبارية \* كاللفظية فانها الأستلزامها الحكم في الأصطلاح عنم أيضاً \* ويدفع عجرد نقل أو وجه استعال أو بيات ارادة \* واعلم أن اطلاق المنوع هناك بطريق الاستعارة \* ويحتمل الحقيقة ﴿ البحث الثالث ﴾ يستبان مما ذكرنا عدم توجه المنع حقيقة عملى النقل والدعوى حيث لم يقصد ارجاعه الى المقدمة كالنقض والممارضة \* وقيل أنما الممنوع منع المنقول من حيث هو منقول لعدم التزام صحتــه \* وقد جرت كلتهم على انه لايجوز طلب التصحيح والتنبيه والدليل على المالوم مطلقا وأنذلك اذا لم يكن المقصود معلوميته بطريق آخر ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان ( البحث الرابع ) منع مقدمة معينة أو اكثر صريحة أو ضمنية يكون بناء الكلام عليه جائزا \* ومنع المعاوم مطلقا مكابرة دون الخنى ومنع مقدمة التنبيه فانه يجوز تجوزا \* ومنع المقدمة على منع مقدمة اخرى على تقدير التسليم سواء كان المنع في الترديدات أولا على تفاوت \* وقد لا يضر المنع فللمملل أن يردد ويقول ان كانت المقدمة ثابتة فيتم الدليل وإلا فالدعوى ثابتة على ذلك التقدير أيضاً وقيل بخلافه أيضا \* ويستحسن توقف المانع الى اتمام الدليل \* وقيل بخلافه دون النقض والمعارضة فإن التوقف فيهما واجب \* وقالوا يجوز نقض حكم ادعى قيه البداهة لرجوعه إلى منع البداهة مع السند \* و فيه نظر \* و يندر ج الحلي في المنع لنوع مناسبة وان خالفه بوجه اذ قد يقصد به تميين موضع العلط لسوء الفهم ﴿ البحث الخامس ﴾ من جملة المعلوم أن السند

الصحيح ملزوم لخفاء المقدمة ومقو للمنع \* ولو بزعم المانع قلا يجوز أن يكون أعم مطلقاً \* ومن همنا قالوا ما من مقدمة الا ويمكن منعه مستندا عا ذهب اليه السوفسطائية لكن الحكم يعده مكابرة وبذكر في الاكثر بعده لم لا يجوز . أولم لا يكون كذا \* وكيف لا والحال وقله بذكرشي لتقوية السند وتوضيحه بصورة الدليل \* ولا يحسن البيحث فيه ولا في السند سوى ما استثنى \* ولا يلزم اثباته . ولا يجوز للسائل اثبات منافي المقدمة للزوم الغصب من غيير ضرورة لوجود ما يقوم مقامه أعنى المنع بخالاف النقض والمعارضة (تبصرة) السند الآخص هو أن يتحقق المنع مع انتفائه أيضاً من غير عكس ومع العكس. أعم وليس بسند في الحقيقة كما عرفته والمساوى أن لا ينفك أحدهاعن الأخرف صورتي التحقيق والانتفاء ﴿ البحث السادس ﴾ لايسمع النقضمن غيرشاهد بخلاف المناقضة والفرق ثابت \* واجراء الدليل في غيره قد لا يكون بعينه \* وقد يحتاج الشاهد إلى دليل أو تنبيه وقد يسمى القدح في طرد التعريف وعكسه نقضاً \* ودفع الشاهد قد يكون بمنع جريان الدليل أوبمنع التخلف أوباظها رأن التخلف لما لع أوبمنع استلزامه للبحال أو بمنم الاستحالة \*(البحث السابع) \* نني المدلول من غير الدليل مكابرة لاتسمم ومع الدليل قبل اقامة الدليل عصب \* وبعد أقامة الدليل عليه معارضة وهل يشترط فيها تسليخ دليل الخصم ولو من حيث الظاهر أم لا (الالوال) المنافق ( والناني ). أظهر لنكن بلزم حصر وظيفة السائل في المنع والنقض، ومن همنا النزم بعضهم تقريرها مطلقاً بطريق النقض \* وقيل المعارضة في القطعيات راجعة إلى النقض \* ويسمى مَعَارَّضَة فيها النقض دون النقليات ، وقيل هو والمعارضة بالقلب اخوان والتغاير بالاعتبار \* (تتمة ) \* تردد بعضهم في جواز المعارضة على المعارضة وفي جواز المعارضة بالبداهة والدليل على البديهي والمبين بالدليل \* والحقجوازه \* ومنه ادعوا أنه اذا عورض البديهي بالبرهان كانذلك

أحق بالاعتبار \* كالنقلي بالمقلى الا اذا اناد النقلي القطع \* ( تبصرة ) \* المراد بخلاف المدلول في مفهومهاما يتناول النقيض والاخص والمساوي له \* (البحث الثامن) \* قد تنتقض المقدمة أو تعارض بعد اقامة الدليل عليها \* ويسمى مناقضة على سبيل المعارضة أوعلى سبيل النقض \* وذلك الرجود معنى المنع فيه بالنسبة الى الدليل الذي هي مقدمته \* وقيل قبلها أيضاً للعلم بلزوم القساد على اى حال يلزم منه محال وأنت تعلم انه لا يلائم تقريره بصورة المنع لتحقق مادة السند حيننذ \* وقد وقع ألنقض عليها بإنضامها الى مقدمة حقة في نفسها ليلزم المحال \* (البحث التاسم) \* لا يحسن إبراد النقض والمعارضة اذا كان المستدل مشككا مغالطا لانه لا بدعى حقية مقاله بل غرضه ايقاع الشك وهو باق دون المناقضة واذا اجتمعت المنوع الثلاثة فالمنع احق بالتقديم لأن في الأخرين عدول السائل عنما هو حقمه \* والمعارضة أحق بالتأخير لانها قمدح في صحة الدليل ضمنا \* وقيل بتقدم النقض على المناقضة وها على المعارضة \* ( تملة ) \* نقض الحصر بقدح الدليل اما لعدم استلزامه للدعوى أو لاحتياجه الى مقدمة او لاستدراكها او بالمسادرة على المطاوب او بمنع ما يلزم صحمة الدليل \* فيجاب عن الأول وعن الثاني وعن الرابع ان كان بشاهد فنقض وإلا فكابرة \* ويجاب عن الثالث بانه لا ينافي غرض المناظرة \* وعن الخامس بتفسير المقدمة عليتوقف عليه صحة الدليل او ما لا عكن بدونه ( خائمة ) قد عامت ان المناظرة كاما تتعلق بالإحكام صريحة كانت او ضمنية وما يقال بتصور بلا اعتبار حكم ضمني وكيدا يصبح طلب تصحيم النقل في الكلام الانشائي وفي المفرد لوتم فهدم لحد المناظرة وتكثير لقواعد البحث من غير ضرورة \* ( وصية ) \* لا يحشن الواجب التكام في كل كلام عا هو وظيفته فلا يتسكلم في اليقيني بوظائف الظني ولا بالعكس \*«تم»

